



جامعة وهران 2 محمد بن أحمد
كلية علوم الأرض و الكون
قسم الجغرافيا و التهيئة الإقليمية
مخبر المجال الجغرافي و التهيئة الإقليمية

أطروحة

مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في الجغرافيا و التهيئة الإقليمية

الديناميكية الحضرية في المجالات السهلية الغربية :
مقاربة بالمقارنة بين الموروث و الأشكال الجديدة للتحضر

من إعداد الطالب : حرزلي توفيق

تتكون لجنة المناقشة من :

رئيسا	جامعة وهران 2 محمد بن أحمد	أستاذ التعليم العالي	أ.د حدايد محمد
مشرفا و	جامعة وهران 2 محمد بن أحمد	أستاذة محاضرة أ	د. طهراوي فطيمة
مقررا	جامعة وهران 2 محمد بن أحمد	أستاذ محاضر أ	د. عدون الطيب
مناقشا	جامعة وهران 2 محمد بن أحمد	أستاذ محاضر أ	د. عصنون صلاح
مناقشا	جامعة تيارت عبد الرحمان بن خلدون	أستاذ محاضر أ	د. عزوزي عمار
مناقشا	جامعة الشلف حسيبة بن بو علي	أستاذ محاضر أ	د. لصق موسى
مدعوا	جامعة وهران 2 محمد بن أحمد	أستاذ محاضر أ	

السنة الجامعية : 2024 - 2023

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

((رَبَّنَا آتِنَا مِنْ لَدُنْكَ رَحْمَةً وَهَيِّئْ لَنَا مِنْ

أَمْرِنَا رَشَدًا))

صدق الله العظيم



إلى من علمني النجاح و الصبر... إلى من علمني العطاء بدون انتظار... أبي.
إلى من علمتني و عانت الصعاب لأصل إلى ما أنا فيه... إلى من كان دعاؤها
سر نجاحي و حنانها بلسم جراحي... أمي.

إلى زوجتي و رفيقة دربي

إلى أبنائي : زياد و زكرياء

و قرّة عيني : أماني (مريم).

إلى جميع أفراد أسرتي العزيزة و الكبيرة كل باسمه أينما وجدوا.

إلى أصدقائي و رفقاء دربي : بلقاسم عبداللاوي ، عيدة خليل

، بن نبلي بن نبلي

و رفقائي من داخل الجامعة و خارجها.

إلى الأستاذة المشرفة الدكتورة طهراوي فطيمة، إلى أساتذتي الكرام الذين

أناروا دروبنا بالعلم و المعرفة.

إلى كل من يقتنع بفكرة فيدعو إليها و يعمل على تحقيقها، لا يبغى بها إلا

وجه الله و منفعة الناس.

إليكم أهدي ثمرة هذا العمل المتواضع.



شكر وتقدير

أرى لزاما علي تسجيل الشكر و إعلامه و نسبة الفضل لأصحابه، استجابة
لقول النبي صلى الله عليه وسلم: «من لم يشكر الناس لم يشكر الله».

و كما قيل :

علامة شكر المرء إعلان حمده فمن كتم المعروف منهم فما شكر
فالشكر أولا لله عز و جل على أن هداني لسلوك طريق البحث و التشبه بأهل
العلم و إن كان بيني و بينهم مفاوز.

كما أخص بالشكر أستاذتي الفاضلة و المحترمة المشرفة :

د/ طهراوي فطيمة

كما أشكر السادة الأساتذة و خاصة (عدون ، غضباني ، حدايد ، لنصاري ،
رفيق) و كل الزملاء و كل من قدم لي فائدة أو أعانني بمرجع، أسأل الله
أن يجزيهم عني خيرا و أن يجعل عملهم في ميزان حسناتهم.



فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

الصفحة	العنوان
	إهداء
	شكر و عرفان
	فهرس المحتويات
	المدخل العام و الإقتراب المنهجي للدراسة
01	1 المدخل العام
04	2 الإشكالية
07	3 فرضيات الدراسة
09	4 أهمية الدراسة
10	5 أهداف الدراسة
11	6 منهجية الدراسة
14	7 مصطلحات و مفاهيم الدراسة
23	8 الدراسات السابقة
25	9 حدود الدراسة
26	10 صعوبات الدراسة
29	خلاصة
	الفصل الأول : النمو الحضري : (المفاهيم ، السياق التاريخي ، مراحل التنظير)
30	1 المفاهيم الأساسية للموضوع
46	2 قراءة في مفهوم المدينة و نظرياتها
48	3 مرحلة ما قبل الثورة الصناعية
51	5 مرحلة ما بعد الثورة التكنولوجية و ثورة المعلوماتية
51	6 نظريات التخطيط الحضري (نظرية تطور و نشوء المدن)
55	7 نظريات النمو الحضري
	الفصل الثاني : تحليل سوسيو تاريخي للنمو الحضري في المجتمع الجزائري
66	3-1- تمهيد

67	3-2- مدخل تحليلي لتاريخية النمو الحضري
69	التحضر كمفهوم ضمن النمو الحضري في الجزائر
72	سيرورة التحضر وفق تطور النمو الحضري في الجزائر
80	عوامل النمو الحضري في الجزائر
84	السياسة التنموية في الجزائر بعد الإستقلال
الفصل الثالث : الديناميكية الحضرية بولاية البيض	
90	4-1- تمهيد
94	4-2- سيرورة التعمير بالمنطقة السهبية الغربية
98	4-3- سيرورة التعمير بولاية البيض
104	الدراسة الإستطلاعية : منهجية الدراسة
121	4-4- مدينة بوقطب قراءة احصائية و مجالية للسكان
141	4-5- مدينة البيض- النمو الحضري (الأسباب و الآثار)
160	4-6- مجمعة الرقاصة : مركز استقطاب خدمي مع ثبات في البنية السوسيو مهنية
170	خلاصة الفصل
الفصل الرابع : الظاهرة الحضرية بولاية البيض النشأة و التطور	
171	5-1- تمهيد
175	5-2- القصور : نموذج لتكيف السكان الأصليين مع الظروف المناخية الصعبة
189	5-3- المورفولوجية الحضرية لبعض المجمعات السهبية : المكونات الطبيعية للموضع محدد رئيسي للمخططات الحضرية
200	5-4- تطور مورفولوجية السكن الفردي بمدينة البيض
207	خلاصة الفصل
209	خاتمة عامة
قائمة المراجع و البيبليوغرافيا	
قائمة الملاحق	
الفهارس	
ملخص الدراسة	

فهرس الخرائط

الصفحة	عنوان الخريطة	الرقم
90	خريطة رقم (01) : خريطة الشريط السهبي ضمن الإقليم الجزائري	01
95	خريطة رقم (02) : المنطقة السهبية الغربية	02
98	خريطة رقم (03) : المناطق الطبيعية بولاية البيض	03
100	خريطة رقم (04) : الخريطة الإدارية لولاية البيض	04
103	خريطة رقم (05) : توزيع مجمعات ولاية البيض حسب التصنيف و الحجم الحضريين	05
107	خريطة رقم (06) : موقع بلدية بوقطب	06
123	خريطة رقم (07) : التوافد السكاني نحو مجمعة بوقطب	07
137	خريطة رقم (08) : تطور الإطار المبني حسب مخططي التهيئة و التعمير 1993-2012	08
143	خريطة رقم (09) : التوافد السكاني نحو مجمعة البيض	09
162	خريطة رقم (10) : التوافد السكاني نحو مجمعة الرقاصة	10
192	خريطة رقم (11) : عوائق التوسع العمراني بمدينة بوقطب	11
194	خريطة رقم (12) : موقع الحي الكولونيالي داخل النسيج الحضري لمجمعة البيض	12
195	خريطة رقم (13) : موقع حي قصر العطشان داخل النسيج الحضري لمجمعة البيض	13
196	خريطة رقم (14) : موقع حي واد الفران داخل النسيج الحضري لمجمعة البيض	14
197	خريطة رقم (15) : موقع حي الصديقية داخل النسيج الحضري لمجمعة البيض	15

فهرس الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	الرقم
75	جدول رقم (01): تطور النمو الديمغرافي في الجزائر	01
78	جدول رقم (02) : معدلات النمو الديمغرافي و الحضري حسب الفترات الإحصائية	02
79	جدول رقم (03) : تطور عدد التجمعات الحضرية خلال الفترة 1966-2008	03
79	جدول رقم (04): عدد السكان ونسبة توزيعهم بين الريف والحضر	04
81	جدول رقم (05) : تطور معدلات المواليد و الوفيات الخام في الجزائر	05
95	جدول رقم (06) : تطور نسبة التحضر في المنطقة السهبية الجزائرية	06
96	جدول رقم (07): تطور نسبة التحضر في المنطقة السهبية الغربية الجزائرية	07
97	جدول رقم (08) : تطور عدد المجمععات الحضرية في المنطقة السهبية الغربية للجزائر	08
99	جدول رقم (09) :تطور التجمعات الحضرية لولاية البيض بين إحصاءي 1998 و 2008	09
101	جدول رقم (10) : تصنيف المجمععات بولاية البيض - 2008	10
102	جدول رقم (11) : ولاية البيض- تغيير اصناف بعض المجمععات.	11
106	جدول رقم (12) : تطور النمو الديمغرافي بمجمعات عينة الدراسة (1966-2008)	12
109	جدول رقم (13): الديناميكية الحضرية و اسبابها	13
113	جدول رقم (14): عدد السكان لسنة 2008 و الزيادة الحضرية (1998-2008)	14
122	جدول رقم (15) :توزيع عينة الدراسة وفق متغير الجنس	15
123	جدول رقم (16) :توزيع عينة الدراسة وفق متغير منطقة التوافد السكاني الى مجمعة بوقطب	16
124	جدول رقم (17): توزيع عينة الدراسة وفق متغير الجنس و المنطقة الأصلية (مجمعة بوقطب).	17
125	جدول رقم (18): توزيع عينة الدراسة وفق إجابات محور عوامل الطرد للوافدين الى مجمعة بوقطب	18
127	جدول رقم (19): عوامل الجذب اتجاه مجمعة بوقطب	19
130	جدول رقم (20): توزيع المدارس الإبتدائية في المنطقة السهبية لولاية البيض	20
132	جدول رقم (21): توزيع التجهيزات الصحية عبر المنطقة السهبية لولاية البيض	21
133	جدول رقم (22) : توزيع التجهيزات عبر المنطقة السهبية لولاية البيض	22

فهرس الجداول

135	جدول رقم (23): تطور السكنات الريفية لمجموعة بوقطب	23
140	جدول رقم (24): تطور الشغل حسب قطاعات النشاطات الاقتصادية في مجموعة بوقطب	24
141	جدول رقم (25): تطور عدد السكان مدينة البيض من 1966-2008	25
142	جدول رقم (26): توزيع عينة الدراسة وفق متغير منطقة التوافد السكاني	26
144	جدول رقم (27) : عوامل الطرد في مجموعة البيض	27
147	جدول رقم (28): عوامل الجذب في مجموعة البيض	28
151	جدول رقم (29): توزيع المدارس الابتدائية في المنطقة السهبية لولاية البيض	29
153	جدول رقم (30): توزيع التجهيزات الصحية عبر مجال النفوذ المباشر لمدينة البيض	30
154	جدول رقم (31) : توزيع التجهيزات مجال النفوذ المباشر لمدينة البيض	31
157	جدول رقم (32): تطور الشغل حسب قطاعات النشاطات الاقتصادية في مجموعة البيض	32
160	جدول رقم (33) : إحصائيات السكان بمجموعة الرقاصع (2008/1998/1987/1977)	33
162	جدول رقم (34) : توزيع عينة الدراسة وفق متغير منطقة التوافد السكاني الى مجموعة الرقاصة	34
163	جدول رقم (35) : عوامل الطرد في مجموعة الرقاصة	35
166	جدول رقم (36) : عوامل الجذب اتجاه مجموعة الرقاصة	36
167	جدول رقم (37): توزيع المدارس الابتدائية في دائرة الرقاصة	37
168	جدول رقم (38): توزيع التجهيزات الصحية عبر مجال النفوذ المباشر لمدينة الرقاصة	38
169	جدول رقم (39): تطور الشغل حسب قطاعات النشاطات الاقتصادية في مجموعة الرقاصة	39
172	جدول رقم (40) : قصور ولاية البيض	40

فهرس الأشكال

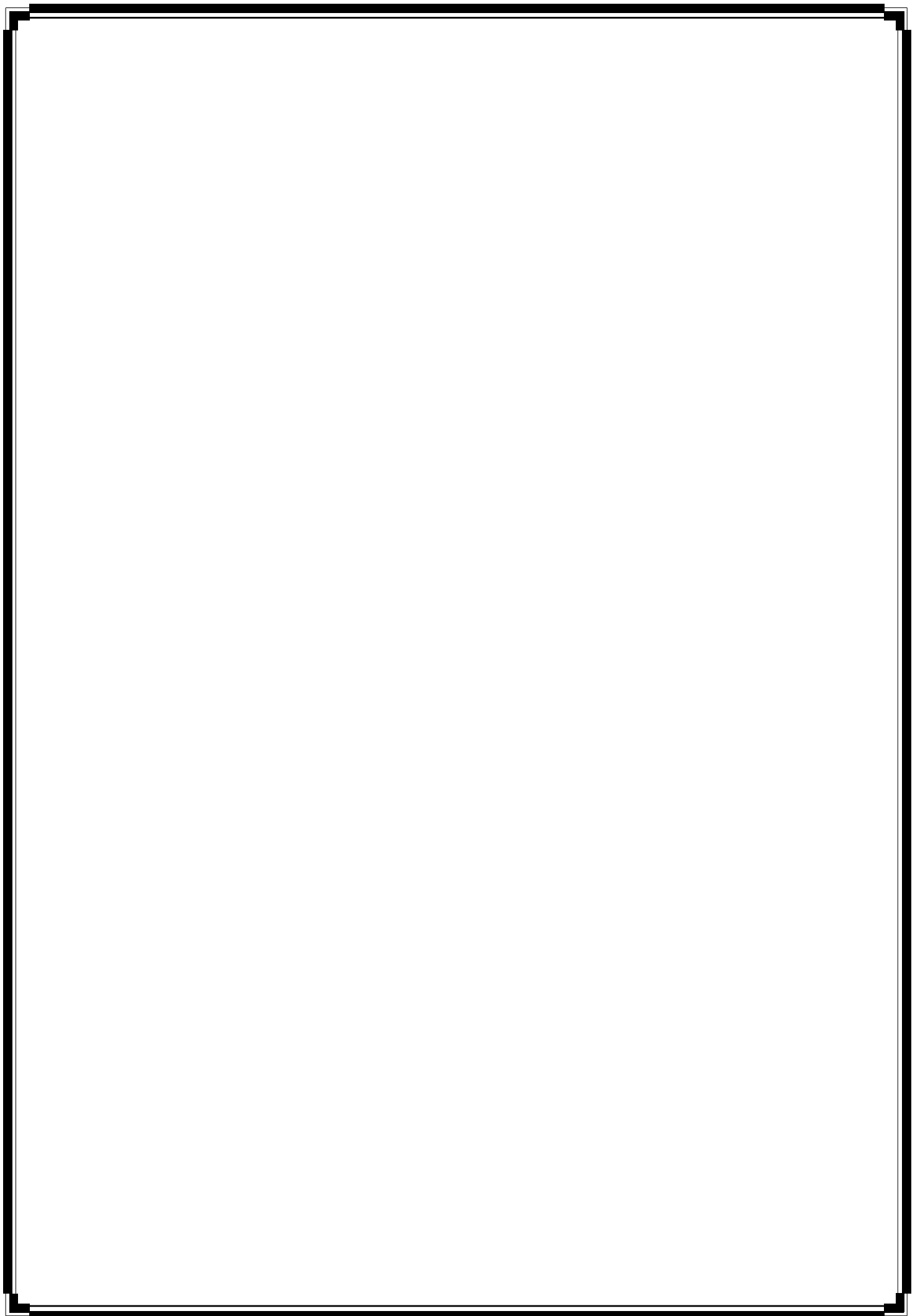
الصفحة	عنوان الشكل	الرقم
55	شكل رقم (01) : نموذج برجس للدوائر المركزية	01
60	شكل رقم (02) : نموذج القطاعات لهومر هويت	02
62	شكل رقم (03) : نموذج النويات المتعددة لهاريس و أولمان	03
135	شكل رقم (04) : منحنى بياني لتطور توزيع السكن الريفي بمجمعة بوقطب	04
144	شكل رقم (05) : توزيع العوامل الطاردة للسكان نحو مجمعة البيض حسب كل مجمعة	05
147	شكل رقم (06) : توزيع العوامل الجاذبة للسكان نحو مجمعة البيض حسب كل مجمعة	06
164	شكل رقم (07) : عوامل الطرد نحو مجمعة الرقاصة	07
166	شكل رقم (08) : عوامل الجذب نحو مجمعة الرقاصة	08
174	شكل رقم (09) : مخطط الترحال لسكان المنطقة السهبية قبل الإستعمار الفرنسي	09
180	شكل رقم (10) : تطور المنطق التسييري للقصور عبر الفترات الزمنية	10

فهرس الصور

الصفحة	عنوان الصورة	الرقم
178	صورة رقم (01) : مسجد قصر بوسمغون	01
178	صورة رقم (02) : قصر بوسمغون	02
179	صورة رقم (03) : مجموعة من الجرار المدفونة بالتراب تسمى محليا (مطمورة)	03
181	صورة رقم (04) : القصر القديم ببوسمغون	04
185	صورة رقم (05) : أفقية و تراس البنائات بقصر بوسمغون	05
194	صورة رقم (06) : مبنى إداري بالحي الكولونيالي لمجمعة البيض	06
195	صورة رقم (07) : سكن تقليدي بحي قصر العطشان	07
197	صورة رقم (08) : مسكن حديث بحي الصديقية يبرز ارتفاعات المباني و مواد البناء المستعملة	08
200	صورة رقم (09) : النمط الجديد للسكن في التحصينات الأخيرة بمجمعة البيض	09
201	صورة رقم (10) : السكن الفردي القديم بمجمعة البيض	10
202	صورة رقم (11) : السكن التقليدي المنظم بمجمعة البيض	11
203	صورة رقم (12) : : السكن الفردي الحديث بمجمعة البيض	12

المدخل العام

و الإقتراب المنهجي للدراسة



1. مدخل عام :

تمثل المدينة من نفسها مركزا اقتصاديا وسياسيا، و حياة فنية و روحية، حيث عرفها أرسطو طاليس بقوله: " المدينة هي المكان الذي يعيش فيه الناس متعاضدين لغرض سياسي و هدف واحد، فالمدينة تحتوي على موارد و سكان واحتياطات عقارية ضرورية لتطور أي مركز حضري، و نظرا للنمو الحضري المتزايد في مدن العالم الثالث والذي يركز على فكرة الديناميكية المجالية، ويفتقر إلى قاعدة اقتصادية حضرية، فهو يركز على حركية اجتماعية غير مضبوطة تقترب من الفوضى الحضرية، إضافة إلى أنه غير متحكم فيه أحيانا كثيرة إلى وضعيات تلاحم، و نجد أن الديناميكية المجالية، والأشكال الحضرية في الجزائر لعبت دورا كبيرا عبر فترات زمنية مختلفة في التأثير على النسيج الحضري للمدينة سلبا وإيجابا بسبب النمو الحضري المتسارع، نتيجة لعوامل عدة أهمها الهجرة إلى المدينة، حيث تتوفر سبل الحياة والمعيشة من سكن ومرافق وفرص عمل.

و لقد اتخذ في الجزائر هذا النمو أشكالا حضرية مختلفة ساهمت في تطوير وتغيير نسيج المدينة الحضري، إضافة إلى الضغط على المراكز بفعل النمو الديمغرافي السريع، و النزوح الريفي إلى المدينة، و هو ما حتمّ على الدولة الجزائرية الوقوف في وجه هذه التحديات بكافة الوسائل الممكنة لحل أزمة السكن من جهة، و الحد من انتشار المناطق العشوائية من جهة أخرى، والتوسع المجالي على حساب الأراضي الزراعية، كما بادرت الجزائر بإنشاء القانون 06-06 التوجيهي للمدينة الجزائرية في 20 فبراير 2006 بعدما توقع خبراء التعمير أن تصل

نسبة تمركز السكان بالمدن إلى 70% أو 80% مستقبلا. الشيء الذي اتضح سنة 2022 مثلا حيث بلغ عدد السكان 44900000 نسمة منهم أكثر من 70% حضر و هذه النسبة مرشحة للارتفاع¹ و هكذا تقع القضية الحضرية في قلب التغييرات في المجتمع الجزائري إذ أصبحت المنطقة الحضرية الإطار الهيكلي لجميع السكان بسبب آثاره على مدى السنوات ال 45 الماضية، كانت الظاهرة واسعة النطاق وسريعة و وحشية في بعض الأحيان، حيث كانت الاضطرابات في أنماط الحياة والهياكل الاجتماعية عميقة (Belguidoum,S.2000).

مما جعل دراسة هذه الظاهرة من المواضيع الهامة في الجغرافيا والتهيئة العمراني . فالمجال السهبي الجزائري من بين مناطق الجزائر التي عرفت تطورا لهذه الظاهرة . يتربع هذا النطاق على 36 مليون هكتار أي ما يعادل 15 % من مساحة البلاد . يقع بين الحد الجنوبي للأطلس التلي و السفوح الجنوبية للأطلس الصحراوي و بين خطي امطار 100 - 400 مم / السنة، هذا المجال مقسم الى 25 ولاية : 8 سهبية، 13 فلاحية سهبية و 4 شبه صحراوية.

فمن اهم عوامل هذه الظاهرة في هذا النطاق الهجرة من الريف إلى المدينة بحثا عن الإستقرار والأمن والمستوى المعيشي ، فساهمت هذه الظروف بشكل كبير في توسع المراكز الحضرية السهبية و حدوث اختلال توازن بين السكن والسكان، إذ يتجلى ذلك في بناء تجمعات سكنية جديدة سرعان ما تتحول إلى أحياء متخلفة مما يسبب ضغطا على التجهيزات العامة والخدمات

¹<https://donnees.banquemondiale.org/indicator/SP.URB.TOTL.IN.ZS>

والرعاية الاجتماعية، وأمام هذا قامت الدولة بمختلف مخططات التهيئة الجهوية و الولائية أصبح من الضروري البحث عن استراتيجية مثلى لتوجيه ظاهرة التحضر من أجل الاستغلال الأمثل للإمكانيات البشرية و الطبيعية للمنطقة و الوصول الى تنمية متوازنة و فعالة لكل مكونات المنطقة السبية من مراكز حضرية و المجالات الواقعة تحت نفوذها .

إن دراسة توجهات النمو الحضري بالمنطقة السهبية الغربية يسمح بإعداد التصنيف لنماذج أشكال التحضر المنتجة ومعرفة العوامل المتحكمة فيها، فقد تميزت المنطقة خلال الثمانينيات بتسارع التعمير تحت الضغط الديمغرافي بالدرجة الأولى لتظهر أشكال عديدة من الديناميكية الحضرية بالمنطقة ، حيث تتجسد إستراتيجيات مختلف تدخلات الفاعلين في المنطقة السهبية سواء تمثلت في السياسات التخطيطية للدولة عبر برامج التخطيط الوطني و الجهوي أو بمبادرات الفاعلين المحليين للتكيف مع هذه البرامج حسب خصوصيات المجال السهبي الطبيعية و البشرية.

. فارتأى الباحث تتبع ظاهرة التحضر من خلال الشبكة الحضرية وفقا للمعطيات الإحصائية لتجمعات السكانية البارزة في المجال السهبي الغربي ثم التركيز على ولاية البيض كإسقاط لهذه الظاهرة لهذا النطاق و ذلك راجع الى الموقع الاستراتيجي لهذه الولاية و اتصالية قوية بين الشمال والجنوب على محور الطريق الوطني رقم 06 ، وغيرها من الخصائص التي ساهمت في تحضرها .

يهدف هذا التقصي البحثي إلى تفكيك الديناميكية الحضرية بها معتمدين على مؤشر توزيع التجهيزات و المنشآت التي تستقطب السكان ما خلق اختلالا وظيفيا لمدن و شبكة حضرية غير مهيكلة و غير متوازنة . و للوصول إلى شبكة حضرية مهيكلة و متوازنة يجب المراعاة و الاهتمام بالمعطيات الديمغرافية و الاقتصادية و الاجتماعية ، البنى التحتية و الشبكات ، لأن عملية تحويل المجال الحضري تتم وفق مناظير مختلفة منها منظور تهيئة الإقليم بإنتاج مخططات تهيئة لأهداف عملية تتمثل في توزيع السكان و حصر النشاطات و المنشآت القاعدية الكبرى و الحفاظ على الاختصاصات و التوازنات الجهوية ، و الاهتمام بمنظور التعمير بإنتاج المخططات العمرانية المحددة للتنظيم الحضري و المجالي. ومن هذا المنطلق ارتأينا دراسة الديناميكية الحضرية وفق معايير بحثية نظرية و ميدانية لولاية البيض .

2. الإشكالية :

من المفهوم أن المدينة (المجال الحضري) كيان مادي و موضوعي و اجتماعي حيث تجذب وتستقبل السكان وتشبع حاجياتهم بفضل إنتاجها وتجهيزاتها و دينامية تجارتها ، فهي المكان الذي تتم فيه الاتصالات المتنوعة ، و بفضلها يتحقق الترابط بين المجال الذي تشغله والمجال الواقع تحت سيطرتها ، لكن معظم دول العالم الثالث عرفت نموا حضريا سريعا والذي نجم عنه عدة أزمات ، كعدم القدرة على التحكم في تسيير نظامها الحضري ، عدم تحمل الضغط المتزايد جراء النمو السكاني المستمر والمتضاعف ، و كذا تشبع المجال بتركز

السكنات والتجهيزات والمرافق العمومية والنشاطات في المدن استقطبت أعدادا كبيرة من السكان بهدف العمل ثم الاستقرار، أدت إلى ظهور حركات هجرة تصاعدية وتنازلية حسب درجة استقطاب الإقليم .

حيث تعتبر الديناميكية الحضرية ظاهرة حتمية يتعرض لها النظام الحضري بصورة مستمرة نتيجة عوامل خارجية وداخلية ، تترجمها مظاهر النمو الحضري لعناصر النظام الحضري ذو العلاقات البنينة. إذ تعد بمثابة مفهوم أساسي يساعد على فهم إستمرارية وبقاء الأنظمة الحضرية. ففهم المدينة بوصفها نظاما ديناميكيا في صيرورة مستمرة يحتم علينا معرفة ما يجري داخل المدن الجزائرية من تغيرات مختلفة حتى وصولها إلى حالة من الاتزان والتنظيم الذاتي . فالمجال السهبي الغربي الجزائري بخصائصه الطبيعية المتنوعة لم يكن بمنأى عن معاشة هذا المفهوم (الديناميكية الحضرية) الذي يتكون من ثلاث نطاقات طبيعية ، النطاق السهبي في الشمال ونطاق الأطلس الصحراوي في الوسط والنطاق الصحراوي في الجنوب مع شبكة حضرية رأسية تتمثل قاطرتها في مدينة البيض ، حيث تتركز نسبة معتبرة من السكان في هذه المدينة .

وفي دراستنا هذه وقع اختيارنا على النطاق السهبي من ولاية البيض كإسقاط مجالي من أجل فهم الديناميكية الحضرية في المجال السهبي الغربي للجزائر ، لما يتمتع به هذا النطاق السهبي من موقع استراتيجي، كما نجد اتصالية قوية تربط بين الشمال والجنوب على محور الطريق الوطني رقم 06 و غيرها من الخصائص التي ساهمت في الديناميكية الحضرية ، و نسعى من

خلال هذا التقصي البحثي إلى تحليل الديناميكية الحضرية عبر المجال المجال السهبي الغربي ، و القيام بوصف توزيع التجهيزات العمومية في مقر الولاية ومقر الدوائر وباقي البلديات في ولاية البيض و دراسة درجة تأثيرها على الديناميكية الحضرية و اعتمادها كمؤشر لقياسها والوقوف على إيجابيات وسلبيات هذا التوزيع وبالتالي كشف و تشخيص الديناميكية الحضرية عبر المجال السهبي الغربي فلواد الباحث تتبع هذه الظاهرة في الشبكة الحضرية لولاية البيض وفقا للمعطيات الإحصائية للتجمعات السكانية البارزة فيها و قد يعود هذا أساسا إلى تركيز التجهيزات و المنشآت التي تستقطب سكان الإقليم السهبي الغربي ، لذلك فإن هذا التوزيع غير المتوازن للسكان خلق اختلالا وظيفيا لمدن المجال السهبي و أدى إلى شبكة حضرية غير مهيكلة و غير متوازنة . و للوصول إلى شبكة حضرية مهيكلة و متوازنة يجب المراعاة و الاهتمام بالمعطيات الديمغرافية و الاقتصادية و الاجتماعية ، البنى التحتية و الشبكات ، إضافة إلى معطيات الموقع الطبيعي ، لأن عملية تحويل المجال الحضري تتم وفق مناظير مختلفة منها منظور تهيئة الإقليم بإنتاج مخططات تهيئة لأهداف عملية تتمثل في توزيع السكان و حصر النشاطات و المنشآت القاعدية الكبرى و الحفاظ على الاختصاصات و التوازنات الجهوية ، و الاهتمام بمنظور التعمير بإنتاج المخططات العمرانية المحددة للتنظيم الحضري و المجالي متمثلة في طرق استغلال الأراضي للنشاطات ، التجهيزات و المنشآت التحتية وفق التقدير المستقبلي لتطور القطاعات المكونة للمدينة أو التجمعات السكنية ، استجابة للضرورات الوظيفية للمخططات أو البرامج و الإدماج البنائي و الوظيفي للمشروع في

المدينة. ومن هذا المنطلق ارتأينا دراسة الديناميكية الحضرية لمدن المناطق السهبية الغربية الجزائرية وفق معاينة بحثية نظرية و امبريقية لولاية البيض كأنموذج عن النطاق السهبي الغربي للجزائر.

مما سبق يتضح أن هناك العديد من العناصر المتشابهة تتطلب المعالجة لفهم ظاهرة التحضر بولاية البيض و قد تم طرح التساؤلات التالية :

أولاً- إلى أي مدى أثرت هشاشة البيئة الطبيعية سلبا على النشاط الرعوي و بالتالي الهجرة نحو المجمعات السكنية ؟

ثانياً- هل عدم توفر التجهيزات دافع للهجرة نحو المجمعات الأكثر تجهيزا ؟

3. فرضيات الدراسة :

تكتسب البحوث صفة العلمية والموضوعية إذا اعتمد باحثها على مراحل البحث العلمي التي توصله في النهاية إلى النتائج المراد الوصول إليها، وتعتبر مرحلة الفرض العلمي خطوة أساسية في البحث العلمي وإعداده، حيث تبرز مزاياها في كونها توضح العلاقة بين متغيرين أو أكثر.

والفرضية على أنها : " تصور نظري يقوم على مشاهدات أقل تأكيدا من الحقيقة العلمية ".

أو هي " أفكار مبدئية تدرس العلاقة بين الظواهر قيد الدراسة والبحث و العوامل الموضوعية التي تؤثر فيها.

إذا الفرضية هي إجابة أو حل مؤقت لمشكلة البحث العلمي الذي ينطلق منها البحث وتحتمل الصدق أو الخطأ وفق ما يتوصل إليه البحث من نتائج.

للإجابة على مجمل التساؤلات المطروحة، تم وضع الفرضيات التالية بهدف مناقشتها ومن ثمة الحكم على مدى صحتها بالاعتماد على نسبة معنوية قدرها: 05% عند مستوى الثقة 95% .

▪ **الفرضية العامة :**

الديناميكية الحضرية تظهر من خلال مؤشرات : توسع التجمعات الحضرية ، تطور الكثافة البشرية و الكثافة السكنية ، توزيع التجهيزات العمومية بالنطاق السهبي الغربي.

▪ **الفرضيات الفرعية للدراسة :**

1. الفرضية الفرعية الأولى :

الديناميكية الحضرية تظهر من خلال مؤشرات التجمعات الحضرية والتمدد الحضري على حساب الأنوية القديمة الموروثة .

2. الفرضية الفرعية الثانية :

الديناميكية الحضرية اسبابها الهجرة الريفية نضرا لهشاشة الوسط الطبيعي و الريفي ما يؤدي الى تزايد السكان السكان في المجمعات السكانية و تدهور الانسجة الحضرية القديمة الموروثة و استغلال الهوامش و المساحات الشاغرة .

3. الفرضية الفرعية الثالثة :

الديناميكية الحضرية راجعة الى توزيع التجهيزات العمومية و هو ما أدى الى استقطاب سكاني و بالتالي الى تركز و اكتظاظ للسكان و و اضطرارهم للتكيف و الإستقرار داخل مراكز المدن و التجمعات الحضرية السهبية .

و قد تم اختيار مجتمعات البيض و بوقطب و الرقاصة كعينات للدراسة الميدانية (إجراء التحقيق الميداني) لأنها أكبر المراكز الحضرية و أكثرها استقطابا في النطاق السهبي (مجال دراستنا) لولاية البيض .

4. أهمية الدراسة :

نظرا للإهتمام الواسع بموضوع الدراسة ، كانت اهتماماتنا على النحو التالي :

دور الديناميكية الحضرية كمتغير في التأثير و تحديد مسارات السياسات الحضرية للمدن و توزيع السكان و النمو الحضري .

-تساهم هذه الدراسة في تطوير القراءات الإمبريقية لواقع التحضر بشكل عام وهذا من خلال التوصيات والمقترحات المرتبطة بالموضوع .

-يعد موضوع الدراسة من المواضيع الهامة في الجغرافيا و التهيئة العمرانية

-فتح المجال أمام الباحثين والمهتمين في مجال الجغرافيا لإجراء أبحاث ودراسات مستقبلية

تساعد في تحقيق الأهداف المنشودة خصوصا مع شح الدراسات السابقة التي تناولت الموضوع.

5. أهداف الدراسة

إن البحث الجغرافي لا يتحدد قيمته العلمية إلا من خلال الأهداف والنتائج التي يسعى إلى تحقيقها، وعليه فإن هذه الدراسة تهدف إلى تحقيق ما يلي :

- أهدافا نظرية تشمل :

توضيح مفهوم كل من الديناميكية الحضرية ، وأسسها ، وتوضيح أهمية وضرورة دراستها و لاسيما في مجال الجغرافيا الإقليمية ، وكذلك تاريخية الظاهرة .

- أهداف عملية و تشمل :

- تحديد وتشخيص مستوى التوسع المجالي الإقليمي كمؤشر عن الديناميكية الحضرية
- محاولة معرفة العلاقة القائمة بين الديناميكية الحضرية و الموروثات القديمة للأنوية .
- الوصول إلى نتائج من خلال هذه الدراسة يمكن الاستفادة منها .
- تقديم اقتراحات تهدف إلى التعرف أكثر على أبعاد هذا الموضوع .
- إثراء هذا المجال حيث يلاحظ قلة الدراسات التي تطرقت لهذا الموضوع في مجال دراستنا .

6. منهجية الدراسة :

يعتبر المنهج أحد القرارات الحاسمة التي يتخذها الباحث تجاه موضوع بحثه لإعطاء نوع من السلوك العلمي لتحقق من تغيرات دراسته وكذلك من أجل الانتقال من المحطة الفلسفية لإشكاليته إلى المحطة العلمية التي تتحتم عنها التحقق من الفرضيات حيث من أجل معالجة موضوع الدراسة من جوانبه المختلفة ومحاولة الإجابة على إشكالياتها و اختبار صحة فرضياتها، سوف يتم إتباع المنهج التاريخي في الشق النظري والمنهج الوصفي بأسلوبيه التحليلي و التفسيري في الشق الإمبريقي (الميداني) حيث يعبر عن الظاهرة المدروسة بشكل كمي وكيفي وبهدف جمع كل المعلومات المتوفرة عن الظاهرة و تحليلها و تفسيرها و استخلاص دلالاتها، أسلوب المسح بالعينة الحصصية الذي تناول مجتمعات البحث في المناطق السهبية الغربية - ولاية البيض نموذجاً - بالإضافة إلى المنهج الإحصائي باستخدام أدوات التحليل الإحصائية الملائمة و هي كالتالي :

المقاربة السوسيوحضرية :

✓ المقاربة الماكروسوسيوحضرية :

على الرغم من اتفاق أغلب علماء الجغرافيا و الإجتماع الحضريين على صعوبة دراسة الظاهرة الحضرية من الناحية الاجتماعية لما تتميز به من تعقيدات مختلفة و متشابكة ، ومن منطلق أن النتائج الاجتماعية ليس إلا عبارة عن نتائج فردية في بدايته يتمثلها الفرد ليستطيع إثبات وجوده ، هذا لا بد من التشديد مسألة التكاملية بين الدراسات و الأبحاث حول

موضوع التحضر و التمدن ، هذه الأخيرة لا يمكن بأي حال من الأحوال اختزالها في علاقات متبادلة فقط وإنما تتعدى إلى تأثيرات و انعكاسات تحدد الوجه العام للدراسات الجغرافية الاجتماعية و الديمغرافية وحتى في تلك الأشكال الأكثر تعمقا و التي تستعمل التحليل و الدراسات الإمبريقية ، ومن أجل تحييد الأفكار الموروثة التي قد تتسلل بشكل تعسفي بإمكانه التأثير على وضوح الرؤية الصحيحة للواقع الملموس حول الخلفية التاريخية للمدن و التوسعات المجالية المستحدثة كان لابد في بداية هذا البحث من حتمية المقاربة السوسولوجية الحضرية من الموضوع للتمكن من لملمة جزئياته أملا في التوفيق إلى الفهم النسبي ومحاولة التفسير المنهجي ، فالمقاربة في المنهج و التقنية بدون حدود بينهما لا يطبقان بالجملة ، وإنما يستعملان لدراسة موضوعات التحضر و المجال البشري و التمدد المادي وفق مناظير سوسيوديمغرافية و أخرى نظريات النمو الحضري و تحليلها وفق مبدأ حتمية المقارنة بين الماضي و الحاضر .

✓ المقاربة الميكرو تفسيرية :

إن مفهوم الحياة الحضرية في المدينة الجزائرية ارتبط بظروف وديناميات داخلية وخارجية ، تأثرت بها أساليب الحياة لدى الأفراد الحضريين بوصفها أهم بناء اجتماعي يندرج ضمنه النسق البنائي والوظيفي العام للحياة الحضرية . فالأولى اتسمت بالأحداث والأزمات التي خلقت تحضرا ديمغرافيا يتعلق بازدياد أعداد سكان المدن، الأمر الذي أدى إلى ظهور التحضر الجغرافي الذي يتعلق بالحركة السكانية وتوسع المدن أفقيا لتشمل محيطها الريفي وتحول القرى

الريفية إلى تجمعات سكنية حضرية، والثانية متطلبات فرضتها آليات السوق المفتوحة والمتنوعة وضروريات التنمية المحلية والإقليمية . وعلى الرغم من قبول المجتمع الحضري الكثير من التغيرات المادية التكنولوجية الحديثة، التي أصابت الجانب المادي من الثقافة بينما يظل الجانب اللامادي منها صامدا يقاوم التغيير، وهذا يعني أن التغيير في الجوانب المادية أسرع منه في الجوانب اللامادية مما يؤدي إلى حدوث التخلف الحضري الثقافي، ومن جهة أخرى فإن الثقافة التقليدية للمجتمع مستمرة في الظهور بطريقة أو بأخرى لكنها تبقى هامشية في الوظائف الحضرية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المعاصرة.

✓ و من أجل التعمق في تحليلاتنا و الوصول الى خصوصية التحضر في منطقة الدراسة تم الإعتماد على أسلوب التحقيق الميداني و ذلك بالتواصل المباشر مع السكان حديثي الإستقرار بمختلف التجمعات الحضرية بولاية البيض عن طريق المقابلات المباشرة و كذلك الإستبيان و كذلك مقابلة بعض المسؤولين المعنيين مباشرة بتسيير و التعامل مع ظاهرة التحضر كرؤساء بلديات سابقين و حاليين .

مصادر و مراجع جمع البيانات :

لصياغة الأسس و المنطلقات التي يقوم عليها الإطار النظري تم إجراء المسح البيبليوغرافي و الإطلاع على الدراسات السابقة و البحوث النظرية ، حيث تمت الاستعانة بالكتب العربية و الأجنبية بالإضافة إلى المجلات المحكمة و المؤتمرات العلمية ، فضلا عن رسائل الدكتوراه و

الماجستير و مواقع الإنترنت المعتمدة و أيضا الاستبيان كأداة رئيسة في جمع البيانات المتعلقة بالجانب التطبيقي .

7. مصطلحات و مفاهيم الدراسة :

1 -الديناميكية الحضرية : هي كل نمو حضري يهتم المجال الحضري بالأساس، ويساهم فيه

النمو السكاني بدرجات متفاوتة على جميع المجالات ، فكما هو معلوم فالمدن تشهد نموا

متواصلا ، هذا النمو يمكن ملاحظته من خلال العديد من المؤشرات الملموسة أبرزها الزيادة

السكانية واتساع الرقعة المبنية ، وعليه يمكن تحديد الديناميكية الحضرية باعتبارها نتاج فعل

نظري و عملي يشغل في إطار من العلاقات التفاعلية لكل مكونات الظاهرة الحضرية (كميا

و نوعيا واداريا و ذلك تحت تأثير قوى داخلية و أخرى خارجية تتمثل الأولى في المظاهر

المجالية (امتداد المساحات المبنية ، والطبوغرافية ، و مراحل تطور المدينة مجاليا...)،

والمظاهر البشرية

(الهجرة، والتوزيع، والكثافة، و البنيات السوسيو مهنية، و السلوكات) وأما القواعد الخارجية

فتتمثل في علاقة المجال المدروس بالمحيط و بالمراكز الحضرية الأخرى، وذلك في إطار

سيرورة زمنية تربط من خلالها الماضي بالحاضر و محاولة التخطيط للمستقبل. بحيث عادة

ما يترتب عن الديناميكية الحضرية مجموعة من الإشكاليات منها النقص الذي قد يحصل في

التجهيزات الأساسية و تنامي السكن غير اللائق وتدهور البيئة الحضرية

2- تعني الديناميكية التحول والإنتقال من حالة إلى أخرى في هيئة خطية أو دورية أو

تصاعدية أو تراجعية ، مما يقتضي مجالا يتحرك فيه و زمنا ينجز فيه ذك التحول والانتقال. (

القيسي ، كميلة أحمد عبد الستار. ديناميكية النمو الحضري. 2011.)

إن مفهوم الديناميكية مفهوم مستقى من الفيزياء و يعني الحركة و التطور، و على خلاف ما

هو سائد عند الأغلبية ، فالتطور لا يعني بالضرورة حركة أحادية الإتجاه من أدنى إلى أعلى

ومن الأصغر إلى الأكبر، بل قد تعني إنحدار و تقهقر، وتتنوع الديناميكية بين ما هو مجالي،

فالديناميكية المجالية في مفهومها الأوسع هي كل تطور يهم المجال ويهم البعد المجالي وما

هو اجتماعي و اقتصادي حضري إلى غير ذلك.

* **التعريف الإجرائي للديناميكية الحضرية** : سلوك مميز للأنظمة الحضرية ومنها المدن فهي

تعبر عن حقيقة ما يجري من تغييرات داخلية على المستوى الحضري الأصغر (من خلال

النمو أو التفاعل ...) للعناصر الحضرية بتأثير القوى الحضرية الخارجية و الداخلية أحيانا

لتولد نوعا من الحراك المكاني (نمو حضري خارج حدود المدينة أو داخلها) والذي يمكن

ملاحظته على المستوى الحضري الأبرز و هذا من خلال النطاق السهبي الغربي للجزائر.

رغم اختلاف التعاريف للديناميكية تبقى ذات مفهوم واسع وغامض، لكن حسب دراساتنا يمكن

القول أنها تشير إلى التوسع والتوتر والحركة المستمرة في النطاق السهبي الغربي (ولاية

البيض).

3 - التحضر:

تضمن قاموس " أكسفورد " المختصر تعريفا للتحضر بأنه : " كل ما يتصل بالمدن أو حياة المدينة وهي مشتقة من اللاتينية " ايريس " وهي اصطلاح كان الرومان يستخدموه بمدينة ما (محمد عاطف غيث ، 1993) .

✓ يعرفه " وارن توسون " : بأنها حركة الناس عن المجتمعات التي تقوم أساسا أو تقوم فقط على النشاط الزراعي إلى مجتمعات أخرى أكثر حجما ، بدور محور النشاط فيها حول الخدمة في المدينة والتجارة والصناعة وغيرها من أوجه النشاط المتصلة بها (عبد الهادي الجوهري ، 1995) .

✓ أما " فيشر و بانسوكار " فقد تناولوا جانبين من التحضر ، الأول كمي يشير إلى السكان ، والثاني كيفي يشير إلى التغير في أساليب الحياة و القيم (فهمي سليم الغزوي ، 2014) .

✓ وعرفه " تيزدال " بأنه: " عملية تركيز سكاني يتم بطريقتين : إما عن طريق اتساع المدن ، أو عن طريق نمو مراكز حضرية جديدة " (عبد اللطيف بن أشنهو ، 1982)

✓ وأما " فادية الجولاني " تعرفه : " طريقة الحياة أو أسلوبا خاصا للمعيشة " (فادية عمر الجولان ، 1998) .

✓ ويشير " عبد المنعم نور " إلى الدلالة على أن التحضر: " عملية من عمليات التغير الاجتماعي التي تتم عن طريق انتقال أهل الريف والبادية إلى المدينة ، واقامتهم في مجتمعهم المحلي ، أين تحولت أساليب معيشتهم إلى طريقة أهل المدن . (عبد العاطي السيد ، 1993) .

و هكذا فإن مفهوم التحضر يتضمن دالتين الأولى ديمغرافية - مجالية (التحضر الكمي)
والثانية اجتماعية - ثقافية (التحضر الكيفي) ، ومن ثم فإن مفهوم التحضر يشير الى فعل
الإنقال من وضع الى وضع آخر مختلف ، وذلك على المستوى الديمغرافي والمجالى وعلى
المستوى الاجتماعى- الثقافي ، والتحضر لا يتم إلا على شكل سيرورة تتم في المكان والزمان
وهي عملية تستهدف إدماج عناصر جديدة (مجالية أو إنسانية) في دائرة التحضر .

ومن هنا يمكن القول بأن مفهوم التحضر يتضمن ثلاث أبعاد أساسية ، و هي :

- التحضر باعتباره امتدادا جغرافيا أو مجاليا للمدينة. وتهتم بدراسته الجغرافيا.

- التحضر باعتباره نموا سكانيا للمدينة، وتهتم بدراسته الديمغرافيا.

- التحضر باعتباره انتشار لنمط عيش هو نمط العيش الحضري، وهو ما تهتم بدراسته

السوسولوجيا.

وهكذا فإن التحضر سيرورة من سيرورات التعبير تتم بواسطة انتقال أهل البادية الى المدينة ،
أو تحول المناطق الريفية الى مناطق حضرية، وعادة ما تؤثر هذه العملية على التركيب المهني
و الاجتماعى والاقتصادى لسكان البدو و الحضر على السواء .

ويشير مفهوم التحضر الى أكثر من الارتفاع أو الانخفاض في عدد السكان الحضر و البدو

والانتقال في الزراعة الى الصناعة، إذ يتضمن تغيرا في حياتهم كما يضم تغيرا في جو العمل

الذي يتطلب بدوره تقسيما جديدا للعمل والتحضر خاصيتين أساسيتين : فمن الناحية الديمغرافية

هناك مستوى عالى من التركيز السكانى، ومن ناحية البناء الاجتماعى ، يعرف

النظام الاقتصادي والتنظيم الاجتماعي تغيرا، كما يمكن تعريف التحضر على أساس أنه تلك العملية التي تصبح بها الحضرية أسلوبا مميزا للحياة.

التعريف الاجرائي للتحضر :

- مما سبق يمكن إستخلاص تعريف إجرائي لعملية التحضر: " هو العملية التي تتم بها زيادة سكان المدن عن طريق تغير الحياة في الريف من حياة ريفية إلى حياة حضرية أو عن طريق هجرة القرويين إلى المدن . الموجودة بما في ذلك التغيرات التي تحدث لطبائع وعادات وطرق معيشة سكان الريف حتى يتكيفوا للمعيشة في المدن " (عبد المنعم شوقي ، 1981)

الديناميكية بشكل عام تمثل التحول والانتقال من حال إلى حال في خطية أو دورية أو انكسار مما يستلزم فضاء للتحرك وزمنا ينجز فيه ذلك التحرك ، أما الديناميكية الحضرية فهي تصور للتغيرات في هيكل الفضاء الحضري، خلال الزمن الذي يجسد الآلاف من العمليات التي تحدث في المدن، وعلى ماديات مقاييس زمنية مختلفة، و لكنها عادة متشابكة من تأثير دورة الحياة في الأبنية والسكان إلى الحركة في الفضاء والزمن كأنعكاس لتفاعلات الفضاء، فهي تمثل التفاعل الفضائي من خلال حركة البضائع والناس والمعلومات بين المواقع الفضائية المختلفة، عادة يشار إليها كمصادر و مقاصد نظريا وعمليا تشبه قوانين الجاذبية في الفيزياء .

هناك وجهة نظر أخرى ترى أن الديناميكية كمتتالية للتغيير نجد الهيكل الفضائي لها ما زال مستمرا بالتحول حتى وان كان باقيا في موقعه، وفي هذه الحالة أي نموذج يجب ان يكون

ديناميكي يعس عمليات تحويلية متواصلة (Alfold Louis, 1995) ، وعلى هذا فإن التفكير التقليدي للعة والمعلول لا يعمل من وجهة نظر الديناميكية.

3- المجال :

يستخدم هذا المفهوم كترجمة إلى اللغة العربية لكلمة espace في اللغة الفرنسية، لكن بالرغم من أن القاموس الفرنسي والعربي يشيران إلى أن المعنى اللغوي الذي يقابل كلمة espace هي كلمة فضاء ، ولكننا نعتقد أن الدلالة الحقيقية هي الأساس الذي نختار من خلاله الكلمة المناسبة.

إن كلمة espace في اللغة الفرنسية تشير بوضوح إلى البعد الفيزيقي المادي، فهي تستعمل للإشارة إلى أماكن و لكنها أشمل منها، وفي اللغة العربية نجد أن كلمة مجال أقوى من كلمة فضاء من حيث الإشارة إلى البعد المادي والفيزيقي، وهناك من المؤلفين من يستعمل "فضاء" و لكن هناك من يستعمل "مجال" وأخرى "الحيز" و كما قلنا سابقا مهما تعددت المفاهيم فالمعنى واحد رغم الاختلاف في المضمون ، و مفهوم المجال الحضري حسب دراستنا هو الحيز أو الفراغ أو الفضاء.

مما سبق يمكن القول أن الديناميكية المجالية هي التوسع الحضري للمجال و الأشكال التي يتم بها هذا التوسع والاستهلاك للمجال كما أشرنا إليه آنفا.

4- النمو:

- يشير النمو إلى الزيادة عبر الزمن، وهذه الزيادة يمكن أن تكون مادية (Physical) كالنمو في الارتفاع ونمو كمية الأموال، أو تكون مجردة (Abstract) كان يصبح النظام أكثر تعقيدا، أو العضو يصبح أكثر نضجا)1(ويمكن أن يشير المصطلح إلى صيغة النمو (growth mode of) مثل النماذج العددية لوصف مقدار الكمية عبر الزمن)2(.
أما اصطلاحا فهو عبارة عن سلسلة من الحلقات المتنامية المتتابعة والمتراطة والمتصلة بعضها بالبعض الآخر، والتي تؤثر كل حلقة في التي تليها سلبا أو ايجابا، ويشير أيضا إلى الزيادة في الوزن والحجم والطول والعرض، أي انه الزيادة المستمرة والمتصلة في عدد الخلايا .
▪ يقال البلد تامة النمو وذلك إذا ارتفع فيها نصيب الفرد من الدخل القومي ارتفاعا كبيرا ، تليها البلاد متوسطة النمو، الحديثة ثم الفقيرة والمتخلفة (4).
- و النمو الإقتصادي هو عبارة عن زيادة الدخل القومي الفعلي في الأمد الطويل.
 - و بذلك فالنمو كما أشرنا سابقا التزايد والانتقال من حجم صغير إلى اكبر.
 - و النمو التنظيمي هو الانتقال من مجتمع بسيط إلى مجتمع أكثر تعقيدا ، أو انتشار الأشكال المختلفة للتنظيمات الرسمية وغير الرسمية (هيئات، قابات، جمعيات...).
 - و النمو الإيكولوجي : المدرسة الإيكولوجية بصورتها التقليدية والمحدثة يؤكد أصحابها على عاملي السكان و المكان ، وعلى متغيري الحجم والكثافة كأهم مقاييس درجة التحضر

من خلال سيطرة الإنسان على البيئة والطبيعة واستخدامها لرفاهيته ، وتمايز استخدام الأرض واستثمار الموارد البيئية ونمط توزيع السكان والنشاط واتجاه نموها.

5- الأشكال الحضرية:

وقد اعتبرت التعاريف المتعلقة بالشكل الحضري غاية في التباین ، وذلك بحكم تعقيدها النسيج العمراني، و تعقيد المدينة في حد ذاتها حيث قامت دومينيك رينو بإعطاء صيغة لتعريف الشكل الحضري ، لكن بصفة مغايرة بغرض التبسيط المحكم للغة، أي أن الشكل الحضري يأخذ معناه انطلاقاً من حدود البحث الموجه إليه ، فتوصلت إلى النتائج التعريفية التالية :

- إذا كان الشكل الحضري يستعمل في تمييز المساحات العمرانية التي تمثل خصائص التجانس والاستمرارية و القطيعة من جهة أخرى فيدعى النسيج الحضري .
 - وإذا كان يدل على المظهر الإنساني للمدينة وليس الإطار المبني فهو الشكل الاجتماعي.
 - وإذا كان تركيبة ذهنية غير معدومة فهو التمثيل الحضري.
 - أما إذا كان مرتبطاً بالمظهر المجالي لمدينة فهو النموذج الحضري.
 - و إذا استنبط من دراسة شكلية بمعنى التصنيف و النمطية فيتعلق بالنمط الحضري.
 - إذا كان ذو قراءة ثنائية للبعد و كل ما يتعلق بالرسومات والشبكات فهو المخطط الحضري.
- وعرفها " كولن بأنها : " فن التماسك البصري والتنظيم لمكوناته البيئية الحضرية المتمثلة في الأبنية والشوارع و الفضاءات الحضرية ، كما يشير إلى أن الغرض من الشكل الحضري هو

الأخذ بكافة العناصر المكونة للبيئة الحضرية، الأبنية ، الأشجار، الطبيعة، الماء، المرور، الإعلانات... ونسيجها جميعا بطريقة ما لتحرير الإثارة أي الدراما، فالمدينة من جهة نظره هي حدث درامي في البيئة ".
أما بعض الباحثين نجد لهم عدة تعريفات منها :

✓ **البيئة الفيزيائية :** التي تبلور الصور الحسية المتكاملة لعاقات، فتعطي للمنطقة

شخصيتها الحضارية المميزة و تستند في ذلك على سلسلة من المجددات والعناصر التصميمية تعمل على إبراز نقاط و مكامن القوة في البيئة الحالية كما تدرك و تحس من قبل مستعملها ، والتي يتوجب الحفاظ عليها و تعزيزها ، كما يجب تجنب الأخطاء والمشاكل التي تهدد التوازن البيئي نتيجة حاجة المجتمع المستمر للتغيير وتوفر المرونة والقابلية لاستيعاب المستجدات والتطورات الحضارية.

▪ ومنهم من عرفها بأنها : " الصورة الحية التي ترسمها المدينة في أذهاننا من خلال

تكويناتها المورفولوجية و معالمها الفيزيائية والتي هي في حقيقة أمرها انعكاس لتراثها الناتج عن تطورها الطبيعي والثقافي والعقائدي والتقني عبر التاريخ .

▪ يمثل الشكل الحضري جانبا أساسيا من مكونات البيئة العمرانية فهي تعطي الصورة

لانطباع المتلقي عن تلك البيئة، فاستيعاب الشكل وإدراكه من قبل المتلقي هو الأساس في فهم المدينة ككل، والتي هي مجاميع من الأشكال المتداخلة.

▪ يعبر الشكل الحضري عن الفن الذي يتم من خلاله الإبصار أو المشاهدة لكل ما يثير الذاكرة والتجربة لما تراه العين المجردة وتدرکه الأحاسيس البشرية من العناصر المكونة للبيئة من أبنية أو أشجار أو حياة ومواصلات بشكل يترك الأثر فينا من خلال المشهد المتسلسل لكل ما يثار فضلا عن المشاهد الآنية بشكل يؤدي إلى تحقيق المتعة أو البهجة، بالنسبة للمكان من خلال الشعور بالوجود، والمحتوى لكل ما يعبر عن الجانب المعماري من طراز و مقياس وأشكال وألوان و خصائص.

التعريف الإجرائي : هو التنظيم المتكامل والمتماسك لفن العلاقات الذي يجمع كافة العناصر الفكرية والمعبر عن محتوياتها من الأبنية والفضاءات والتجارب والذكريات ، ودراما الحياة والموت في وحدة شاملة لتكوين الصورة الدرامية الجمالية المتماسكة، ويتأثر بها كل شخص وفقا لميوله و نزعاته ، ويكون كل شخص صورته الشخصية عن أجزاء المدينة من خلال علاقات فيزيائية بين تلك الأجزاء لتساهم في منح الطابع والشخصية للشكل الحضري و تعطي الإحساس بالمكان والهوية.

8. الدراسات السابقة :

1. أطروحة دكتوراه لريمون كودارك بعنوان جغرافيا التنمية بالمنطقة السهبية الواقعة جنوب وهران 1979 و قد تطرق فيها لتأثيرات الجانب الطبيعي على استغلال المجال و كيفية تعامل الدولة الجزائرية مع التخلف الذي تعاني منه المنطقة آنذاك تابعة إداريا لولاية سعيدة باتباع المنهج الوصفي و قد خرج بخلاصات أهمها فشل السياسات الوطنية المطبقة على المنطقة

السهبية جنوب وهران و ذلك لعدم احترامها لخصوصية المجتمع المحلي من ناحية و من ناحية أخرى عدم كفايتها لإحتياجات المنطقة الكبيرة نظرا لشساعتها المعتبرة .

2. أطروحة دكتوراه لحدديد محمد بعنوان التحولات السوسيوإقتصادية في المنطقة السهبية جنوب وهران 2006 و قد استخدم عدة مناهج أهمها التاريخي و الوصفي و التحليلي تطرق فيها لمختلف التحولات الطارئة على المجال السهبي لجنوب وهران سواء كانت إجتماعية أو إقتصادية أو إدارية و كانت أهم خلاصات الدراسة أن المنطقة عانت من التهميش و سوء استغلال المجال على مر المراحل إلا أنها عرفت تغييرات عميقة لكنها بطيئة في نمط استغلال المجال .

3. أطروحة دكتوراه لـ : بلوادي العربي عن جامعة وهران (2015) تحت عنوان الديناميكية الحضرية و المسارات العقارية لتطور مدينة سعيدة استخدم في معالجة هذا الموضوع المنهج الوصفي عن طريق المقاربة المكتبية بتحليل مختلف الوثائق المتعلقة بالتعمير كالمخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير و مختلف مخططات شغل الأراضي و قد خرج باستخلاصات أهمها أن مدينة سعيدة عرفت توسعات هامة عبر مختلف مراحل نموها لكونها شغلت مرتبة المدينة الأولى للمجال السهبي الغربي (مجال موزع حاليا عبر ثلاث ولايات) مما جعلها مستقطب لمجال و كتلة بشرية معتيرة كما أنها كانت وجهة توظينية لمشاريع صناعية هامة توزعت عبر منطقتين صناعيتين استهلكتا مساحات عقارية كبية عبر محور مدينة سعيدة و بلديتها الراحية و هو ما أدى إلى اندماج هاتين الأخيرتين (Belouadi,L.2015).

4. أطروحة دكتوراه لفاراجي خالد بكلية الجغرافيا لجامعة قسنطينة (2017) معنونة ب (الديناميكية الحضرية و علاقتها باختلال التوازن الوظيفي للمدن حالة مدينة الأغواط) تناول فيها مختلف جوانب الديناميكية الحضرية و خصائص الإقليم الإغواطي حسب شبكة التحليل (SWOT) و قد كانت أهم استخلاصات الدراسة أن مدينة الأغواط تعاني أزمة مجالية سببتها عدة عوامل تاريخية ،تنظيمية ،أمنية و اقتصادية لذلك وجب التدخل لإنقاذ كل ما هو موروث و قديم و تأهيل كل ما هو قائم و حسن التخطيط لما قد البرمجة و التنفيذ .

9. حدود الدراسة

- ✓ تم اعتماد أبعاد و حدود الدراسة وفقا للمجالات الآتية :
- ✓ المجال المكاني : تمثل في مكان إجراء الدراسة الميدانية والمتمثل في الإقليم السهبي الغربي للجزائر - ولاية البيض نموذجاً -
- ✓ المجال البشري : مجتمع الدراسة (سكان المجال السهبي الغربي) ، عينة حصصية (ولاية البيض)
- ✓ المجال الزمني : يقصد بالمجال الزمني تحديد الوقت الذي تم فيه جمع البيانات حيث طبقت هذه الدراسة خلال مرحلة اعداد أطروحة الدكتوراه بداية من تبني موضوع الدراسة.

10. صعوبات الدراسة :

تواجه أي دراسة علمية صعوبات تعيق مسارها حيث اتفق أغلب علماء الجغرافيا و الاجتماع الحضريين على صعوبة دراسة الظاهرة الحضرية من الناحية الاجتماعية لما تتميز به من تعقيدات مختلفة ومتشابكة لذا لابد من التشديد مسألة التكاملية بين الدراسات و الأبحاث حول موضوع التحضر و التمدن ،هذه الأخيرة لا يمكن بأي حال من الأحوال اختزالها في علاقات متبادلة فقط وإنما تتعدى إلى تأثيرات و انعكاسات تحدد الوجه العام للدراسات الجغرافية الاجتماعية و الديمغرافية وحتى في تلك الأشكال الأكثر تعمقا و التي تستعمل التحليل و الدراسات الميدانية . (غراويتز م ، 1993) و لعل أهم الصعوبات التي اعترضتنا مايلي :

- قلة الدراسات العليا التي تطرقت الى اشكالية التعمير في مجال بحثنا (التحضر في المجال السهبي الغربي) مما تطلب مجهود مضاعفا للإحاطة بمختلف حيثيات الظاهرة .
- البعد الجغرافي وشساعة مجال البحث الميداني مع بساطة الإمكانيات المتوفرة لدى الباحث .
- صعوبة الوصول إلى أماكن البحث و صعوبة التواصل مع المبحوثين و عدم تفهم الأغلبية لمغزى التحقيق .

إن دراسة الديناميكية الحضرية بالمجالات السهبية الغربية (ولاية البيض) والأشكال

الحضرية الناتجة عن هذه التحولات إضافة إلى ما تم ذكره سابقا عن هذه الظاهرة وتطورها ادانا

الى القيام بتحقيق ميداني في ولاية البيض كمثال للحصول على إجابات عن التساؤلات

المطروحة في الإشكالية وفق خطة لدراسة الموضوع على النحو التالي:

قسمنا الموضوع إلى مدخل عام و أربعة فصول كالتالي :

المدخل العام : ويتعلق بالإطار النظري والتصوري للدراسة حيث تم عرض مقدمة عامة للموضوع وصياغة الإشكالية، ثم التطرق لفرضيات الدراسة مع ذكر أهم أسباب اختيار وأهميته وأهدافه و عرض أهم الدراسات السابقة التي تناولته على المجال الوطني و الدولي ، وتحديد المفاهيم المستخدمة في الموضوع و الصعوبات التي اكتتفته .

الفصل الأول بعنوان (النمو الحضري بين المفاهيم و السياق التاريخي و مراحل التنظير) :
ويتعلق بظاهرة النمو الحضري في الجزائر وذلك بتقديم مدخل سوسيو تاريخي لها، حيث تم تعريف الظاهرة و ذكر مظاهرها و عواملها و مشكلاتها، و أهم نظرياتها ثم التطرق للتخطيط الحضري في الجزائر بمفهومه و أهدافه و دواعيه و مجالاته، مع الحديث عن تطور تخطيط المدن وأهم نظرياتها.

الفصل الثاني بعنوان (تحليل سوسيو تاريخي للنمو الحضري في المجتمع الجزائري) : حيث تناولنا فيه واقع هذه الظاهرة بالجزائر و تطورها التاريخي و انتشار المناطق المتخلفة بالمدينة مع ذكر أهم الآثار الناجمة عن التحول الديمغرافي بالمدينة الجزائرية و أثر النمو الحضري على محيطها العمراني .

الفصل الثالث بعنوان (الديناميكية الحضرية بولاية البيض) : حيث تناولنا فيه دراسة الديناميكية الحضرية لولاية البيض من خلال دراسة استطلاعية للمجال السهبي الغربي بالجزائر (مجموعة

البيض، بوقطب و الرقاصة) و قد تم فيه التطرق لأشكال الجديدة للتحضر في المنطقة السهبية بمعالجة أسباب الهجرة من المجال الريفي إلى المجال الحضري بجانبها عوامل الطرد المتمثلة في هشاشة البيئة و مشاق النشاط الفلاحي بالمنطقة و عوامل الجذب المتمثلة في توفر التجهيزات بالمجمعات الحضرية لولاية البيض و قد أخذنا مجتمعات البيض ، بوقطب و الرقاصة كعينات لتنفيذ تحقيقاتنا الميدانية و من ثم تحليلها و الخروج بالمستخلصات المتعلقة بالتحضر في جانبه البشري .

الفصل الرابع بعنوان (الظاهرة الحضرية بولاية البيض النشأة و التطور) : قد تطرقنا فيه لتطور الظاهرة الحضرية منذ نشأتها بداية بالقصور ثم المجتمعات ذات النشأة الكولونيالية و المجتمعات الريفية ذات النشأة الإدارية (التقسيم الإداري لسنة 1984) و تم في الجزء الثاني من هذا الفصل التطرق لكيفيات التوسعات الحضرية في المنطقة السهبي من خلال التعرض لمجمعتي البيض و بوقطب لنختتم هذا الفصل بالحديث عن تطور السكن عبر الفترات الزمنية بمجمعة البيض .

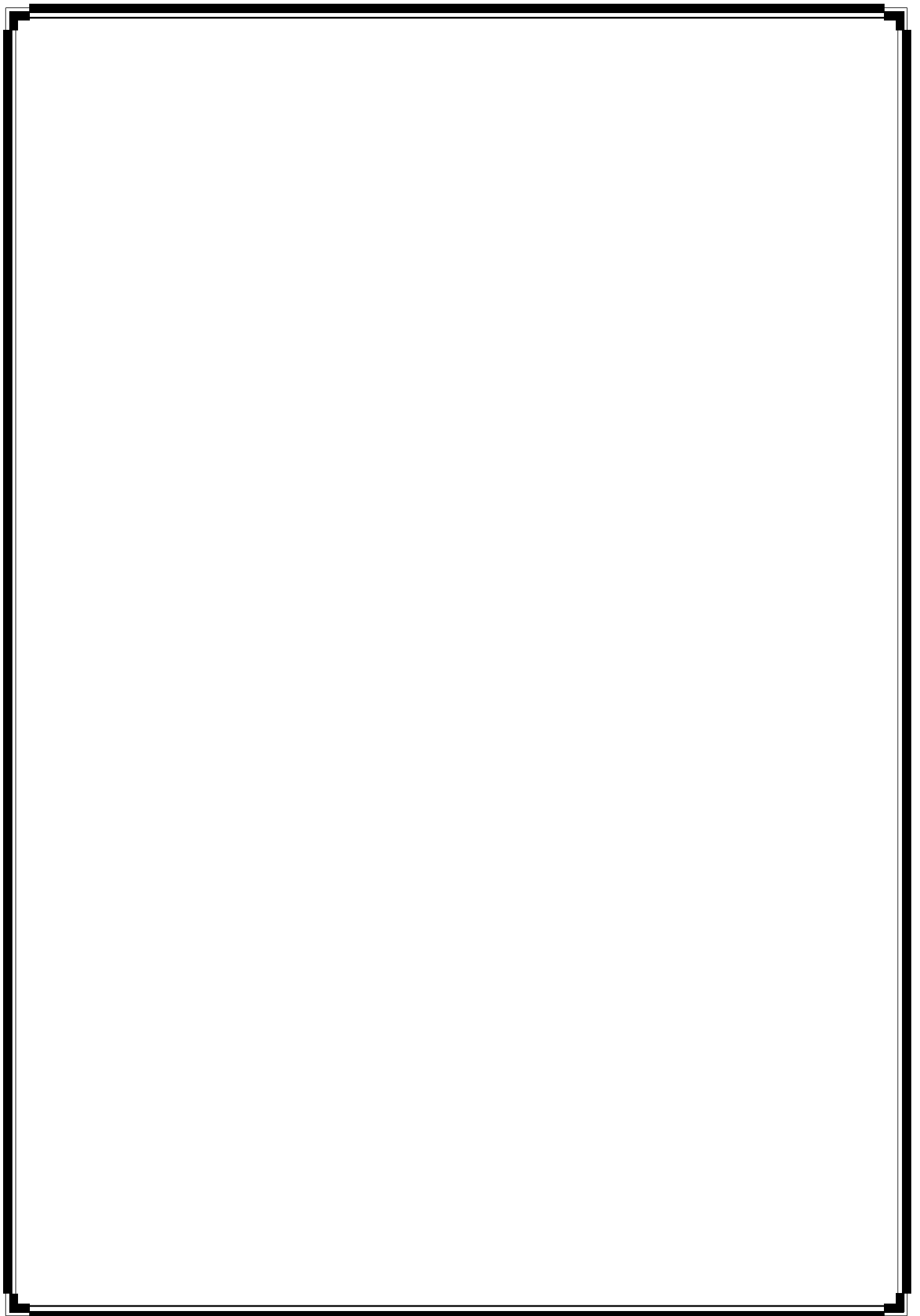
خلاصة الفصل :

لقد حاولنا في هذا المدخل العام تحديد الخطوات المهمة المتبعة في منهجية هذه الدراسة و شرحها و تبسيطها و تقديمها على النحو التالي (صياغة الإشكالية و طرح التساؤل العام و التساؤلات الجزئية، استخلاص الفرضية العامة للدراسة بالإضافة إلى الفرضيات الفرعية ، تحديد أسباب اختيار موضوع الدراسة، إبراز أهمية الدراسة و توضيح أهدافها، العمل على تحديد مفاهيم الدراسة و تعريفها، ذكر مجموعة من الدراسات السابقة و كيفية تقسيم هذا البحث إلى أربعة فصول و محتوى كل فصل .

الفصل الأول

النمو الحضري

بين المفاهيم و السياق التاريخي و مراحل التنظير



1- 1 المفاهيم الأساسية للموضوع :

❖ الدينامية الحضرية والتحضر

تشكل الدينامية الحضرية الخاصة الأكثر بروزا في العديد من دول العالم ، لذلك فهي تحظى باهتمام العديد من الباحثين كموضوع للدراسة و نظرا لهذا الإهتمام المتعدد المشارب أصبحت هذه الدينامية حقلًا للعديد من النظريات و التفسيرات لدرجة أنه أصبحت معها تشكل حلبة صراع بين العديد من التيارات. و رغم تباين الخلفيات المتحكمة في هذه التيارات فإن معظمها يلتقي في اللجوء إلى نفس عناصر التحليل و التفسير، مثلا (التوسع الديمغرافي، مسألة السكن، الوظائف الحضرية ، السلوك والممارسات...)، فتتوحد هذه التفسيرات راجع إلى تعقد الآليات المتحكمة في الدينامية الحضرية من جهة، ومن جهة ثانية إلى ما يترتب عن هذه الدينامية من مشاكل (تدهور البيئة الحضرية، انتشار شبكة الإنتاج الذاتي...)، ويرتكز جوهر الاختلاف بينها في الفرضيات التفسيرية للدينامية الحضرية انطلاقا من منح الأولوية لأحد العناصر و بالتالي إمكانية وضع إستراتيجية أو خطة لتحقيق التنمية ، في حين يمكن تهميش أو تغييب باقي العناصر . ولفهم كل هذه الاختلافات و المعارضات يجب معرفة كل مفهوم مما يلي :

1. الدينامية الحضرية

2. أشكال الدينامية الحضرية

3. آليات الإنتاج التي تتحكم في الدينامية الحضرية

1. مفهوم الدينامية الحضرية

1.1- مفهوم الدينامية

2. تعني الدينامية التحول والانتقال من حالة إلى أخرى في هيئة خطية أو دورية أو تصاعدية أو تراجعية، مما يقتضي مجالا يتحرك فيه و زمنا ينجز فيه ذلك التحول و الانتقال. و من تم يمكن اعتبار الدينامية في العلوم الاجتماعية كسيرورة لها بداية ومراحل تتطور بها. فالدينامية

حسب روبر بول هو فرع ميكانيكي يدرس العلاقات التفاعلية بين العناصر

المحركة تحت قوى داخلية وأخرى خارجية . إن مفهوم الدينامية مفهوم مستقى من الفيزياء يعني

الحركة و التطور و على خلاف ما هو سائد عند الأغلبية فالتطور لا يعني بالضرورة حركة

أحادية الإتجاه من أدنى إلى أعلى ومن الأصغر إلى الأكبر، بل قد تعني الإنحدار و التقهقر

غير أن الحديث عن الدينامية الحضرية شئ إذ أنها بين ما هو مجالي (فالدينامية المجالية

في مفهومها الواسع هي كل تطور يهم المجال و يهم البعد المجالي) و ما هو اجتماعي و

اقتصادي حضري إلى غير ذلك.

2- الدينامية الحضرية : هي كل نمو حضري يهم المجال الحضري بالأساس، ويساهم فيه

النمو السكاني بدرجات متفاوتة على جميع المجالات (شالين، 1980).

فالمدن تشهد نموا متواصلا يمكن ملاحظته من خلال العديد من المؤشرات الملموسة أبرزها

الزيادة السكانية و اتساع الرقعة المبنية و عليه يمكن تحديد الدينامية الحضرية باعتبارها نتاج

لفعل نظري و عملي يحدث في إطار من العلاقات التفاعلية لكل مكونات الظاهرة الحضرية

(كميا و نوعيا و إداريا) و ذلك تحت تأثير قوى داخلية و أخرى خارجية تمثل الأولى في

المظاهر المجالية (امتداد المساحات المبنية و الطبوغرافية و مراحل تطور المدينة مجاليا..)، و المظاهر البشرية (الهجرة، التوزيع، الكثافة ، البنيات السوسيو مهنية، السلوكات و التمثلات) أما القواعد الخارجية فتتمثل في علاقة المجال المدروس بالمحيط و بالمراكز الحضرية الأخرى، وذلك في إطار سيرورة زمنية تربط من خلالها الماضي بالحاضر و محاولة التخطيط للمستقبل. بحيث عادة ما يترتب عن الدينامية الحضرية مجموعة من الاشكاليات منها النقص الذي قد يحصل في التجهيزات الاساسية و تنامي السكن غير اللائق وتدهور البيئة الحضرية... وهو ما فرض تبني عملية التخطيط الحضري من أجل التنظيم . إضافة إلى هذا فالتخطيط الحضري يشكل أحد أهم العناصر التي يتوقف عليها تحقيق التنمية الإقتصادية و الاجتماعية و الثقافية.

- مفهوم التحضر :

تجاوزا للتعريف الإحصائية لمفهوم التحضر، سوف نحاول التركيز على التعريف السوسولوجي للتحضر نظرا لغياب وجود تعريف موحد لمفهوم التحضر الذي يتسم بالغموض وتعدد الدلالات والمعاني وفي هذا الإطار نجد (بوشنغاتي بوزيان ، 1988) يقول : " إن الصعوبة الأولى يصادفها الدارس في الجغرافيا الإجتماعية هو غياب و غموض المصطلحات التي تتداول في الدراسات ، وهذا الغموض قد يكون نتيجة لأسباب كثيرة، إما للإهمال تحديد هذه المفاهيم باعتبارها واضحة بذاتها تعبيرا عن نوع من البداهة والشفافية المغلوطة أو عن صعوبة او استحالة التحديد (...). ويصدق هذا القول على مفهوم الحضر والتحضر ذاته أي الوضع القائم و عملية تكون الظاهرة .

وفي هذا الإطار كذلك نجد مانويل كاستيل في مستهل دراسته حول " المسألة الحضرية " يقول : في أدغال التعاريف الدقيقة التي أغنانا بها علماء الاجتماع يمكننا أن نميز بوضوح

معنيين متميزين لكلمة تحضر : (Castells,M.1977,1983)

- التحضر باعتباره تركزا مجاليا للسكان انطلاقا من حدود معينة من حيث الحجم و الكثافة .
 - التحضر باعتباره انتشارا لنسق من القيم والمواقف والسلوكات ، يسمى ثقافة حضرية .
- ويعرف ألدرج مفهوم التحضر باعتباره سيرورة تركز للسكان وهذه السيرورة تشمل أيضا عمليتين أخريين هما أولا انتشار و امتداد نقط التركيز هذه و ثانيا ارتفاع الحجم و الكثافة .
- و هكذا فإن مفهوم التحضر يتضمن دالتين الأولى ديمغرافية - مجالية (التحضر الكمي) والثانية اجتماعية - ثقافية (التحضر الكيفي) ، (أحمد بوذراع ، التطور الحضري و المناطق المختلفة في المدن) و من ثم فإن مفهوم التحضر يشير الى فعل الانتقال من وضع الى وضع آخر مختلف، وذلك على المستوى الديمغرافي و المجالي و على المستوى الاجتماعي- ثقافي، و التحضر لا يتم إلا على شكل سيرورة تتم في المكان و الزمان و هي عملية تستهدف إدماج عناصر جديدة مجالية أو إنسانية في دائرة التحضر.

ومن هنا يمكن القول بأن مفهوم التحضر يتضمن ثلاث أبعاد أساسية هي :

- التحضر باعتباره امتدادا جغرافيا أو مجاليا للمدينة. وتهتم بدراسته الجغرافيا.
- التحضر باعتباره نموا سكانيا للمدينة، وتهتم بدراسته الديمغرافيا.
- التحضر باعتباره انتشار لنمط عيش هو نمط العيش الحضري، وهو ما تهتم بدراسته السوسولوجيا.

وهكذا فإن التحضر سيرورة من سيرورات التعبير تتم بواسطة الانتقال أهل البادية الى المدينة، أو تحول المناطق الريفية الى مناطق حضرية، وعادة ما تؤثر هذه العملية على التركيب المهني و الاجتماعي والاقتصادي لسكان البدو والحضر على السواء (...). ويشير مفهوم التحضر الى أكثر من الارتفاع أو الانخفاض في عدد السكان الحضر والبدو والانتقال في الزراعة الى الصناعة، إذ يتضمن تغيرا في حياتهم كما يضم تغيرا في جو العمل الذي يتطلب بدوره تقسيما جديدا للعمل والتحضر خاصيتين أساسيتين: فمن الناحية الديمغرافية هناك مستوى عالي من التركيز السكاني، ومن ناحية البناء الاجتماعي، يعرف النظام الاقتصادي والتنظيم الاجتماعي تغيرا، كما يمكن تعريف التحضر على أساس أنه تلك العملية التي تصبح بها الحضرية أسلوبا مميزا للحياة.

2- مفهوم الحضرية و علاقتها بالتحضر:

يرتبط مفهوم الحضرية ارتباطا وثيقا بمفهوم التحضر، كما يرتبط الاثنان بمفهوم المدينة، إذ لا يمكن الحديث عن التحضر سواء في بعده الكمي أو الكيفي أو الحديث عن الحضرية في غياب مجال جغرافي وثقافي واقتصادي واجتماعي... يتميز بنمط خاص، أي في غياب المدينة. إذن فالعلاقة بين كل هذه المفاهيم هي علاقة جدلية وتفاعلية لا يمكن الفصل بينها في تناول أي مفهوم منها.

ويمكن تعريف الحضرية : (سعيدوني معاوية، 2010) على أساس أنها تشير إلى طريقة العيش والحياة المميزة لأهل المدن الذين يتبعون عادة أسلوبا أو نمطا في حياتهم، وهو أمر يتعلق بالسلوك اليومي للإنسان الحضري أو المتحضر، الذي يتميز بنمط **سوسيو- ثقافي** خاص به ، نمط يتشكل انطلاقا من الخصائص الثقافية والاجتماعية التي تميز الحياة الحضرية والوسط (**المجال/ الفضاء الحضري- المدني**) الذي يحتم على الإنسان القروي ضرورة التكيف والتأقلم معه من أجل الاندماج فيه سوسيو ثقافيا و اقتصاديا، تكيفا نفسيا وعلائقيا و ثقافيا و اجتماعيا مع متطلبات الحياة الحضرية و المدنية ، وأحد مظاهر هذا التكيف هو جعل سلوك الانسان القروي الذي يحمل ثقافة ريفية بالمجال الذي ينتمي إليه، مع سلوك أهل المدينة الذي يتميز هو الآخر بمجموعة من الخصائص عن السلوك الريفي.

غير أن هذا الارتباط بين مفهوم التحضر والحضرية لا يعد ارتباطا مطلقا، إذا ما نظرنا لمفهوم التحضر من حيث هو تركز عالي للكثافة السكانية بالوسط الحضري، أي من حيث الجانب الكمي للتحضر، والذي يعني النمو الديمغرافي والتوسع المجالي، على اعتبار أن هناك العديد

من السكان الريفيين في البلدان الأوربية قد اختاروا نمط العيش الحضري والانتقال إلى المدينة بسبب سهولة الاتصالات ، وتكسر الحواجز الجغرافية و المجالية بين المدين والقرية وبسبب الغزو الثقافي أو المثاقفة التي تتعرض له البادية بسبب انتشار وسائل الإعلام.... ولكن رغم هذا الانتقال ورغم هذه المثاقفة و الغزو الثقافي، نجد هؤلاء السكان القرويين قد احتفظوا بنمط عيشهم الريفي داخل الوسط الحضري.

هكذا فإن الحضرية هي تحضر من حيث هو نمط العيش كما يعرفه لويس وورث ، وليس باعتباره انتقال ديمغرافي أو توسع مجالي في الكثافة السكانية أو عدم التجانس الاجتماعي... أو بعبارة أخرى حسب كاستيلز فإن الحضرية هي نمط للعيش وطريقة في الحياة والسلوك، وهي تحضر من حيث هو " ثقافة حضرية" ونسق من المواقف والقيم والمعايير والسلوكات ونظم من التفكير وطرق في التفكير و العيش. (فؤاد محمد الشريف بن غضبان ، 2015)

3- مفهوم المدينة :

يبقى مفهوم المدينة صعب التحديد نظرا لتعدد المعايير يتم اعتمادها من أجل التمييز بين المدينة والبادية، إذا غالبا ما يتم الاعتماد على معيار معدل تعدد السكان، غير أن هذا العدد يختلف من دولة لأخرى، ومن حقبة تاريخية لأخرى كذلك، وبذلك نجد مثلا أن بعض الدول الأوروبية كفنلندا والسويد، تعتبر كل تجمع سكاني تجمعا حضريا إذا زاد عدد سكانه 200 نسمة، ونجد نسبة 250 نسمة في الدانمارك ، و 2000 نسمة في فرنسا، و 11000 في مصر و30000 في اليابان، هذا التباين في تعريف المراكز الحضرية أو المدينة بين بوضوح درجة التحضر في بلدان العالم. (عبد المنعم شوقي ، 1981)

وفي ظل غياب وجود فروق سوسولوجية ثابتة للتمييز بين المدينة والبادية، وفي ظل كذلك وجود نمط عيش ريفي في بعض المدن رغم كثافته السكانية، يبقى معيار الكثافة ضعيفا للتمييز بين الاثنين.

وبالاعتماد على معيار العدد والكثافة السكانية المتمركزة في مجال معين، من أجل تحديد الفرق بين المدينة والبادية يبقى ضعيفا، لأن مسألة ربط المدينة بالتوسع الديمغرافي وبمفهوم التحضر غير كافية لوضع تحديد دقيق للمدينة كفضاء له خصائص فيزيقية موضوعية (المواصلات، التجهيزات، البنيات العالية، المؤسسات، المرافق العمومية...) ومجال لتجمع أفراد ذوي نمط خاص في العيش والتعامل، وهي بذلك تتجاوز بكثير مفهوم التحضر.

بالإضافة الى معيار الكثافة السكانية نجد العديد من المعايير الأخرى كالمعيار الإداري الذي يعتبر أنه كلما توفرت المرافق (المستشفيات، الأسواق الحدائق، المنتزهات، الإدارات، المدارس، المعاهد....) اعتبر المجال حضريا. وكلما قل تواجد هذه المؤسسات اعتبر المجال ريفيا، كما نجد كذلك المعيار الضريبي الذي يعتبر أنه إذا كانت الضرائب عقارية وذات مداخيل متعددة تدفع عن المباني والمنشآت الصناعية والتجارية اعتبر المجال حضريا، وإذا كانت هذه الضرائب تدفع مثلا على الإنتاج الزراعي كان المجال قرويا، وهناك كذلك المعيار العمراني الذي يميز بين المدينة والبادية من خلال طبيعة البناءات العمرانية، بحيث أن المجال الحضري والمدينة هي التي توجد فيها حدائق بديعة والمؤسسات الخدمائية والأسواق... أما المجال القروي فهو الذي يغيب فيه هذا النمط العمراني بنفس الخصائص، هذا علاوة على المعيار التاريخي، وكذلك الشأن بالنسبة للمعيار المهني، إذ يتم التمييز بين الفضاين (البادية- المدينة) من خلال طبيعة المهن والحرف والأنشطة الاقتصادية.

غير أن أهم ما يمكن قوله على هذه المعايير الكمية الأحادية البعد، هو أنها تبقى معايير ناقصة للتمييز بين المدينة والبادية، لأن المسألة أكثر من ذلك بالكثير وتحتاج الى نوع من المقاييس الكيفية المتعددة الأبعاد، خاصة وأن الفروق الريفية الحضرية هي بالأساس ظاهرة ثقافية مرهونة بثقافة المجتمع ككل لا يمكن الحديث عن خصائص عامة تميز القرية أو المدينة، في كل زمان و مكان .

و إذا ما رجعنا الى التراث السوسولوجي نجد مسألة المقارنة بين البادية و المدينة من أجل التمييز بينهما و تفسير مختلف الظواهر و الأفعال الاجتماعية للأفراد داخل الوسط الحضري أو

القروي عند رواد المؤسسين لعلم لاجتماع بداية بابين خلدون ومرو را بإميل دوركايم وتونيز وصولا الى ماكس فيبر... و غيرهم كثير ممن وضعوا نوعا من المقارنة بين البادية والمدينة في تناولهم للمسألة الحضرية.

ويعرف جورج جورفيتش المدينة على أساس أنها عبارة عن نتاج تركيز السكان ووسائل الإنتاج و رأسمال المتع و الحاجات، في حين يمثل المجتمع القروي العزلة و الانفصال .

يعرف لويس ويريث المدينة على أساس أنها تتميز عن القرية بعدة خصائص. أهمها حجم السكان الأكبر وتركز الكثافة السكانية وسيادة العلمانية والعقلانية وانهيار النسيج المعيارى والأخلاقي وعدم التجانس الاجتماعى).

المدينة عند إميل دوركايم كمجتمع للتضامن العضوي:

رغم كون الأب الروحي للسوسيولوجيا لم يخلف لنا تعريفا محددًا للمدينة فإنه تطرق للظاهرة الحضرية من خلال اهتمامه هو الآخر بمسألة تقسيم العمل في أطروحته التي تحمل عنوان " في تقسيم العمل الاجتماعى " وفي هذا الكتاب التقى دوركايم بالمدينة وذلك من خلال سعيه لتفسير عملية الانتقال من مجتمعات التضامن الآلى الى مجتمعات التضامن العضوي، هذا الانتقال يحدث حسب دوركايم بالارتفاع التدريجي في الكثافة المادية (الديمغرافية) في المجتمع، والتي تهئ وتنتج بدورها ارتفاع الكثافة الروحية فيه (عبد الرحمن المالكي ، 2015).

وأهم ما يميز البادية عن المدينة عند إميل دوركايم هو سيادة التضامن الآلى المبني على التشابه على كافة المستويات (العقلية والمهنية) على البادية والمجتمعات التقليدية التي لا تعرف تقسيما للعمل أو تعرف التقسيم البسيط المبني على الجنس، ولا يتمتع فيها بأية شخصية

مستقلة لأنه يتماهى ويتشابه مع الآخرين، ويتصرف وفقا للأعراف والعادات السائدة والمتوارثة. إنها مجتمعات تجزئية أو مجتمعات للتضامن الآلي، أما الثانية أي المدينة ، فهي يطغى عليها التضامن العضوي ، القائم بين أفرادها المختلفون مع بعضهم البعض ، لأن الفرد في المدينة رغم كونه يصبح أكثر حرية على المستوى الشخصي فإن ظاهرة تقسيم العمل الكثيفة فيه تجعله في حاجة الى الآخرين، ومن هنا فان التضامن هنا يتم عن طريق الاختلاف و ذلك ما يسميه دوركايم بالتضامن العضوي، مشبها بذلك المجتمع الحضري بأعضاء الكائن الحي التي تختلف وتتباين ولكنها تتكامل و تتضامن.

و يعتبر دوركايم المدينة مجالا لتكدس أعداد كبيرة من الناس في رقعة أرضية صغيرة، مجالا يتميز بالكثافة المادية (الديمغرافية) المرتفعة التي تنعكس على الكثافة الروحية للمدينة، وكما يتميز بغياب التنظيم الاجتماعي التجزئي (...) لأن المدن تنتج دائما من الحاجة التي تدفع الأفراد الى البقاء دوما في اتصال حميمي مع بعضهم البعض كما تتميز كذلك بسرعة وانتشار المواصلات والاتصال والتجهيزات.

- المدينة عند ماكس فيبر :

لقد دخل حقل التحضر المعرفي مع ماكس فيبر مسارا آخر، انطلاقا من الاهتمام العلمي بالظاهرة الحضرية التي خصها بكتاب شامل أسماه بـ " المدينة" الذي يؤرخ فيه لبداية الاهتمام السوسيولوجي بالظاهرة الحضرية. وقد شكل له ماركس شبعا طالما تحاور معه من أجل تجاوزه من خلال تنفيذ التحليل الماركسي الأحادي لظاهرة نشوء المدن و تطورها.

وقد بنى ماكس فيبر تصوره للمدينة انطلاقا من منظور تاريخي مقارن، بدأ فيه من مدن مصر وما قبل الميلاد الى المدينة الرومانية والإسلامية والآسيوية والأوروبية القوسطوية والروسية... والملاحظ عند ماكس فيبر في تناوله لمفهوم المدينة، أنه اعتبر أن النموذج المثالي للمدينة لا وجود له على الإطلاق في التاريخ إلا في أوربا الغربية. لأن المدينة الأوروبية هي قمة ما بلغته العقلنة الحضرية من ترشيد وعقلنة وسلطة وبيروقراطية، وديمقراطية ومجالس سلطوية وقضائية ومالية وقوانين وديساتير...وفي محاولته لتعريف مفهوم المدينة يقول بأنه من وجهة النظر السوسيولوجية لا يوجد تعريف واحد للمدينة. وعندما أراد صياغة تعريف نموذجي للمدينة قال: " يمكننا تعريف المدينة بطرائق متعددة، وكل التعاريف تشترك في نقطة واحدة وهي أن المدينة لا تكمن في سكن واحد أو سكنات متعددة منتشرة بشكل مبعثر، إنها تتشكل على كل حال من السكن المتجمع (ولو نسبيا)، وفي المدن تبنى الدور بالقرب من بعضها البعض، والقاعدة العامة هي أن تبنى حائطا لحائط. إن التصور الشائع في الوقت الحاضر يربط المدينة بخصائص كمية محضة.

وما يميز البادية عن المدينة، هو ارتفاع الكثافة السكانية للمدينة في حيز ضيق، كما أن سكانها لا يتبادلون علاقات اجتماعية مباشرة ضيقة ، غير أن حجم السكان وحده لا يعطي لنا تمثيلا دقيقا لمفهوم المدينة حسب فيبر، لذلك وجب الأخذ في الحسبان كذلك كثافة العلاقات الاجتماعية و الشروط و الأوضاع الثقافية. (Yankel Fijalkow، 2007). و لم يكتف فيبر بهذا التعريف الأمثل للمدينة، بل أعطى مجموعة من التصنيفات النظرية و النماذج المثالية الأخرى حول المدينة و ذلك انطلاقا من هاجس العقلنة و الشرعية، و بذلك فقد حدد الأبعاد التالية ك معايير مرجعية للمدينة :

المدينة ككيان اقتصادي: نظرا لكون الطبيعة الاقتصادية للمدينة تجعل منها تجمعا سكانيا

تجاريا وسوقا دائما، لأن وظيفتها الأولى هي بالأساس وظيفة اقتصادية.

-المدينة ككيان سياسي : على اعتبار أن الأنشطة الاقتصادية والإدارية في المدينة لا يمكن

ضبطها وتسييرها على نحو جيد إلا إذا توفر نمط معين من التنظيم الإداري والقانوني.

-تعرف المدينة من الناحية القانونية على أساس أنها كيان قانوني يخضع للقانون العام

للدولة ومن المتوقع أن يؤدي هذا الكيان عدة وظائف سواء كانت حكومية أو محلية، ووفقا لهذا

التعريف فإن المدينة تعتبر وحدة إدارية محلية (لامركزية) لها حدود محددة قانونيا وأشخاص

منتجون محليا يتمتعون بسلطات واختصاصات محددة .

يبقى هذا التعريف القانوني غامضا، وغير واضح بالإضافة التعاريف الكمية الأخرى التي تبقى

قاصرة في تحديد مفهوم المدينة غير أن التعاريف التي اعتمدت على البعد الكيفي المتعدد

الأبعاد، تبقى الأقرب الى اعطاء صورة حقيقية حول مفهوم المدينة، لذلك وجب الاعتماد على

كل هذه الأبعاد الكمية والكيفية، في تحديد مفهوم المدينة كمجال أو فضاء جغرافي يتميز بتمركز كثافة مهمة من الناس، والوسائل والخدمات والمؤسسات، كما أنه يتميز بنمط خاص في العيش وطبيعة العلاقات الاجتماعية والأنساق الثقافية، والاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

▪ أشكال الدينامية الحضرية (يونس بنمورو ، 2013) :

للمدينة ذاكرة مجسمة تغوص في المستقبل مثلما تغوص في الماضي رغم أنها دائما تعبر عن الواقع الحاضر، "أركيولوجية المدينة" تتمثل في هذه الطبقات الزمنية التي تتحول إلى واقع مادي يجعل من المدينة عبارة عن حلقات متداخلة ومتراكمة يصعب تفكيكها لكنها تثبت داخلنا "الحس الزمني" بكثافة، حتى أننا لا نجد سجلا بصريا بالغ الدقة يضاهاها فهو سجل متحرك يقبل الجديد دائما ، فكل حلقة جديدة تزيد من التداخل الزمني في المدينة وتثري فيها التفاصيل الدقيقة إلى درجة أنها تمثل "السجل الاجتماعي" الذي يقدم العلاقات البيئية الغير مرئية وبصورة بصرية ساكنة ظاهرا ومتحركة ومتغيرة في الداخل.

ولقد نشأت المدن نتيجة الرغبة في التعايش كمجموعات بالنسبة للأفراد، ولتحقيق الاستقرار الذي كان يحاول الإنسان القديم جاها الحصول عليه، فمن الريف والصحراء والغابات ، بدأ ينتقل تدريجيا للوصول إلى مفهوم جديد للتعايش، يضمن استقراره، ويحقق له في نفس الوقت الحماية من كل المؤثرات الخارجية ، فكان تخطيط المدن القديمة ينطلق من نوعين :التخطيط الدائري والتخطيط ذو المحاور المتعامدة أنظر الشكل - 1- .ولقد وجهت الدراسة دائما الباحثين للسؤال:متى وأين وتحت أي ظروف ظهرت هذه المدينة وماذا أسهمت به في تاريخ المنطقة أو العصر؟وهل هناك نمو تطوري أو دوري في التاريخ الإنساني مرتبط بظهور المدن أو نموها ؟

إن قيام المدن ونموها مسألة يصعب أن نتتبعها بدرجة ملحوظة لأسباب عديدة، ومما لاشك فيه أن المدن انبثقت تعبيراً عن ظروف روحية ومادية واجتماعية وسياسية ، وانعكست هذه الصور على تغير المدن ونمو العمارة ، وأكد بارنز: "أن العمارة هي سجل لعقائد المجتمع"، ويقصد بنشأة المدن: "هي مرحلة المدينة في فجر قيامها"، وتتميز بانضمام بعض القرى لبعضها البعض، واستقرار الحياة الاجتماعية إلى حد ما ،وقد قامت المدينة في هذه المرحلة بعد اكتشاف الزراعة وقيام الصناعات اليدوية .

جورج سيمل و المدينة الميتروبول الحديثة:

لقد كان جورج سيمل (1858-1918) واحد من علماء الاجتماع الألمان الذين عايشوا أهم التحولات والتغيرات الاجتماعية التي عرفتها ألمانيا وأوروبا بصفة عامة في بداية القرن 20 ، وما ترتب عن التصنيع من ظواهر حضرية جديدة جاءت نتيجة لعملية الانتقال السريع من الحياة القروية البسيطة الى الحياة الحضرية المعقدة في ألمانيا ومع جورج سيمل انتقلت السوسيولوجيا الحضرية من محاولة تعريف المدينة الى تحليلها، ومن دراسة المدينة الماضية الى دراسة المدينة الحاضرة، الى درجة أصبح يعتبر فيها احد رواد مدرسة شيكاغو، رغم أنه لاعلاقة بهذه المدرسة لا من حيث الزمان ولا من حيث المكان.

وفي مقال له حول " الميتروبول و الحياة الذهنية"، حاول سيمل تحليل العلاقة بين الثقافة و المجال داخل الوسط الحضري للمدن الكبرى في ألمانيا "كبرلين"، وفق منهج شكلائي تأثر به بشكل كبير رواد مدرسة شيكاغو، أعتبر أن المدن الكبرى هي ظاهرة جديدة ارتبطت بالتحولات الكبرى التي عرفتها أوروبا الغربية على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والسياسي

والتقافي... وإثر الانتقال الديموغرافي والهجرة والتوسع الحضري... وبالانتقال من الأشكال التقليدية للمجتمع المحلي الى الأشكال الحديثة في المجتمع الحضري المعقد والمركب، توسعت المدن وانتشرت مظاهر الاستلاب والعزلة والعلاقات اللاشخصية وما دامت المدينة عند سيمل هي فضاء للسوق والتبادلات الاقتصادية، فإن العلاقات الإنسانية فيها تشييء ويصب فيها كل فرد غير مبالي بالآخرين المحيطين به ، نظرا لانتشار الفردانية... وما دامت المدينة عند سيمل تساهم في إحداث تغيرات ثقافية واجتماعية في حياة الانسان ، فان هذا الأخير يصبح فيها مستلبا ويتميزا بمجموعة من الخصائص الأخرى كالاستقلال الفردي وسيادة العقل الحسابي والتجريدي وغياب العاطفة والعقلنة وتقسيم العمل الأكبر... وبذلك فإن سيمل يلتقي هنا في تحليله للمدينة المتروبول، مع بعض التحليلات السوسيولوجية لمعاصره من علماء الاجتماع، كدوركايم في مفهوم تقسيم العمل والأنومي... ومع فيبر في مفهوم العقلنة، ومع تونيز في مسألة الفرق بين المجتمع المحلي والمجتمع الكلي، ومع ماركس في مفهوم الاستلاب. وبذلك فإن المتروبول عند سيمل هي مجال كل هذه التناقضات السالفة الذكر، كما أنها هي مجال للاقتصاد النقدي كموضوع مهيمن في المدن الكبرى التي تسلب الفرد من إنسانيته وتجعله غريبا عن مجتمعه، بسبب تراجيديا الثقافة المتروبولية. (عبد المنعم شوقي: مجتمع المدينة والاجتماع الحضري، 1981).

1 2 قراءة في مفهوم المدينة و نظرياتها :

بالرغم من كثرة العلماء المهتمين بتعريف المدينة إلا أنهم لم يعطوا تعريفا واضحا لها ،ذلك أن ما ينطبق على مدينة لا ينطبق على أخرى ، لأنها لكل مدينة اختصاصات متعددة حسب وجهة نظر كل عالم ، فمنهم من فسر المدن في ضوء ثنائيات تتقابل بين المجتمع الريفي والحضري، ومنهم من فسرها في ضوء العوامل الايكولوجية، ومنهم من تناولها في ضوء القيم الثقافية:

- إحصائياً: تشير الإحصائيات إلى أن كثافة أكثر من 10,000 شخص في الميل المربع الواحد تشير إلى وجود مدينة بحسب رأي مارك جيفرسون .
- قانونياً: هي المكان الذي يصدر فيه اسم المدينة عن طريق إعلان أو وثيقة رسمية.
- حجمياً: فقد عرفت المدينة في ضوء عدد السكان ولقد أجمعت بعض الهيئات الدولية على أن المكان الذي يعيش فيه أكثر من 20,000 نسمة فأكثر يعتبر مدينة ، أما في أميركا فقد أعتبرت أكثر من 2,500 نسمة يشكلون مدينة، أما في فرنسا فأكثر من 2000 نسمة يحددون مدينة..

إجتماعيا : المدينة ظاهرة إجتماعية، وهي ليست مجرد تجمعات من الناس برأي روبرت بارك مع ما يجعل حياتهم أمرا ممكنا، بل هي اتجاه عقلي ومجموعة من العادات والتقاليد إلى جانب تلك الاتجاهات والعواطف المتأصلة في هذه العادات والتي تنتقل عن طريق هذه التقاليد، وهي في النهاية مكان إقامة طبيعي للإنسان المتمدن ،ولهذا السبب تعتبر منطقة ثقافية ، تتميز بنمطها الثقافي المتميز . (صيداوي – حيان جواد - قراءة المدن ، بيروت - 2004) .

▪ **وظيفيا_** : لا يوجد للمدينة وظيفة واحدة بل لها عدة وظائف:

1- فهي وحدة عمرانية ذات تكامل وظيفي، فهي لا تشمل قطاع الزراعة فحسب (كما في الريف) بل تتعداه للصناعة والتبادل التجاري والصناعات الثقيلة، وتجارة القطاعين الخاص والعام، والحرف وكل ماله علاقة بوصول تطورها إلى العالمية، وتسمى هذه الصناعات بالصناعات الحضرية.

2- ويصف ديكنسون المدينة بأنها محطة عمرانية متكدةسة، يعمل أغلب سكانها، بحرف غير زراعية كتجارة القطاعي والصناعة والتجارة .

3 - أما د.عاطف غيث فيعرف المدينة على أنها المكان الذي يعمل أغلب سكانه في مهن غير زراعية ، وما يجعل المدينة شيئاً محددًا ، هو ذلك التكامل الوظيفي لعناصرها المختلفة على هيئة وحدة كلية.

▪ **تاريخيا:** وعرف مرفورد المدينة بأنها حقيقة تراكمية في المكان والزمان ،ويمكن استقراء تاريخها من مجموعة التراكمات التاريخية، والأخذ بالمبدأ التاريخي الذي يقول أن المدينة تاريخ قديم ، وأن التعرف عليها يتم من خلال الشواهد العمرانية القديمة،..

▪ **موقعا:** تنشأ المدن في مواقع مختارة تتمتع بأفضليتها عن سواها من المدن ،ويرى

الجغرافيون أن المدينة حقيقة مادية مرئية من اللاندسكيب ، يمكن تحديدها والتعرف عليها بمظهر مبانيها وكتلتها وطبيعة شوارعها ومؤسساتها وكذلك تفردتها بخط أفق مميّز .

وهناك نقاط تشخيص جغرافية و عمرانية تحدد مفهوم المدينة موقعا ، فالنقاط الجغرافية مثل

- نقاط جغرافية بيئية (خطوط الساحل، بحر، سلسلة جبال، أنهار و تلاقي فروع).

- عقد تلاقي طرق النقل (مواصلات، سكك حديد، سيارات).

- نقاط إستراتيجية تجمع بين مزايا البر والبحر(أنفاق ومواقع نقل جوي وبحري و مضائق).

أما نقاط التشخيص المميزة عمرانيا ومعماريًا ، مثل تعريف توماس و كوين :

✓ وجود المباني المرتفعة والمتقاربة والمنازل ومكاتب الإيجار.

✓ كثرة وكثافة السكان العالية

✓ المهن والحرف المتعددة.

✓ الهيئات الاجتماعية الغير موجودة في الريف.

✓ تميز المدينة بالحركة.

✓ تعقد الحياة والروابط بين سكان المدينة والمدن الأخرى.

✓ تعدد الأقليات في المدينة.

✓ المدينة مركز إشعاع ثقافي وفني وعلمي.

1 - 3 - مرحلة ما قبل الثورة الصناعية :

- يوتيبيا توماس مور :

تخيل الفيلسوف الانجليزي النهضوي (توماس مور)، والذي كان مستشاراً للملك هنري الثامن في

بداية القرن السادس عشر 1515 ، وجودها في جزيرة متخيلة تقع في نصف الكرة الجنوبي ،

ليجعل منها المكان الذي يعيش فيه الناس تلك الحياة "الفاضلة" . وهو يدعو دعوة الى اتباع

أعلى القيم الروحية بغية الافلات من مجتمع المادة المفسدة والحكم الفردي القاسي .

في "يوتوبيا" توماس مور، كما هو الحال في "جمهورية افلاطون" ليس ثمة ملكية خاصة، هناك

الخير العام والمساواة. و"يوتوبيا" تنقسم الى 54 مدينة صممت كلها على نمط واحد باستثناء

العاصمة. وفي كل مكان للشوارع العرض نفسه وللبيوت الهندسة نفسها والأبواب بلا اقفال. وكل عقد من السنين يبذل الناس مساكنهم. وهنا، الكل يلبس الثياب نفسها. وكل شخص يعمل ست ساعات في اليوم .وينام في الثامنة. وعند الصباح دروس للجميع. وبعض الناس، بسبب قدراتهم العقلية، ينتخبون رجال معرفة. والابناء يعيشون في بيوت الآباء، حتى يفيض عدد الاطفال عن مقدرة المنازل الاستيعابية فتتسأ فروع جديدة.

اي اننا نتكلم هنا عن مدينة مثالية فالطوباوية تعني (المثالية) ومنها نشأت افكار تنظيم المدن بطرق مثالية وتتدخل حتى في تنظيم حياة ابنها ولهذا يمكن القول ان المدن الاسلامية او تخطيط المدينة وفق المنظور الاسلامي توافق مثل هذه الافكار (Fátima Vieira, 2010) .

1 - 4 مرحلة ما بعد الثورة الصناعية :

النظرية الديناميكية :

وقد وضعها مخطط المدن اليوناني دوكسياوس عام 1953، وتتخلص الفكرة بوضع نظام جديد لتوزيع سكان المدن في المستقبل وقد اطلق عليه ما يسمى (الاكومينوبوليس) اي تلاحم المدن في تجمعات طبيعية هائلة. ويعد دوكسياوس بأن عامل الزمن هو العامل الرابع والرئيس في التأثير في مدينة المستقبل الديناميكية. وقد مُنحت الفرصة لدوكسياوس بأن يطبق افكاره عملياً عام 1959 في تخطيط مدينة اسلام اباد عاصمة باكستان وكذلك تخطيط مدينة الخرطوم بالسودان فكرة هذه النظرية تحمل طابعاً تجريبياً خاصاً دون ان تأخذ في الاعتبار الظروف الاجتماعية والاقتصادية والتكنولوجية والطبيعية الخاصة وكذلك اشكال توزيع السكان.

(Guillaume Pouyanne , 2004)

نظرية أقطاب النمو :

- يعد (فرانسوا بيرو François Perroux) أول من وضع دعائم هذه النظرية في سنة 1955، ويتلخص جوهر هذه النظرية في وجود منطقة أو أكثر من المناطق الحضرية، تتمتع بميزات معينة، اقتصادية و اجتماعية، وجغرافية تجعلها محورا للتنمية بالنسبة للمناطق الأخرى، وتؤثر فيها بحيث تجعلها تتجه وتتجذب اليها دائما بفعل وجود صناعة قائدة في هذه المدينة توفر فرص عمل متميزة لسكانها وسكان المناطق المجاورة.

ويذهب (فرانسوا بيروكس) إلى أن تنمية ذلك القطب (المكان الحضري) تؤثر على تنمية المناطق التي تقع في نطاق نفوذه، ويمكن لهذا القطب أن يتسبب بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في تحديد العلاقات بين الأنشطة الاقتصادية، والاجتماعية وفي طريقة تأديتها لوظائفها اعتمدت اغلب مدن الثورة الصناعية ومابعدها هذه النظرية في النشوء حيث نشأت على اعتبار صناعة (قائدة او توليدية) وتمتلك مايسمى بروابط المدخلات و المخرجات إذ ان مخرجات أي صناعة تتحول الى مدخلات صناعة اخرى وهكذا ترتبط مجموعة من الصناعات مع تلك الصناعة القائدة او التوليدية لكي تتحول الى عامل جذب للايدي العاملة ورؤوس الاموال والاستثمارات وهكذا تنشأ مدن تعتمد على هذه الصناعة . من مساوي هذه النظرية هو ما يسمى ب (لا اقتصاديات التمركز) اي ان بعد مرور فترة على نشوء هذه المدن تبء مساوي مثل التلوث والكثافات السكانية العالية وارتفاع الاسعار والضوضاء والضجيج بالظهور وتحصد كل مزايا تلك الصناعة (Darwent, David , 1969) .

1-4-1 مرحلة مابعد الثورة التكنولوجية وثورة المعلوماتية (هبة فاروق القباني, 2007)

1. إتجاه الايكولوجيا البشرية

2- نظرية وسائل الإتصال

3. نظرية المدن المستدامة :

أ. المدينة الخضراء

ب. المدينة المتراسة

ت. المدينة الصحية

1 - 5 نظريات التخطيط الحضري (نظريات تطور و نشوء المدن)

1- نظرية المكان المركزي للجغرافي (والتر كريستالر، 1933) :

لهذه النظرية مرتكزات تلخص في ما يلي :

- تركز النظرية على تعريف المدينة بأنها مركز توزيع و خدمات للسكان و يعني التوزيع هنا

المراكز التجارية التي تتبع الأصول و القواعد العلمية للتجارة الحديثة و تسمح بتوضع مراكز

التوزيع لتجارة الجملة أو للتجارة الاستهلاكية أو لتجارة الخدمات مما يحتم بالضرورة تطور و

تكاثف الوظيفة التجارية للمدن و الرفع من مستواها الاستقطابي.

- تركز هذه النظرية على مبدأ الأمثلية أو المثالية التلقائية في توزيع المراكز الحضرية الذي

تتخذ أشكالاً شبه هندسية.

يتأثر توزيع المستقرات و المراكز البشرية بشكل حتمي و مباشر بتكاليف النقل و بشكل غير

مباشر بالمسافة وقد طورت هذه النظرية مفهوم المركزية ومفهوم منطقة التأثير التي تكبو بشكل طردي مع تفاقم دور المركز ودرجة استقطابه التي تتعدى الضواحي القريبة للمدن لتصل إلى ضواحيها البعيدة كلما عظم دور المركز ودرجة استقطابه تدريجيا .

2. نظرية الحي السكني المتكامل:

وقد اقترحها العالم باتريك جيديس حيث بدأت افكاره تنتشر بهذه النظرية منذ سنة 1910 حيث يرى بعض المؤرخين انه وضع قواعد التخطيط العمراني بمفهومه الحالي. ويعتبر باتريك جيديس اول من اهتم بالبيئة السكنية على اساس العمق الحقيقي لمشاكل الاسكان وما يتصل بها ,

وقد حدد باتريك جيديس نطاق المسكن على اساس احتياجات الاسرة وبأنه يمتد ليشمل محيط المسكن المباشر له وهو الحي السكني. اما محيط المسكن غير المباشر له فهو المدينة والاقليم. ولذلك فإن الاسرة على حد قوله لا تحتاج فقط الى المأوى ولكن تحتاج الى غذاء وعمل وترفيه وحياة اجتماعية مما يجعل المسكن جزءاً يكمله الحي والمدينة والاقليم ليتم تحقيق هذه الاحتياجات.

3. نظرية المدن التابعة :

ظهرت فكرة المدن التابعة بمعرفة المخطط ريمون أموين عام 1922، ووضح تأثره بنظرية المدينة الحدائقية التي جعلها تابعة لمدينة رئيسة، وكان السبب الرئيس لاعتماد هذا النموذج من المدن هو تجاوز المدن لحجم معين مما قد اضطر المدينة لان تبحث عن وسائل تخفّف

بها عن نفسها من الضغط المتزايد وقد ظهرت ظاهرة المدن التابعة حول كثير من المدن مثل برلين و لندن و مدريد وغيرها.

4. نظرية المجاورة السكنية :

لقد كان لفكرة هذه النظرية اثر مهم في تطور التخطيط. ولقد وضع النظرية كلارنس بيرى سنة 1927 وكانت تقوم على اساس ان مساحة وحدة ارض المجاورة السكنية تحدد بعدد من السكان لهم متطلبات معيشية مميزة، حيث جعل المدرسة الابتدائية مركزاً للمجاورة ويعد ذلك من الاشياء المميزة لوحدة الجيرة السكنية ،فكرة المجاورة السكنية قديمة منذ العصور القديمة حيث كانت بداية التجمعات السكنية وكان أول ظهور لها على يد المهندس (بيرى، 1933) حيث شرح المجاوره السكنيه بأنها مساحه سكنيه م أهولة بالسكان تحتاج إلى عدة عناصر تتمثل في :

1 خدمات اسكان : وتضم المباني السكنية والاراضى المخصصة للسكن بمساحاتها الكافية والتي يجب ان تتمتع بالتهوية و الاضاءة الطبيعية الجيدة و الخصوصية.

2- خدمات عامة : مركز المجاورة والخدمات الخاصة بها وتشمل خدمات ثقافية وترفيهية واجتماعية وتعليمية.

3- المرافق العامة : هي شبكات المياه والكهرباء والصرف الصحي و شبكة الهاتف بالاضافة للشرطة والمطافئ والاسعاف.

4- شبكة الطرق : تعتبر المواصلات الداخلية و الشوارع المعبدة الوسيلة اللازمة لنقل الاشخاص والسلع من والى المسكن ومبانى الخدمات العامة .

5- نظرية المدينة القطرية :

جاءت هذه الفكرة من المعماري لوكوربوزيه بعد نظرية مدينة الغد حيث ان فكرة تخطيط هذه المدينة عبارة عن صفوف من الابنية العالية المتعرجة. و الغرض من استخدام هذه النظرية هو منع تكدس السكان في وسط المدينة وذلك بزيادة الحدائق والمساحات المفتوحة وزيادة وسائل المواصلات بها و الفكرة الرئيسة التي اعتمد عليها في تخطيط المدينة هو إحداث تزاوج بين المدينة والريف وتأكيد على الامتداد الافقي لدرجة انه اكد انه يمكن اقامة وحدة جيرة سكنية في مبنى واحد, وقد تم تنفيذ هذه الفكرة في باريس عام 1925 ولكنها لم تحل مشاكل هذه المدينة وخفضت كثافتها بقدر ملحوظ فضلاً عن تخطيط وانشاء مدينة شانديكار عاصمة البنجاب, وهاريان في الهند عام 1950.

6- نظرية المدينة الواسعة :

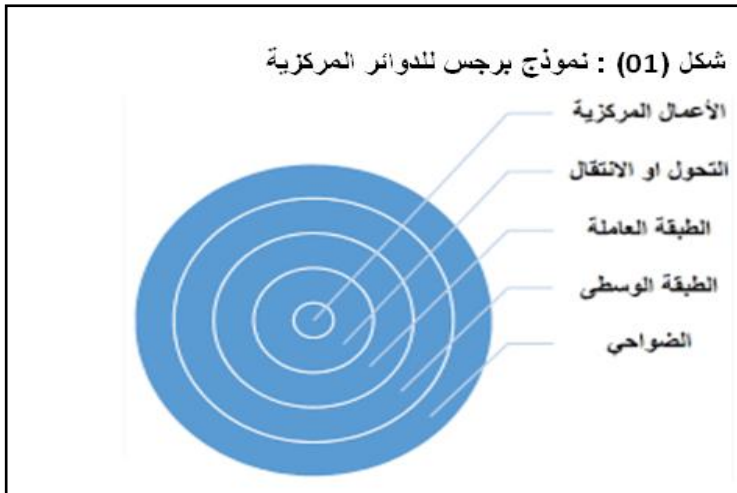
وقد ظهرت عام 1932 من طرف فرانك لويد رايت حيث اقترح أن تمتد المدينة أفقياً بعكس ما اقترحه لوكوربوزيه ، وتنتشر فيها المساكن بمساحة لكل أسرة على الأقل ، بحيث تكون أقرب ما تكون إلى المناطق الزراعية لتحقيق كثافة منخفضة ، أما المصانع ومؤسسات الحكومة و المراكز التسويقية فتنشر على جانب خطوط المواصلات الرئيسية ، و تتوزع الاستعمالات الأخرى من صناعة وتجارة و خدمات على طول خطوط المواصلات. (Philip Graves , 1979)

2-7 نظريات النمو الحضري :

لقد بدأ ظهور نمو كبير لملايين البشر أواخر القرن التاسع عشر مما استدعى ظهور و تطوير نظريات ذات طبيعة تحاول التدخل في هذه الظاهرة لضبطها و فهمها بما يخدم رفاهية الإنسان و يسهل من معيشتة في المدن (خلف حسين الدليمي ، 2015).

-نظرية الدوائر المتركة: برجس E. w Burgess :

و تعتبر من أول النظريات التي تناولت بحث التخطيط الاجتماعي في المدن ، كما تعتبر من أهم النظريات التي تبحث عن مناطق التركيز و قد قدم برجس إسهاماته هذه في كتابه - نمو المدينة - مدخل لمشروع بحث الذي ضمته دراسته المعروفة عن أنماط النمو و تركيب الوظائف في مدينة شيكاغو، فقد كان مهتما بتطوير النظرية الإيكولوجية، و لكي يقيمها حاول وضع نموذج و وصف بياني لطريقة التي تنمو بها المدينة ، وتنظيمها المساحي مستخدما في ذلك خريطة إيكولوجية لمدينة شيكاغو كأساس لبحثه، و لكي يحقق أهدافه عالج نمو المدينة في ضوء امتدادها الفيزيقي و تمايزها في المكان. (بارك روبرت إزرا ، 2016).



المصدر : أحمد حسن ابراهيم ، جغرافية المدن بين الدراسة المنهجية و المعاصرة ، ص 209-217

و لقد انطلق في ذلك من فكرة أساسية هي أن أسعار الأراضي و سهولة الوصول تبلغ أقصاها في قلب المدينة التجاري ثم تتخف تدريجيا بالبعد عن المنطقة المركزية ، ثم بعد ذلك فكرة أساسية أخرى هي : " أن أسعار الأراضي و سهولة الوصول إليها تبلغ أقصاها في قلب مدينة أخرى مؤداها أن المدينة تتخذ في نموها خمس حلقات و نذكر من بين هذه الحلقات :

أ . **منطقة الأعمال المركزية** : تقع هذه المنطقة في مركز التوزيع الإيكولوجي للمدينة ، وتشكل النواة الحيوية اقتصاديا و اجتماعيا و ثقافيا فهي ملتقى طرق المواصلات ، و أكثر أجزاء المدينة التي تسهل الوصول إليها ، كما تدور فيها أكثر نشاطات المدينة كثافة ، وتكثر فيها المسارح و دور السينما ، والمتاجر المتخصصة و الفنادق الكبرى والإدارات والمكاتب التجارية و البنوك ، وقد أدت أفضلية الموقع في منطقة الأعمال المركزية وسهولة الوصول إليه إلى زيادة الطلب على الأرض و ارتفاع أسعارها ، وهذا السبب الذي دفع برجس إلى القول أن " : الأعمال التي تحقق ربحا مرتفعا نسبيا و تستخدم الأرض بكثافة هي التي يمكنها أن توجد في المنطقة الأولى.

المنطقة الإنتقالية (منطقة التحول) : يؤدي التوسع و النمو العمراني الذي تتعرض له منطقة الأعمال المركزية إلى تعرض المنطقة الإنتقالية للتغيير المستمر ، و تتميز بالكثافة السكانية و الانخفاض الملحوظ في الدخل الفردي و انتشار الأمراض الاجتماعية كظهور التفكك الاجتماعي ، كما يسودها أحوال سكنية متدهورة ، حيث تكثر الأكواخ والمنازل القديمة و تنتشر مخازن السلع و البضائع و المصانع و الغرف المفروشة للإيجار.....

أما ساكنو هذه المنطقة فهم على الخصوص الأقليات العنصرية و الإثنية، المهاجرون الجدد و الأفراد دون مأوى و المهمشين، و بسبب أن السكن و المهن التي توجد في المنطقة الانتقالية مرفوضة اجتماعيا ، فإنها توصف عادة بالإنحلال و الفساد الخلقي و الفيزيقي، و حسب نظرية برجس فإن المنطقة الأولى تمتد فيزيقيا من خلال عمليتي الغزو و الاحتلال على حساب المنطقة التي تتوسع و تغزو هي الأخرى المنطقة الموالية.

ج . منطقة سكن العمال: يقطن هذه المنطقة العمال أصحاب المهن الكتابية و ذوي اللياقات الزرقاء و أطفال المهاجرين لهم تطلعات لتحسين مستوى معيشة أطفالهم و دفعهم لصعود السلم الاجتماعي.

د - منطقة سكنية أفضل: تتضمن مساكن الأسرة الواحدة و أحياء الأعمال المحلية و الشقق الجميلة و العمارات و بعض فنادق الإقامة ، و يسكن هذه المنطقة ذوي اللياقات البيضاء و أصحاب المهن و صغار المنظمين.

هـ . منطقة السفر اليومي و الضواحي : تقع منطقة السفر اليومي خارج حدود المدينة ، وتمثل منطقة سكنية لذوي الدخل المرتفعة ، كما يمكن أن تكون مقرا لبعض الأحياء المتخصصة ، تتكون من الطبقات العليا و الوسطى ، كما أن معظم سكانها من الذين يقومون برحلة العمل اليومية .

مما سبق نجد أن محاولة برجس أوضحت :

- أن المدينة تنمو و تتوسع في ش كل حلقات و دوائر وتمثل هذ الحلقات مناطق متتابعة من الامتداد الحضري.

- أن برجس يتخذ من فكرة النمو و التوسع ليدرر عمليتي الغزو و الاحتلال أي أن توسع الأعمال المركزية يؤدي إلى غزوها للمنطقة الثانية، و توسع هذه الأخيرة يؤدي إلى غزو الثالثة.

- كلما ازدادت المسافة عن مركز المدينة، كان هناك ميل نحو زيادة أحجام القطع الأرضية ، و انخفاض في كثافة التملك.

- **نقد النظرية:** لقد حاول برجس من خلال نظريته صياغة نموذج مثالي لدارسة نمو المدينة في ضوء امتدادها الفيزيقي و تمايزها في المكان على غرار النموذج المثالي الذي صاغه ماكس فيبر لدارسة التنظيمات البيروقراطية.

وما يمكن تسجيله أن برجس لم يكن يتوقع عند صياغته لمودجه المثالي أن نمط الدوائر المتركزة يوجد في كل مدينة ، فقد توقع وجود اختلافات و تشويهاات عن هذا النمط و أرجعها لعوامل عدة منها المعوقات الطبيعية و البشرية، و الاستخدام السابق للأرض، و التدخل السياسي في شكل تخطيط المدن و وسائل النقل المتوفرة.

و بالرغم مما حققه برجس من فوائد إلا أنه لا يزال يثير تساؤلات عديدة لم يقدم لها إجابات مرضية ، كما أنه لا يخلو من ثغرات و نقاط ضعف يمكن تلخيصها كالتالي:

- التنوع في استخدام الأرض في نطاق كل منطقة ومدينة.

-التحديد التعسفي لحدود المناطق.

-عدم التحقيق الامبريقي لنموذج برجس.

-محدودية تعميمه.

- اختبار برجس لمتغيرات الإيكولوجية .

هذه الإنتقادات قدمها أصحاب الايكولوجية الحضرية و أغلبها يرتبط بمحدودية نموذج برجس

المثالي و انطوائه على ثغرات و نقائص و يضيف المهتمون بنظرية برجس انتقادات أخرى

استنادا إلى دراسات امبريقية نذكرها على النحو التالي:

- ليس ضروريا أن تكون المنطقة المركزية ذات شكل دائري.

- الإسكان المتخلف قد يوجد في كثير من أجزاء المدينة .

- موضع للصناعة الثقيلة الذي اعتبره برجس عامل تشويه قد لا يكون كذلك في بعض

المدن.

- لا توجد الصناعة في المناطق الانتقالية فقط.

- في كثير من المدن يكون ثمة ارتباط بين موقع الصناعة و مساكن العمال ذوي الدخل

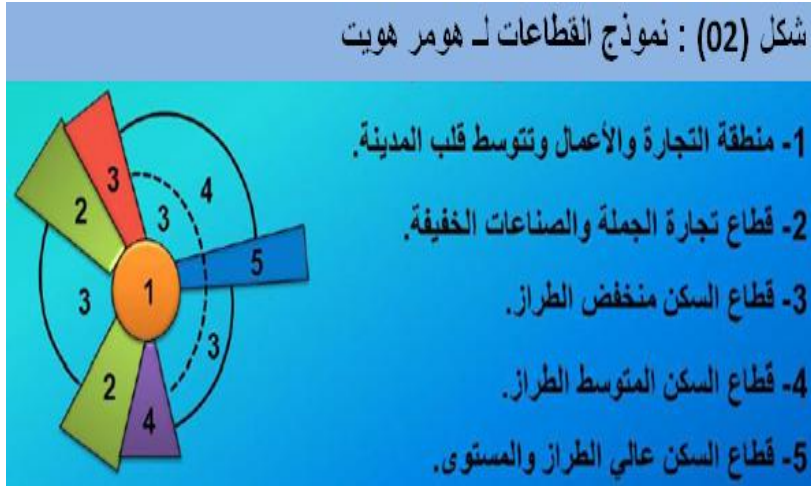
المحدود.

إن هذه الانتقادات تؤكد عدم مطابقة هذا النموذج للواقع. انطبق مرحليا على بعض المدن

الأمريكية التي نمت بسرعة كبيرة نتيجة الهجرة.

- نظرية القطاعات (هومر هويت) :

ظهرت هذ النظرية في نهاية الثلاثينيات 1939 كرد فعل على الانتقادات التي تعرضت لها نظرية برجس و لقد تحقق حينما قدم هومر هويت إطارا تصوريا يحاول فيه تحديد النمط الايكولوجي للمدينة في ضوء فكرة القطاع، حيث أوضح أن تحديد سكن القطاعات أو سكن الطبقات الاجتماعية يعتمد على القيم الايجارية، و لكي يتضح الأمر درس بصفة خاصة متغير الدخل و اتضح له أن ما يجدد انتشار المناطق السكنية هو دخل الأفراد، وما يحكم التركيب الداخلي للمدن هو الطرق التي تخرج من قلب المدينة إلى الأطراف و استنادا إلى الفهم الخاص الذي قدمه هويت لنمو المدينة أكد أن النمو الحضري يتحدد في ضوء امتداد النمط السائد من أنماط استخدام الأرض ، ونظر إلى المدينة كدائرة و الى المناطق المتخلفة كقطاعات، كما أوضح أن النمو الحضري يتم بأقصى سرعته على خطوط النقل الرئيسية و على طول الخطوط الأقل مقاومة.



المصدر : أحمد حسن ابراهيم ، جغرافية المدن بين الدراسة المنهجية و المعاصرة ، ص 209-217

■ **نقد النظرية :** من بين الانتقادات الموجهة لهذه النظرية نجد:

- محدوديتها وضيق نطاق تطبيقها ، بسبب انطلاقها من نمط إيكولوجي محدد يعكس واقع

بعض المدن في فترة تاريخية معينة تغفل البعد التاريخي الذي يؤثر بشكل عميق في البناء

الإيكولوجي، و لقد أكد فرانسيس هاوز أهمية هذا البعد في الدراسات الحضرية ، و نتيجة

كذلك فإن نظرية القطاع ينحصر تطبيقها على بعض المدن الأوروبية الأمر الذي يجعل من

الصعب تعميمها على بقية مدن العالم.

- **نظرية النويات المتعددة (هاريس و اولمان):** و لقد ظهرت في منتصف الأربعينات و قد

حاولا التوصل إلى تفسير إيكولوجي، و تستند هذه النظرية إلى فكرة أساسية تؤكد أن النمو في

المدينة لا يعتمد على نواة واحدة و انما على نويات متعددة ، وأن هناك أربعة عوامل تؤثر

على توزيع أنشطة قيام النويات في المدينة:

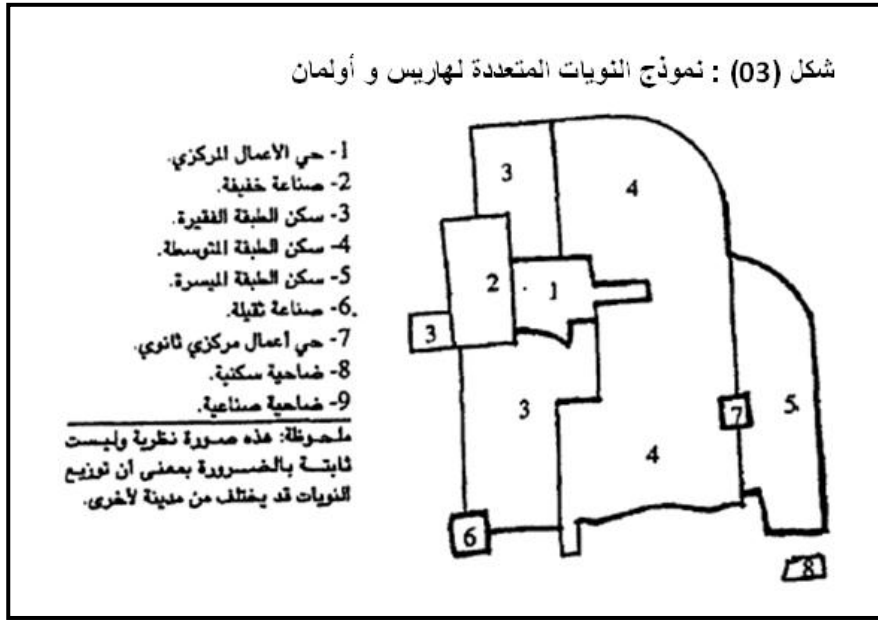
✓ تتطلب بعض الأنشطة تسهيلات خاصة ، توجد في أجزاء محددة من المدينة .

✓ تستفيد بعض الأنشطة من وجودها في مكان واحد.

✓ تميل بعض الأنشطة إلى أن تكون متعارضة .

✓ لا تستطيع بعض الأنشطة الحصول على المواقع الممتازة الشيء الذي يدفعها للبحث

عن مواقع أقل مرغوبة و ذات إيجار منخفض.



المصدر : أحمد حسن ابراهيم ، جغرافية المدن بين الدراسة المنهجية و المعاصرة ، ص 209-217

لقد شكلت هذه النظريات نسقا فكريا يعكس اتجاهها متميزا حول الاهتمام بدراسة النمو الايكولوجي للمدينة و مع ذلك فهناك فروق بين النظريات الثلاث ترجع إلى المنظور الذي تبناه كل منها، و نظر من خلاله إلى هذا النمط و رغم تعدد الرؤى و التصورات لتفسير البناءات الايكولوجية الحضرية، إلا أن النظرية الايكولوجية الكلاسيكية تعرضت في مجملها لحركة نقد قاسية شملت النقاط التالية:

- الافتراضات الأساسية التي تقوم عليها هذه النظرية
- دور المنافسة كظاهرة شبه اجتماعية.
- الحدود الفاصلة بين الظواهر الاجتماعية و شبه الاجتماعية.
- الطبيعة المكانية للنشاط البشري.

- نظرية اتجاه الايكولوجيا البشرية : Human Ecology Trend

لقد لعبت التفسيرات السوسولوجية دورا هاما في رسم إطار الاتجاه الايكولوجي البشري المتصل بقضية النمو الحضري، و لذا كان علم الجغرافيا البشرية ذا صلة كبيرة بعلم الايكولوجيا البشرية، و هو العلم الذي يدرس تأثير المجموعات البشرية البيئية الطبيعية و

الاجتماعية التي ترتبط بها، و كلمة ايكولوجيا من وضع العالم البيولوجي الألماني آرنيست هيكل Ernst Hikal عام 1889 وهي مكوة من مقطعين أوكيوس Okios و معناها المكان و وجيا Logios أي علم، و برزت أقطاب دراسة الاتجاه الايكولوجي البشري من بين زعماء مدرسة شيكاغو التقليدية أو من بين المحدثين في هذا الاتجاه أمثال: دانكان و شنور و هاولي ا و ماكنزي و مارتن و جيز .

و لقد خرج كل من دنكا ن و شنور بمفهوم جديد في هذا المجال أطلق عليه المركب الايكولوجي، و يشكل أربع مكوات رئيسية هي(البيئة، السكان، التنظيم الاجتماعي و المستوى التكنولوجي) و يمكن تصور هذه المتغيرات أو المكونات وهي في علاقات تبادلية، بحيث يؤدي التغير إلى التعديل في الأخريات ، و تعد هذه المكونات إطارا مقبولا لتفسير ظاهرة النمو الحضري من خلاله، ومن جهة نظر الايكولوجيا البشرية، ويحاول موريس حصر عدد من العمليات الايكولوجية التي تتم داخل المدينة و يحددها في ثلاث عمليات :

أ-التركز وعدم التركيز:

وتظهر هذه العملية نتيجة للتفاوت في توزيع السكان على حيز الدولة، وهذا التفاوت ناجم عن عاملين أساسيين هما:

- الاختلاف في معدلات الزيادة الطبيعية (اموايد، ووفيات) بين المناطق المختلفة.

- عدم الاتساق في أحجام الهجرة ومعدلاتها بين مناطق الوطن الواحد و أقاليمه.

ب-المركزية و اللامركزية: يشير هذان المتغيران إلى زيادة أو نقص سيطرة المدينة أو مكانها المركزي على مجال إقليم المدينة الكبرى، و خاصة فيما يتعلق بالخدمات المتاحة للإقليم، و

المراد بالمركزية تركز الوظائف حول نقط حيوية داخل المدينة ، و ترتبط اللامركزية بمواقع الصناعة و التجارة ، و بالتحديد في المراحل التي تنمو فيها المدينة و تنتسج لتنتقل المصانع و المتاجر و الهيئات الحكومية خارج مركز المدينة.

ج -الغزو و الانسحاب : وتحدث هاتان العمليتان عندما يكون هناك انفصال بين القاطنين في المركز الحضري و أماكن صناعتهم أو تجارتهم أو بين بعض القاطنين مع بعضهم، ويشير الغزو كعملية ايكولوجية إلى وصول عدة جماعات ذات انتماءات طبقية متباينة إلى منطقة ما للمرة الأولى، بهدف العمل و الربح ، وذلك بافتراض توفر مصادر ثروة كافية في هذه المنطقة، أما الانسحاب أو التراجع نعني به الحركة التدريجية التي يترك بمقتضاها القاطنون مساكنهم لكي ينتقلو خارج منطقة سكناهم أو عملهم أو الإثنين معا ، سواء تم ذلك في الإقليم نفسه أو خارجه ، و ليس من الضروري أن يعقب الغزو انسحاب في الوقت نفسه.

- النظرية الايكولوجية المحدثه (كامل المراتي،1992):

تمثل نموذجا جديدا للنظرية الايكولوجية المبكرة التي صاغها بارك، برجس، هويت و ماكينزي، أولمان، هاريس، و تستند إلى فكرة أساسية هي أن النظرية الايكولوجية كأى نظرية سوسيلوجية أخرى يجب أن تغطي كل سلسلة الظواهر الإجتماعية، و لقد ظهرت الأعمال التي تندرج تحت هذ النظرية في مجموعتين، و للتوضيح يتم التطرق للموقف حسب المفكرين:

- يحصر كوين موضع الايكولوجية في المشكلات المرتبطة بتقسيم العمل و تأثيره على التوزيع المساحي و الجغرافي، و يرى أن المشكلات المختلفة التي يخبرها المجتمع لا يمكن إخضاعها كلها للتحليل الايكولوجي، الأمر الذي يدعو إلى الاهتمام أكثر بالعلاقات التبادلية بين

الجماعات و البيئة، و معظم أعماله قد اهتمت بتطبيق مبادئ البيئة و مفاهيم المجتمع المحلي الحضري و منطقة المركز الحضري أو المدينة العاصمة .

- أموس هاولي : يقدم نظرية جديدة اعتبرت بمثابة الجسر الموصل، يمكن تلخيص الأسس

التي تقوم عليها هذه النظرية فيما يلي:

- يدور موضوع الإيكولوجيا حول الطريقة التي يحافظ بها الأفراد على أنفسهم في بيئة دائمة

التغيير.

- يشكل المجتمع المحلي وحدة التحليل

- دراسة الأفراد كأعضاء في جماعات.

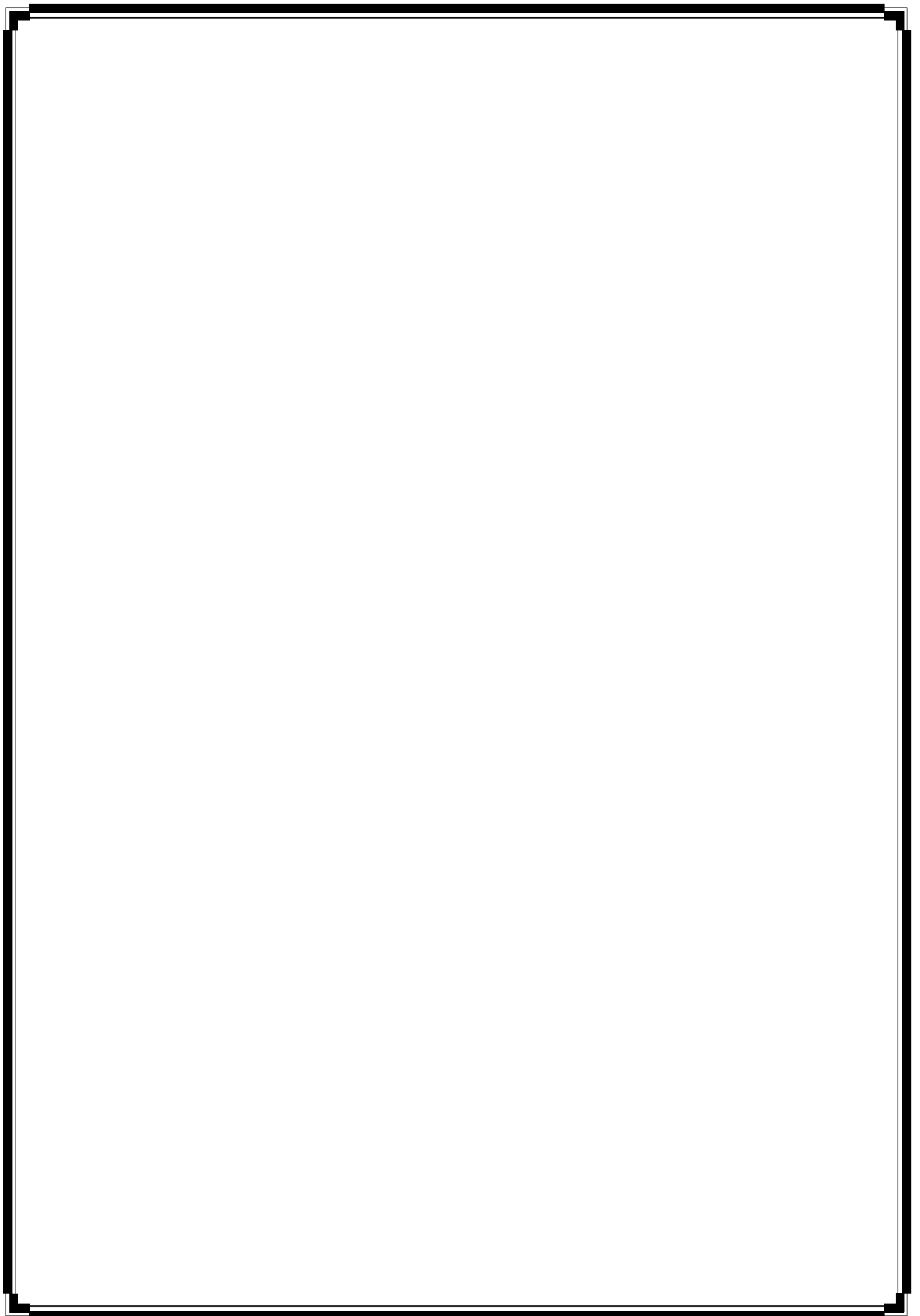
- البعد المكاني.

- البعد الزمني : يؤكد على التفاعل اليومي كبعد جديد لدراسة المجتمع المحلي و هو البعد

الزمني.

الفصل الثاني

تحليل سوسيو تاريخي للنمو الحضري
في المجتمع الجزائري



تمهيد:

لدراسة أي موضوع بمجال تخصصنا و بالخصوص الذي يتطرق لظواهر مرتبطة

بالمدينة وتطورها عبر التاريخ ، هنا لابد من التعرض لظاهرة أساسية تربط جميع عناصر

البحث ببعضها البعض وهي ظاهرة النمو الحضري .

حيث طرحت عدة إشكالات في المجال الحضري كأزمة السكن وظهور الأحياء القصدية

والأكواخ في أطراف المدن و ضواحيها و كذا الازدحام في المساكن، و أزمة المواصلات و

الفقر و انتشار الأمراض وانعدام الأمن والبطالة والتلوث و هذا سببه التباين بين البيئتين

الحضرية والريفية.....

و إذا أردنا أن نعطيها مختلف التعريفات ، يجب تتبع تطور هذه الظاهرة بالجزائر ومظاهرها

وعواملها ، ثم أهم مشكلاتها ونظرياتها التي تنطبق على المدينة ، ثم نتحدث عن التخطيط

الحضري بالجزائر مفهوما ومضمونا، ونذكر بعدها أثر النمو الحضري على المحيط العمراني ،

وهنا نعطي نظرة عامة عن هذه الظاهرة .

بالجزائر كيف تؤثر وتتأثر بمجال المدينة ، والتخطيط بأهدافه ومبادئه كيف يؤثر ويتأثر بها

أما عن ولايتي البيض و النعامة كغيرهما من مدن الجزائر هي الأخرى تتأثر سلبا و إيجابا

بهذه الظاهرة ، لذا سنتطرق لأهم عوامل النمو الحضري بهما و أهم آثاره ، ثم أهم المجالات

التي تؤثر في نمو المدينة.

و نجد هنا أن ولايتي البيض و النعامة بموقعهما وأهميتهما الجغرافية والطبيعية تنمو بهما

عوامل الجذب و الطرد للسكان مما قد يؤثر سلبا أو إيجابا على نسيجهما الحضري

ومستقبلهما وحتى على صورتها وتاريخهما الحضري .

2-2 مدخل تحليلي لتاريخية النمو الحضري:

- مظاهر النمو الحضري : نميز ثلاث مظاهر هي :

- المظهر الديموغرافي : مع بداية القرن التاسع عشر بدت المظاهر الديموغرافية للنمو

الحضري واضحة ، و لقد انطلقت أوروبا الغربية من نقطة الصفر ورغم ذلك لم تصل مدنها إلى

ما كانت عليه مدن العصر الروماني ، بل سرعان ما سارعت قدما إلى الأمام بخطوات واسعة

ومضطردة وفي هذا اوقت بالذات انطلق النمو الحضري على أساس ما تم إنجازه من مناطق و

أسواق جديدة ، و ارتفاع معدلات تقدم ملموس في وسائل الإنتاج الزراعي وسبل النقل ،وقدرة

على فتح مناطق و أسواق جديدة وارتفاع معدلات النشاط الإنتاجي في المجال الصناعي، وما

ميز الثورة الصناعية هو انتقال كبير لسكان البلاد والعيش في المراكز الحضرية الكبرى.

وما يميز هذه المرحلة من مراحل النمو الحضري اتساع نطاق تجارة الدولية الذي مكن سكان

المدن و المراكز الحضرية الكبرى من الحصول على مستلزمات العيش من مكان أكثر اتساعا.

المظهر الايديولوجي : قد تأسست المدن بغرض الدفاع عن غنى أمتها و تجارتها و دور

العبادة (الهند، اليونان) والقيام بأعمال إدارية وعسكرية .

لقد كانت المدن المحاطة بالأسوار العالية هي النمو الايكولوجي الشائع في العصر القديم من

النمو الحضري و هذا بغرض الدفاع عن المدينة و قيام أنشطة تجارية من المدينة و اليها.

أما بالنسبة للتوزيع المكاني للسكان والأنشطة داخل المدينة تأثر بخصائص التنظيم الاقتصادي

والاجتماعي السائد و من جهة أخرى نجد أن مدن العصر القديم خالية من تمايز استخدام

الأرض على نموها فعكس المدن الحديثة استخدم المبنى فيها لأكثر من غرض واحد و كذا

بالنسبة لمدن العصر الوسيط و هذا راجع لاتجاهات النمو الحضري في هذه الفترة حيث كانت

عبارة عن حركة إحياء و تجديد للحياة الحضرية التي اندثرت بسقوط الإمبراطورية الرومانية

لذلك لم تكتشف هذه الوسيطة من مراحل النمو الحضري عدا اتساع بعض المدن حجما

وسيطرة النشاط التجاري على الأساس الوظيفي للمدينة وأخيرا نشأة كثير من المدن على امتداد

الحياة الحضرية إلى مواقع جديدة ومختلفة من العالم. (شايب عائشة، أدوات التعمير والتهيئة

المستدامة بالمجموعات الكبرى للسكن ، 2007)

2-3 التحضر كمفهوم ضمن النمو الحضري في الجزائر:

- مفهوم التحضر وفق مؤشرات النمو الحضري:

يشير مفهوم النمو الحضري الى مجموعة العوامل التي تسهم في التخطيط للحياة في المجتمع الحضري و إلى تطور المؤسسات الاجتماعية والتربوية وغيرها من النواحي الكمية و النوعية. كما يشير النمو الحضري إلى معدلات الزيادة في السكان ,سواء كانت ناجمة عن ارتفاع نسبة الخصوبة أو الهجرة الداخلية والهجرة الخارجية و يصاحب النمو الديموغرافي عادة اتساع المساحة التنظيمية للمدن نتيجة للامتداد الأفقي والرأسي للعمران من اجل تلبية احتياجات السكان الأساسية كالمساكن والطرق و الخدمات بمختلف أشكالها العلاجية والوقائية والتربوية. كما يعرف التحضر عامة بأنه زيادة عدد سكان المدن مقارنة بزيادة عدد سكان الأرياف ، ويمكن أن يحدث هذا نتيجة هجرة سكان الأرياف إلى المدن ، الشيء الذي ينتج عنه ارتفاع مستمر في زيادة عدد سكان المدينة (عبد العاطي السيد . 2001) ، وبشيء من التفضيل نتعرض لمفهوم التحضر حسب كل منظور كما يلي :

- التحضر من المنظور الديمغرافي :

يعتبر العامل الديمغرافي أهم مؤشر قياس عملية التحضر و النمو الحضري أن هذا الأخير يعبر عن تجمعات سكانية من حجم معين أو إلى نسبة هؤلاء إلى إجمالي عدد السكان ، فالتحضر عملية للتركيز السكاني يستند تحليلها على عنصرين أساسيين هما تعدد نقاط التركيز من ناحية وزيادة حجم المراكز الفردية من ناحية أخرى.

بمعنى أن معظم التراكيز الحضرية التي تتمتع بأكثر اتساعا و حجما تساهم في دفع

عجلة النمو الحضري إلى الأمام، وذلك بمساعدة حركة الإنتقال الخارجية أو الطاردة للسكان

والخدمات والأنشطة الحضرية. (عبد السلام سليمة، 2019)

- التحضر من المنظور الاقتصادي :

يعتبر من أهم مراحل التطور الاقتصادي البشري، وبالتالي ارتبط بحركة انتقال أو تحويل

إلى تنظيمات اقتصادية أكثر تعقيدا.

بمعنى آخر أن تحول العمل من الصيد إلى الزراعة إلى عمل أكثر تطورا قائما على

أساس العمل الصناعي والإداري و التجاري و الخدماتي ، أصبحت المدينة تسير إلى أعلى

درجات التعقيد في التنظيم الاقتصادي والاجتماعي مما أدى إلى الحكم على المدينة في بعض

المواقف على أنها نتاج التطور الاقتصادي .

- التحضر من المنظور الإيكولوجي :

. يعتبر هذا المنظور أو التصور كتركيب لسابقه حيث يؤكد العلماء على عامل السكان أو

متغير الحجم والكثافة كأهم ما يمكن أن يقاس بهما درجة التحضر وذلك بسيطرة الإنسان على

بيئته ومحاولة استخدامها لرفاهيته و ذلك من خلال التغيير والتعديل واستثمار الموارد البيئية.

- التحضر من المنظور التنظيمي :

إن ظاهرة التحضر عبارة عن انتقال الإنسان من مجتمع بسيط إلى آخر بحيث يكون

أكثر تعقيدا، لهذا وجب الاتجاه نحو التنظيمات الاجتماعية وذلك من خلال تطور وسائل

الاتصال والإمكانات الاجتماعية التي تسمح بالربط والتنسيق بين مجالات عدة ، وهو الشيء الذي ارتبط بظهور المدن والنمو الحضري مما ساهم في انتشار الروابط و ظاهرة التدرج الطبقي الاجتماعي والبيروقراطية.

- التحضر من المنظور السلوكي :

يؤكد هذا التصور أن النمو الحضري ما هو إلا خبرة الأفراد على مر الزمن ، وهي التي تنظم السكان وتحضرهم وذلك لغرض تحقيق مستوى معيشي وأمني معين داخل بيئة معينة.

2-4 سيرورة التحضر في الجزائر وفق تطور النمو الحضري في الجزائر :

- يمكن التمييز في الجزائر بين مرحلتين أساسيتين: المرحلة الاستعمارية و ما بعد الاستقلال

- 1: المرحلة الاستعمارية:

- في سنة 1830 سنة الاحتلال الفرنسي للجزائر قدرت نسبة التحضر ب 05 % أو 06 %

من إجمالي السكان المقدر عددهم بحوالي ثلاثة ملايين نسمة سنة آنذاك.

فالأغلبية السكانية الريفية كانت تعيش على النظام العشائري و القبلي. بدأت الحقبة

الاستعمارية مرحلة جديدة من الحياة الحضرية حيث رافقت حملة الاستعمار للجزائر ظاهرة

تضخم المدن و توابعها، وظهرت العديد من المدن الجديدة واتسعت وظائف بعض المدن ومع

ذلك بقيت الجزائر كلها ذات طابع ريفي، ويعود تطور المدن الجزائرية في الفترة الاستعمارية إلى

ثلاث عوامل رئيسية :

- تقليد المعمرين للنمط الأوروبي الحضري في حياتهم الجديدة بالجزائر.

- إضفاء الطابع الرأسمالي على الاقتصاد الجزائري.

- الصراع المستمر بين الأهالي والمعمرين، الأمر الذي دفع بالمعمرين إلى إنشاء مدن جديدة

أو ضواحي حديثة حول المدن القديمة.

إن النمو الحضري في الجزائر اذا ظاهرة حديثة شملت بالخصوص المدن الكبرى وضواحيها ،

لاستقبالها التجهيزات العسكرية و الإدارية والتجارية واستقطابها للأشغال الكبرى المنجزة من

قبل الاستعمار، وانحصر الاستثمار الاستعماري في المناطق التي تتواجد بها المعادن

الاستخراجية ، لقد تميزت هذه الفترة بقدوم أعداد كبيرة من الأوروبيين في سياسة الاستعمار الاستيطاني ، ونتيجة تطبيق قانون " فارني " القائم على نزع الملكية الأراضي ونزوح أعداد كبيرة من الفلاحين إلى المدن الكبرى (الجزائر، وهران وقسنطينة) وبدأ النمو الديمغرافي يتحسن نتيجة تحسن الزيادة الطبيعية .

بعد مشروع مارشال 1946 - 1956 تلاه مباشرة مشروع قسنطينة 03-09-1958 الذي يدخل

في إطار سياسة عامة لتنمية الجزائر، والأهداف الكامنة ، هي قطع علاقة الجزائريين مع الحركة الثورية وذلك بتصحيح المظاهر السلبية لحقبة الاستعمار ، بإسكان مليون نسمة في مدة خمس سنوات بالمدن و القرى إضافة إلى مشروع ألف مجمع ريفي لتحديد تصور جديد للعلاقة بين الريف والمدينة من منظور استعماري في محاولة لوقف موجة النزوح الريفي نحو المراكز الحضرية ووضع شبكة عمرانية على المستوى الوطني لخدمة مصالح المستعمر السياسية والإدارية و الاقتصادية والعسكرية

فالشبكة الحضرية للجزائر قبل الاستقلال كانت تتكون من :

أ. المدن الحواضر: قسنطينة - الجزائر - وهران .

ب. المدن المتوسطة: مليانة - باتنة - بلعباس - البليدة

ت. المدن الشمال الصغيرة الزراعية و الساحلية و اخري سهبية: مشرية - البيض - تبسة

ث. مدن الجنوب الكبير: بسكرة ،توقرت.....

في هذه المرحلة عرف المجال الجزائري نمطا عمرانيا ومعماريا أوروبيا يقوم أساسا على ثقافة دخيلة على مجتمعنا هدفها بناء قاعدة اقتصادية جديدة بالمدن الساحلية و تنفيذ الأشغال الكبرى فاجر عن ذلك نزوح الجزائريين نحو المدن لطلب العمل والحياة الكريمة.(محمد التجاني بشير ، علوم الأرض و الجغرافية و التهيئة العمرانية، 2000

-2- التحضر بعد الاستقلال

خلال الفترة 1962- 2022 تضاعف عدد سكان الجزائر أربعة مرات مرات من 12.096.347 نسمة في 1966 ارتفع هذا العدد الى 44 180 000 نسمة 2022 بنسبة زيادة سكانية قدرت بـ 280.20% إلا أن هذه الزيادة المرتفعة لا تعكس حقيقة الوقائع الديمغرافية الجزائر البلد النامي الذي خرج من الاستعمار متحملا تركة ثقيلة ، فحرب التحرير أخلت الريف من سكانه وأجهزة الدولة كانت منهارة على جميع المستويات الإدارية و الاقتصادية و للخروج من هذه الأوضاع المتردية ركزت الدولة مجهوداتها نحو وضع مخططات للتنمية الاجتماعية و الاقتصادية ، و اتباع سياسات مختلفة من بينها سياسة تأثير الأقطاب الصناعية الساحلية الرئيسية التي كانت وجهة للهجرات من جهة ، وسياسة إهمال الأراضي و النشاطات الفلاحية للمناطق الداخلية من جهة أخرى و التفتيت الذي عرفته الأراضي حول المركبات الصناعية في الشمال والساحل.

جدول رقم (01): تطور النمو الديمغرافي في الجزائر

السنة	عدد السكان	معدل النمو الطبيعي %	معدل النمو الديمغرافي 1962-2022
1962	11620000	2.57%	% 280.20
1966	12096347	2.80%	
1977	17580000	2.91%	
1987	2377000	2.91%	
1998	30190000	1.51%	
2008	34730000	1.65%	
2018	41930000	1.92%	
2022	44180000	1.71%	

المصدر : مختلف الإحصاءات الرسمية RGPH + تقديرات الموقع الرسمي لوزارة الداخلية

ويدخل في هذه المخططات و سياسات التصنيع باعتبارها عاملا للقضاء على البطالة و

الاكتفاء الذاتي في عدد كبير من المنتجات الصناعية، و لهذا كان تركيز الصناعة بعد سنة

1970 في المدن الكبرى " عنابة، قسنطينة، الجزائر، وهران، مستغانم " يمثل عامل جذب اليد

العاملة الريفية نحو المدن، والتي تلقتها بسرعة على حساب الأراضي الزراعية الخصبة

خصوصا تلك الأراضي التي خضعت لنظام التسيير الذاتي بعد الاستقلال مباشرة.

وبهذا بدأت الهجرة الريفية بعد الاستقلال بالتدفق نحو المدينة كونها مركزا هاما لشتى أنواع

النشاط الاقتصادي

..ولتواجد المؤسسات الاجتماعية و نجد حركة التصنيع قد تطورت بسرعة في الجزائر حيث أسست شركات للمحروقات و وظفت عائدات البترول لتنفيذ مخططات التنمية (مركب الحجار للحديد والصلب، صناعة نسيجية وغذائية وغيرها)، هذا التطور الصناعي جذب الكثير من المواطنين للعمل واهمال الزراعة.... (محمد السويدي،1990)

هكذا فخلال الفترة الزمنية 1966-1977 تضاعف عدد عمال الصناعة في الجزائر حيث تم توفير ألف منصب عمل، في حين انخفضت نسبة التشغيل في القطاع الزراعي إلى 26.6% خلال سنة 1977. تتميز الهجرة الريفية الداخلية في الجزائر وفي البلدان النامية بشكل عام بأنها هجرة ذات اتجاه واحد من الريف إلى المدينة ، و لهذا تسبب في مشاكل عمرانية في وسط وضواحي المدن مثل ظهور الأحياء العشوائية، وأحياء الصفيح والمساكن الفوضوية في الضواحي الغير مخططة مع التوسع العشوائي للمدن وتؤكد المعطيات الإحصائية للتعداد السكاني لعام 1977 أن الاتجاه العام للهجرة الداخلية الجزائرية من الريف إلى المدينة يقدر بمعدل سنوي 130000 نسمة و من أهم العوامل الجاذبة للوسط الحضري هو توفره على التصنيع، ، فالأولوية التي احتلها القطاع الصناعي جعلت الاستثمارات تصل إلى 61% . (عبد اللطيف بن أشنهو،2007)

عرفت المدن الجزائرية نهونا ديمغرافيا واضحا غداة الاستقلال(Santos,1971,P4)،لكن بتباين من منطقة الى أخرى .كانت الحواضر (المدن الكبرى) في السنوات الأولى للاستقلال جاذبة ومستقطبة الهجرة الريفية بسبب عدم إمكانية بناء القرى المدمرة إبان الثورة التحريرية و عودة اللاجئين من البلدان الشقيقة.

إن الهجرة في الجزائر اتخذت اتجاهها واحدا تمثل في الهجرة الريفية الحضرية، والتي يمكن تقسيم سيرورتها إلى فترتين : الأولى من سنة 1962 إلى 1973 أي منذ الاستقلال إلى النهضة الصناعية والتحول من الاقتصاد الزراعي إلى الاقتصاد الذي يعتمد على الصناعة و الخدمات.

و لقد تميزت الفترة الأولى بنزوح ريفي كثيف نحو المدن، وهذا نتيجة للرحيل الأوروبي الجماعي نحو فرنسا من جهة والانهاء من سياسة المحتشدات وفتح الحدود الشرقية و الغربية" تونس و المغرب " ورجوع المواطنين المهاجرين إلى هذين البلدين ابان حرب التحرير من جهة أخرى باتجاه المدن الكبرى التي غادرها الأوروبيون.

كما تميزت الفترة الثانية هي الأخرى بنزوح ريفي كبير وصل معدله السنوي إلى 130 ألف نسمة خلال الفترة 74 / 84 وهذا لتركز الخدمات وعمليات التصنيع التي حظيت بها المدن الكبرى، والى الإهمال الذي عانت منه التجمعات السكانية الصغيرة التي تعتمد على الزراعة والثروة الحيوانية

فلارتفاع نسبة التحضر من 32 % سنة 1966 إلى 75 % حاليا راجع الي السياسة التتموية الوطنية التي أدت الى تعدد المجمعات الحضرية و لا يتبر عن نمو طبيعي محض لسكان البلاد لان الزيادة الطبيعية للسكان آخذة في الإنخفاض أنظر جدول رقم (02) .

جدول رقم (02) : معدلات النمو الديمغرافي و الحضري حسب الفترات الإحصائية

معدل النمو الحضري % Taux d'accroissement moyen annuel (Urbain)	معدل النمو الديمغرافي % Taux d'accroissement moyen annuel (Naturel)	معدلات النمو الفرات الإحصائية
5,33	3,17	1977-1966
5.49	3.09	1987-1977
3,58	2,13	1998-1987
2.89	1.61	2008-1998

المصدر: Collections statistiques 163 – 2011 armature urbaine, ons, p. 85

مما سبق نجد أن دافع الهجرة كان اقتصاديا للحصول على عمل لتحسين مستوى المعيشة من جراء السياسة التنموية في الجزائر.

هكذا ففي الفترة الممتدة بين 1978 – 1985 تزامن النمو الحضري فيها مع النمو الديموغرافي الحاد و خاصة سنة 1985 وتطبيق المخططات الخماسية الهادفة للإص لاح الاجتماعي ، حيث كانت العمليات الإص لاحية في المخطط الخماسي الأول (1980 – 1984) تتضمن تطوير النشاطات الاقتصادية باتجاه الهضاب العليا والمناطق الجبلية و الحدودية ، وخلق مدن جديدة حول المدن الكبرى بالإضافة إلى وضع مخططات لتهيئة كل المدن التي يزيد عدد سكانها عن 50000 نسمة إلى جانب إنجاز مناطق سكنية حضرية جديدة ، وبذلك ارتفع عدد

المدن بكل الأصناف قفز عدد المدن من 95 مدينة سنة 1966 إلى 679 مدينة سنة 2010

كما يبينه الجدول التالي :

- جدول رقم (03) : تطور عدد التجمعات الحضرية خلال الفترة 1966-2008

2008	1987	1977	1966	السنوات طبقات المدن (م) 100.000م
32	16	8	4	100.000-50.000
34	26	18	10	50.000 - 20.000
114	79	38	27	20.000 - 10.000
201	92	70	34	10.000 - 5.000
298	185	47	-	5000 أقل من
-	49	32	20	المجموع
679	447	211	95	

المصدر: الإحصاء العام لسكان و السكن ONS2008

و هذا ما أدى الى تفهقر نسبة سكان الريف بشكل واضح لصالح سكان التجمعات الحضرية

- جدول رقم (04) : عدد السكان ونسبة توزيعهم بين الريف والحضر

2008		1987		1977		1966		
حضر	ريف	حضر	ريف	حضر	ريف	حضر	ريف	
26966934	22133926	11444249	11594693	6686785	10261215	365400	8412600	عدد السكان
%54.92	%45.08	49.67	50.33	39.45	60.55	30	70	النسبة %
49100860		23038942		16948000		12018000		مجموع السكان
%100		%100		%100		100%		م عام

المصدر: الإحصاء العام للسكان والسكن لسنوات التعداد 1966 - 1977 - 1987 - 2008

ومن جهة أخرى فإن شبكة المدن عرفت زيادة ملحوظة في المدن الصغرى و انجر عنه التضخم الهائل لسكان المدن، ولاسيما المدن الكبرى و قد انجر عن ذلك ظهور العديد من المشاكل المتعلقة بعدم تلبية المطالب المتزايدة للسكان سواء في مجالات الإسكان أو الخدمات الصحية والتعليمية و التجارية و الترفيهية و الثقافية، أي اختلال التوازن بين الريف و المدينة.

2 - 5 عوامل النمو الحضري في الجزائر :

- الزيادة الطبيعية لسكان :

تعتبر عنصرا أساسيا في تقدير حجم النمو الكلي للسكان عند أي مجموعة من الشعوب حيث تعرضت الجزائر خلال فترة تاريخية معينة إلى زيادة ديموغرافية واسعة النطاق ساهمت فيها الزيادة الطبيعية للسكان بنسب متفاوتة و تحليل معطيات الحالة المدنية تبين ذلك و سنتطرق للزيادة الطبيعية للسكان خلال فترة ما بعد الاستقلال (محمد السيد غلاب ، 1972).

فخلال السبعينيات والثمانينيات قدر معدل الولادات الخام 4.16 % أما الوفيات فبلغ 2.16 % سنة 1980 وبذلك كان معدل النمو الطبيعي 3.21 % وهو أكبر معدلات النمو في العالم ومع حلول سنة 1981 عرف معدل الوفيات انخفاضا محسوسا حيث وصل إلى 0.95 % في حين بدأ معدل الولادات يأخذ هو الآخر في الانخفاض منذ سنة 1986 حيث سجل معدلا يقدر بـ 3.47 % مشكلا بذلك معدل نمو طبيعي مقدر بـ 2.73 % و منذ ذلك الوقت استمرت معدلات الولادات والوفيات بالانخفاض تدريجيا إلى يومنا هذا حيث بلغ معدل الولادات سنة 2003 حوالي 2.03 % و الوفيات 0.45 % بينما معدل النمو الديموغرافي وصل إلى 1.58 % ليعاود معدل المواليد الإرتفاع إلى 2.60 % سنة 2012 ثم يعود إلى الإنخفاض

سنة 2018 بمعدل 2.43% بينما استمرت معدلات الوفيات في مستوياتها مع تسجيل ارتفاع طفيف بنسبة 0.47 % سنة 2018 .

جدول رقم (05) : تطور معدلات المواليد و الوفيات الخام في الجزائر

السنوات	معدل المواليد الخام %	معدل الوفيات الخام %
1980	5.37	2.16
1986	3.47	0.95
2003	2.03	0.45
2012	2.60	0.43
2018	2.43	0.47

المصدر : موقع البنك الدولي (النسخة العربية)¹

إن تركيب المجتمع الجزائري تغلب عليه الفئة الشابة ، و تتركز الزيادة السكانية بصورة أكبر في المدن انطاقا من مبدأ البحث عن فرص العمل ، أما بالنسبة للخصوبة فإن معدلها في الجزائر كان مرتفعا خلال السبعينيات والثمانينيات وحاليا بدأ في الانخفاض بسبب تنظيم النسل و انتشار الوعي الاجتماعي والصحي.....

¹ <https://www.albankaldawli.org/ar/country/algeria>

الهجرة الريفية :

تتميز الهجرة الريفية الداخلية في الجزائر وفي البلدان النامية بشكل عام بأنها هجرة ذات اتجاه واحد من الريف إلى المدينة ، و لهذا تسبب في مشاكل عمرانية في وسط وضواحي المدن مثل ظهور الأحياء العشوائية، وأحياء الصفيح والمساكن الفوضوية في الضواحي الغير مخططة مع التوسع العشوائي للمدن وتؤكد المعطيات الإحصائية للتعداد السكاني لعام 1977 أن الاتجاه العام للهجرة الداخلية الجزائرية من الريف إلى المدينة يقدر بمعدل سنوي 130000 نسمة و من أهم العوامل الجاذبة للوسط الحضري هو توفرها على عمليات التصنيع، الذي استحوذ خلال مرحلة المخططات الحصة الأكبر من مجمل الاستثمارات فكان اتجاه الهجرة نحو المدن التي تتواجد بها المراكز الصناعية الكبرى، فالأولوية التي احتلها القطاع الصناعي جعلت الاستثمارات تصل إلى 61 % (محمد السويدي ، 1990).

وخلال الفترة الزمنية 1966-1977 تضاعف عدد عمال الصناعة حيث تم توفير ألف منصب عمل في معظم المدن الجزائرية ، في مقابل ذلك سجل نزوح كبير للفلاحين إلى المدن لأن قطاع الفلاحة يشغل 54 % من اليد العاملة ، في حين انخفضت نسبة التشغيل في القطاع إلى 26.6% خلال سنة 1977. إن الهجرة في الجزائر اتخذت اتجاها واحدا تمثل في الهجرة الريفية الحضرية، والتي يمكن تقسيم سيرورتها إلى فترتين : الأولى من سنة 1962 إلى 1973 أي منذ الاستقلال إلى النهضة الصناعية والتحول من الاقتصاد الزراعي إلى الاقتصاد الذي يعتمد على الصناعة و الخدمات، أما الفترة الثانية من 1974 - 1990 تركزت فيها

العمليات التتموية في المدن و لقد أتمت الفترة الأوى بنزوح ريفي كثيف نحو المدن ، وهذا نتيجة للرحيل الأوروبي الجماعي نحو فرنسا من جهة والانتهااء من سياسة المحتشدات وفتح الحدود الشرقية و الغربية " تونس و المغرب " ورجوع المواطنين المهاجرين إلى هذين البلدين ابان حرب التحرير من جهة أخرى باتجاه المدن الكبرى التي غادرها الأوروبيون.

قد تميزت الفترة الثانية هي الأخرى بنزوح ريفي كبير وصل معدله السنوي إلى 130 ألف نسمة خلال الفترة 74 / 84 وهذا لتركز الخدمات وعمليات التصنيع التي حظيت بها المدن الكبرى، والى الإهمال الذي عانت منه التجمعات السكانية الصغيرة التي تعتمد على الزراعة والثروة الحيوانية ، و لا شك أن النمو الحضري السريع الذي شهدته الجزائر خلال ثلاثين سنة 62 / 92 و ارتفاع نسبة التحضر من 32 % إلى 55 % لا يعتبر نموا طبيعيا بل هو نتيجة لحركة سكان المدن نفسها من المدن الصغرى إلى الكبرى و من الأرياف إلى المدن .

مما سبق نجد أن دافع الهجرة كان اقتصاديا لاحصول على عمل لتحسين مستوى المعيشة ، كما للعشرية الصعبة التي شهدتها البلاد خلال التسعينيات الأثر الكبير في زيادة حركة الهجرة نحو المدن بسبب الأوضاع الأمنية التي شهدتها خلال هذ الفترة.

2 - 6 السياسة التنموية في الجزائر بعد الاستقلال :

الجزائر البلد النامي الذي خرج من الاستعمار وجد أمامه تركة ثقيلة، فحرب التحرير أخلت الريف من سكانه وأجهزة الدولة كانت منهارا على جميع المستويات الإدارية و الاقتصادية و الخروج من هذه الأوضاع المتردية ركزت الدولة مجهوداتها نحو وضع مخططات للتنمية الاجتماعية و الاقتصادية ، و اتباع سياسات مختلفة من بينها سياسة تأثير الأقطاب الصناعية الساحلية الرئيسية التي كانت وجهة للهجرات من جهة ، و سياسة إهمال الأراضي و النشاطات الفلاحية للمناطق الداخلية من جهة أخرى و التفتت الذي عرفته الأراضي حول المركبات الصناعية في الشمال والساحل.

و يدخل في هذه المخططات و سياسات التصنيع باعتبارها عاملا للقضاء على البطالة و الاكتفاء الذاتي في عدد كبير من المنتجات الصناعية ، و لهذا كان تركيز الصناعة بعد سنة 1970 في المدن الكبرى " عنابة، قسنطينة، الجزائر، وهران، مستغانم " يمثل عامل جذب اليد العاملة الريفية نحو المدن، والتي تلقتها بسرعة على حساب الأراضي الزراعية الخصبة خصوصا تلك الأراضي التي خضعت لنظام التسيير الذاتي بعد الاستقلال مباشرة. (محمد السويدي ، 1990)

كما أكد واقع الفلاحة خلال سنوات بعد الاستقلال رسميا لكل أشكال أزمة العالم الفلاحي و تنمية التشغيل الحضري رغم الالتزامات والإصلاحات، خاصة عن طريق الأعمال الإدارية المتمثلة في التقسيم الإداريين لسنة 1974 و 1984 والخدمات فيما يتعلق بهذه المرحلة و عمقها دون شك القطاع غير الرسمي الذي أحل التسريح الجديد للواردات.

وبهذا بدأت الهجرة الريفية بعد الاستقلال بالتدفق نحو المدينة لأنها مثلت مركزا هاما لشتى أنواع النشاط الاقتصادي مما شجع على تنقل السكان إليها باعتبارها تشكل مجالا حيويا لتواجد المؤسسة الاجتماعية التي تهتم بكل احتياجات الناس و تمتد استراتيجية التصنيع التي اختارتها الجزائر من ناحية مبدأ توسيع السوق الداخلية، والتي يسمح بتحقيقها فقط تحول جذري للريف، و نجد حركة التصنيع قد تطورت بسرعة في الجزائر حيث أسست مناجم وشركات للمحروقات و وظفت عائدات البترول لتنفيذ مخططات التنمية(مركب الحجار للحديد والصلب ، صناعة نسيجية وغذائية وغيرها)، هذا التطور الصناعي جذب الكثير من المواطنين للعمل واهمال الزراعة....

■ مشكلات النمو الحضري: يمكن حصرها فيما يلي:

المشكلات الايكولوجية (البيئية): تعتبر التحولات الايكولوجية من أهم العوامل المؤثرة في

تكوين الخصائص العمرانية لأي منطقة حضرية ، كما تؤثر العوامل الجغرافية والبيئية مثل التقلبات الجوية ، و التكوين الجيولوجي و مصادر المياه و الطاقة، و نوع التربة و الهضاب و الجبال كلها عوامل تؤثر في مشكل التوطن والإستقرار و في استخدام الأرض وتحديد نوعية وسائل المواصلات، بعبارة أخرى فإن كل نشاط إنساني يتطلب مواصفات و قياسات مرتبطة بالوظائف التي يؤديها هذا النشاط .

وتختلف المشاكل البيئية للمدينة باختلاف العوامل المؤثرة في تكوين المدن، و في نشأتها وتاريخها و الظروف المختلفة التي مرت بها، و وظيفتها و موقعها و حجمها، ومن بين هذه المشاكل التوسع والانتشار العمراني غير المنتظم .

- **مشكلة المرور :** والتي تحولت إلى أزمة خانقة في شوارع و طرقات المدن الكبيرة

والصغيرة، فالنمو الحضري المبكر والهجرة الواسعة من الأرياف إلى المدن والتوسع اكبير الذي شهدته المدن و قد سهلت السيارة التنقل داخل المدن إذ كانت الاتصالات بين أطراف المدينة بطيئة والمسافات بعيدة ، وبدخول السيارة للمدينة قربت المسافات وسهلت الحركة ، وهكذا أخذ النمو العمراني والحضري بالزحف في كل الاتجاهات حول المدينة .

■ **التلوث:** نتج تلوث الهواء من خلال كثرة المكبات التي تتسبب في حدوث إحتراقات مما يؤدي

إلى تكديس أكوام النفايات المنزلية أمام الوحدات السكنية والمحلات التجارية و الورش، حتى

صارت المدينة مستقعا للأمراض المزمنة و الأوبئة، و تلوث مظهرها وجوهرها كما و نوعا مما ساهم في تدهور الحياة الحضرية، و افتقار السكان للوعي الحضري في المدن، فإذا كان الارتباط بالمدينة لم ينشأ من خلال التنشئة الحضرية، فإن أزمة السلوك الحضري، تزداد حدة يوما بعد يوم، خاصة بالمدن النامية التي انتقلت فجأة دون تدرج إلى المدن بسبب اكتشاف بعض الموارد الاقتصادية و في مقدمتها النفط.

-- النمو الحضري غير المخطط (غير الموجه) : أدى التوسع العمراني في المدن إلى

بروز مشكلات بيئية كظهور أحياء غير منتظمة تفتقر إلى المرافق والخدمات مما يضع على عاتق الدولة مسؤولية مراقبتها، و الحد من انتشارها حفاظا على منظر المدينة و سلامة سكانها من أضرار تتعلق بحياتهم و مصيرهم كتلوث المياه الجوفية و وجود المجاري العاجزة عن استيعاب حمولات المباني والمسكن مما أدى إلى طفح و فيضان المياه في الأحياء والشوارع و التي تكمن خطورتها في تلوثها.

إضافة إلى هذه المشكلات هناك مشكلات اجتماعية تتمثل في التفكك الاجتماعي و تدهور

القيم و تصدع العلاقات الأسرية ، وضعف السلطة الأبوية و كله يتعلق بالتنشئة الاجتماعية

ومسؤولية الوالدين والوعي الاجتماعي لدى الأسرة، و كذلك الانحراف الأسري وتناول

المخدرات و الخمر و السرقة و الانتحار و كله يرتبط و يرجع إلى التبدلات السلبية التي تطرأ

على المجتمعات التقليدية وسعيها المتواصل في اللحاق بالمجتمعات الحديثة مما يدمر الأسرة

بأكملها.

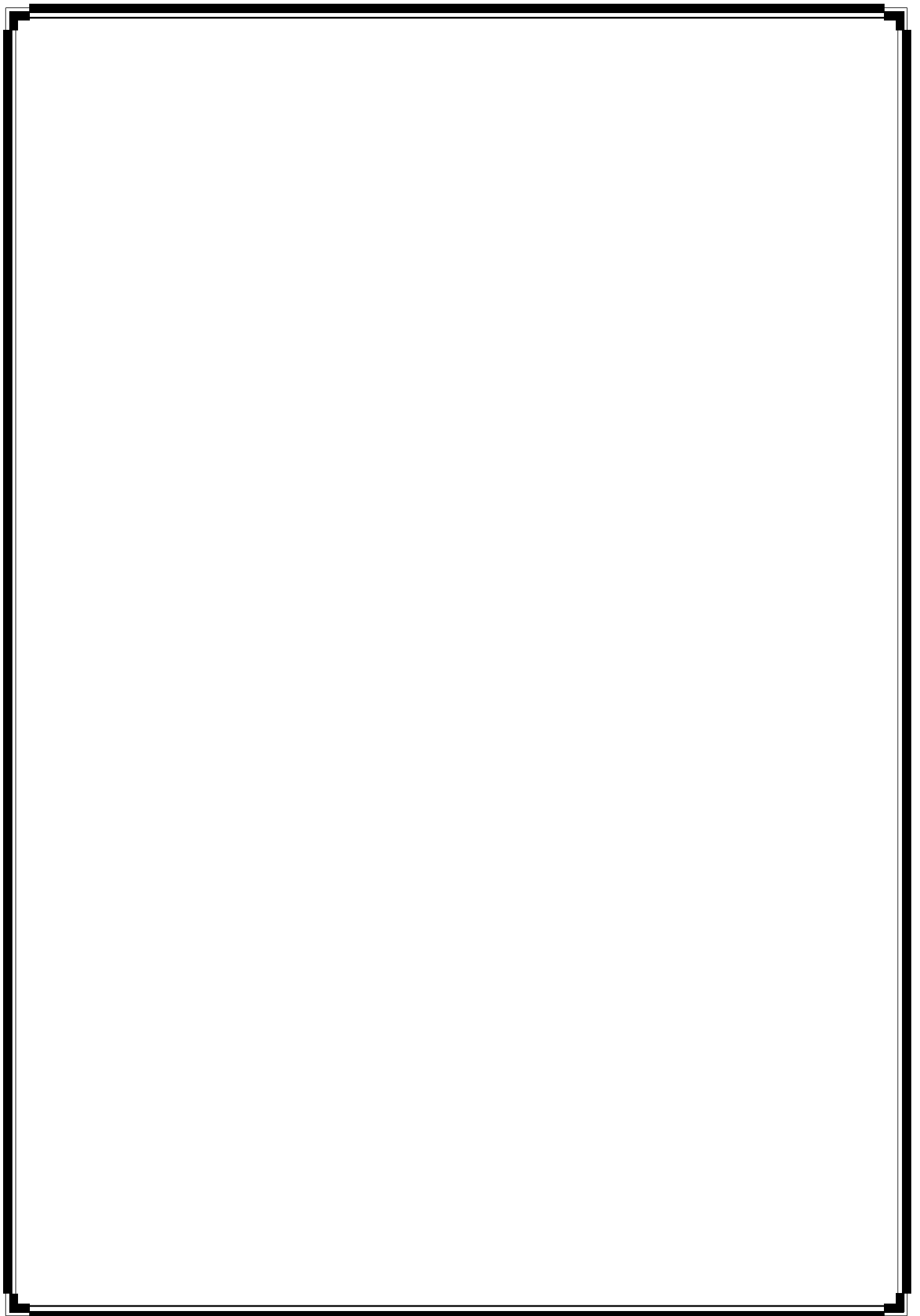
أما المشكلات الاقتصادية فتتعلق بارتفاع نسبة البطالة نتيجة النمو السكاني المريع و كثرة الأحياء الشعبية التي تفتقر إلى أدنى مستوى من الرعاية الصحية والإجتماعية و كذا تراجع التنمية الاقتصادية عن تحقيق أهدافها في البلدان الصناعية وغير الصناعية بسبب مشكلات التحضر السريع الذي يفرض متطلبات باهظة التكاليف كإنشاء المؤسسات التعليمية و المرافق الصحية و الخدمات و بناء المساكن، و شبكات الطرق فتدهورت الحياة الاقتصادية و تدنى المستوى المعيشي وبالتالي ازدادت المشكلات الاجتماعية المرتبطة بانخفاض المستوى المعيشي، هذا إلى جانب التدفق الهائل من الهجرات الريفية المتلاحقة إلى تركيز عشوائى في مناطق تفتقر أصلا إلى التخطيط وتنتشر بها مختلف الانحرافات الاجتماعية نتيجة كثرة الأكوخ و المساكن الفقيرة .

خلاصة :

عرف المجتمع الجزائري تغييرات عميقة لنمط استغلال المجال فقد انتقل من أغلبية ريفية و توجه داخلي للمجال في فترة ما قبل الإستعمار إلى تحول جذري لنمط استغلال المجال نحو الشريط الساحلي و بداية ظاهرة الإستقرار و التحضر رغم هامشية السكان الجزائريين في المنظومة الإقتصادية للمستعمر . ثم شهدت فترة الإستقلال نموا حضريا متسارعا رغم اختلاف وتيرة هذا التحضر حسب المراحل التخطيطية التي عرفتها الدولة الجزائرية فمن وتيرة تحضر معتبرة في بداية الإستقلال لتعويض الفجوة التي تركها المعمرون في المجال الحضري من حيث السكنات الشاغرة و المعامل المتروكة الى المرحلة الثانية التي عرفت نزوحا ريفيا متوازنا بين الشريط الساحلي و منطقة الهضاب العليا نظرا لتوطين بعض المناطق الصناعية في هذه المناطق ثم التحقت أخيرا منطقة السهوب و الصحراء بموجة التحضر و ذلك نتيجة لسياسة التوازن الجهوي التي انتهجتها الدولة و نفذتها عبر عدة آليات أهمها التقسيمات الإدارية و خاصة التقسيم الإداري لسنة 1984 .

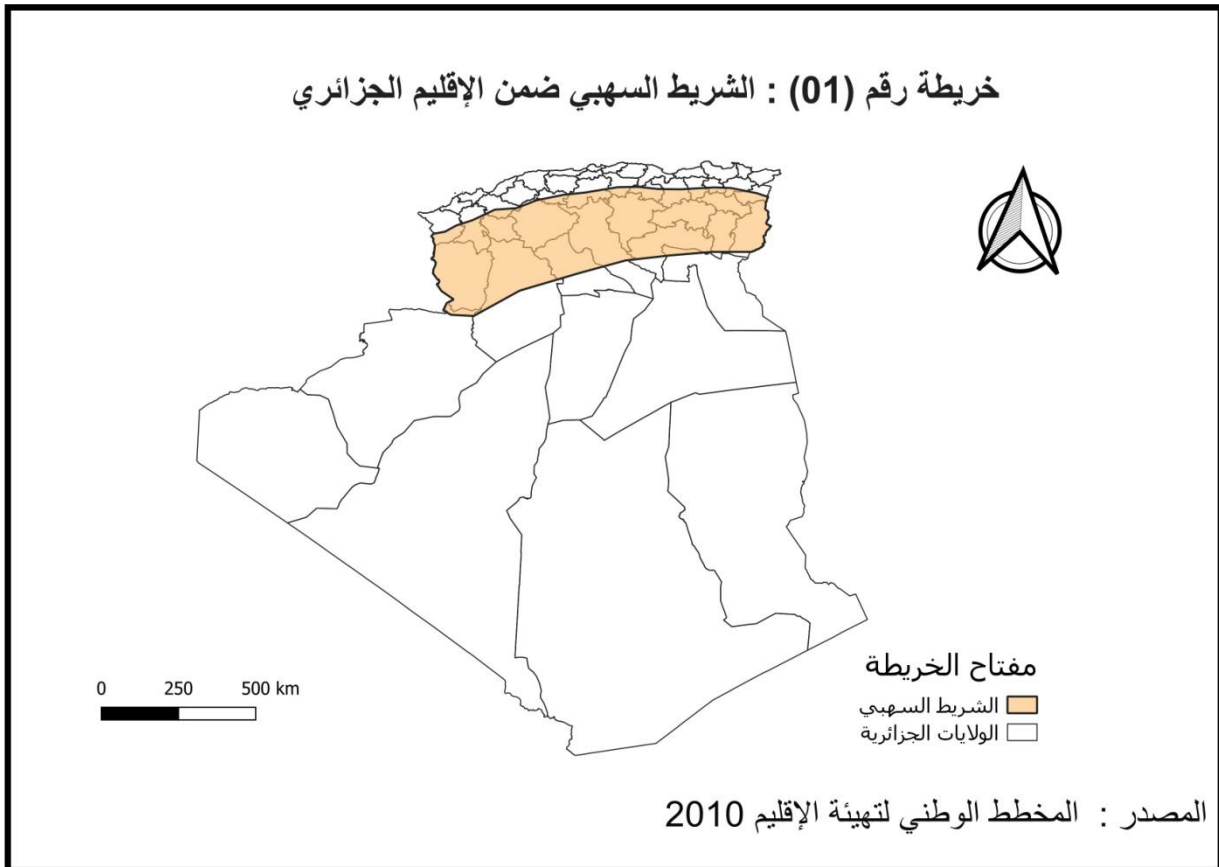
الفصل الثالث

الديناميكية الحضرية بولاية البيض



تمهيد :

وَأثرت هشاشة البيئة السهبية وبطء تجدد مواردها الطبيعية بشكل واضح على كيفية استغلال الإنسان لها عبر تبني استراتيجيات الرعي بالترحال (Easdale and Aguilar,2018) ، فرغم الوجود البشري منذ آلاف السنين في منطقة شمال إفريقيا إلا أن المنطقة السهبية الغربية لم تعرف تجمعات بشرية قارة ماعدا بعض الاستثناءات على أطراف المنطقة التلية حيث وجدت تجمعات محدودة استمدت سبب وجودها من موقعها التواصلي بين المنطقتين التلية و الصحراوية .



هذه الفضاءات المترامية الأطراف تم استغلالها طيلة قرون مرورا بالحقبة العثمانية (1830-1518) بشكل أولي من قبل القبائل الهلالية بين القرن 10 و 13 م المحترفة للرعي و الترحال

مما حافظ على التوازن الحيوي و تجدد الموارد الطبيعية المتمثلة أساسا في النباتات الإستبسية ، شساعة المنطقة و استمرارية تنقل البدو الرحل خلالها تتبعا للكأ و منابع المياه جعل من الصعوبة بمكان إنشاء توطنات بشرية هامة و دائمة غير تلك التي استوطنها البربر على تخوم الصحراء مجاورين لمانبع المياه القديمة مستغلين زراعة النخيل كمصدر رئيسي لقوتهم و للتجارة الموسمية أثناء تنقل البدو للصحراء شتاء تكملة لمصادر دخلهم (كودارك 1979).

لم يمر الغزو الفرنسي للبلاد الجزائرية دون ترك آثار عميقة على نمط الإستغلال الموروث للإقليم الجزائري وخاصة الجزء السهبي الغربي منه (Mohamed Hadeid et al ,2015) فقد اصطدم السكان المحليون بالملك الجدد للأراضي في المنطقة التالية رافضين كراء الحصاد لهم وقد كانت هذه عادتهم مع الملاك السابقين، هذا التضيق كان سببا رئيسيا للإنخراط في الثورات الشعبية المناهضة للوجود الفرنسي، وهو ما جعل الفرنسيين يتوجهون بإلحاح للمنطقة السهبية بغية كسر المقاومة و تطويع البدو مصطدمين بأهم عقبتين وهما شساعة المنطقة ونمط الترحال المتبع من طرف السكان.

من أجل ذلك قامت المؤسسة الإستعمارية باتخاذ تدابير عسكرية وإدارية لتهدئة السكان أولا ثم استغلال موارد المنطقة النباتية والحيوانية لاحقا، قامت باستصدار قوانين تحد أو قد تمنع نمط الترحال وكذلك قوانين تغير من الطبيعة القانونية للأراضي الرعوية محولة إياها من أراضي عروشية الى ملكيات فردية (Ben Hounet, 2007) و هو ما كان له عميق الأثر في زعزعة التماسك القبلي و الإنسجام الإجتماعي و كذا العمل على استقرار السكان في

التجمعات القديمة بالمنطقة (البيض،المشرية و العين الصفراء)، أعطت هذه الحزمة من الإجراءات الإدارية و العسكرية نتائج معتبرة طيلة الفترة الاستعمارية فقد توسعت المراكز سابقة الذكر بأحياء فوضوية على أطراف الأحياء الفرنسية لجأ إليها من حطمتهم التضييقية والاستعمارية و أفنت رؤوس أغنامهم ،رمتهم الى أعتاب هذه المراكز بحثا عن العمل الأجرى لدى المعمرين .استمرت هذه الظروف الى غاية اندلاع الثورة التحريرية التي انظم اليها سكان المنطقة جماعيا الا أن الإستعمار حارب هذه الإنتفاضة بإنشاء محتشدات للبدو (Hadeid,2008) عبر الطريق الوطني رقم 06 حاليا لتسهيل مراقبتها مما جعل هذه المحتشدات أنوية لتجمعات حضرية مستقبلية.

لم يكن الإستقلال أكثر مراعاة لخصوصيات المنطقة الاجتماعية وظروفها الطبيعية فقد عانت المنطقة من التهميش طيلة العشرية الأولى من الإستقلال (Hadeid,2009) إذ لم تكن معنية بالمخطط الثلاثي الأول، بل وحتى تدارك السلطات للتخلف المزمّن لها بالمخطط الخاص لم يكن له عميق أثر فقد وطنت ولاية سعيدة جل المشاريع الهامة شمال إقليمها مهمشة المنطقة السهبية الجنوبية تاركة السكان للنزوح لمدينة سعيدة خصوصا وكذلك بقية المدن التلية الغربية التي عرفت التصنيع كسيدي بلعباس وأرزويو.

بعد التهميش الذي عانت منه المنطقة لعقدين من الزمن ،استفادت في إطار سياسة التوازن الجهوي من هيكلية إدارية جديدة تمثلت في إنشاء ولايتين جديدتين تستتبعان خمسة عشر دائرة و اثنتين و عشرين بلدية ،هذا الكم المعتبر من المراكز الإدارية الصغيرة و المتوسطة و كذا

الثقل الهام لمركزي الولايتين سيكون له الأثر البالغ في استقطاب النزوح الريفي للتجمعات المحلية عوضا عن التجمعات التالية و ذلك لما تتطلبه الترقية الإدارية من تجهيزات خدمية مرافقة في شتى القطاعات المدرسية و الصحية و الرياضية و إنشاء الطرق و الأسواق و التي هي بالإضافة لما تقدمه من خدمات عبارة عن مؤسسات مستهلكة لليد العاملة المؤقتة و

الدائمة (Yousfi, 2014).

فساهم في تسريع وتيرة التحضر في المنطقة السهبية الغربية للجزائر المتكونة من 04 ولايات البيض، سعيدة - تيارت - النعامة ، عوامل كثيرة و متداخلة منذ استحداثها بالوسائل العسكرية و الإدارية الإستعمارية بغية السيطرة على الموارد و احتواء الثورة التحريرية وصولا الى الرؤية التخطيطية للدولة الجزائرية و نظرتها لواقع المنطقة المتخلف اجتماعيا و اقتصاديا (Hadeid, 2009) نسبة إلى باقي مناطق الوطن . فبرمجت المخططات الرامية الى إعادة هيكلة النشاط الفلاحي و الرعوي دون نتائج ملموسة بل كان لها أثر عكسي على الاستقرار البيئي للموارد مما أدى الى تفاقم ظاهرة التصحر (Nedjraoui,Bedrani,2008) و ما تبعها من زعزعة للواقع السوسيو اقتصادي للبدو الرحل (مجاد، 2019، ص 43) و هو ما كان مؤشرا هاما في لجوء أعداد هامة منهم الى المجمعات السهبية الرئيسية و الثانوية و ما ترتب عن ذلك من تغييرات سريعة في الأنماط السكنية و الظواهر الاجتماعية على أطراف هذه

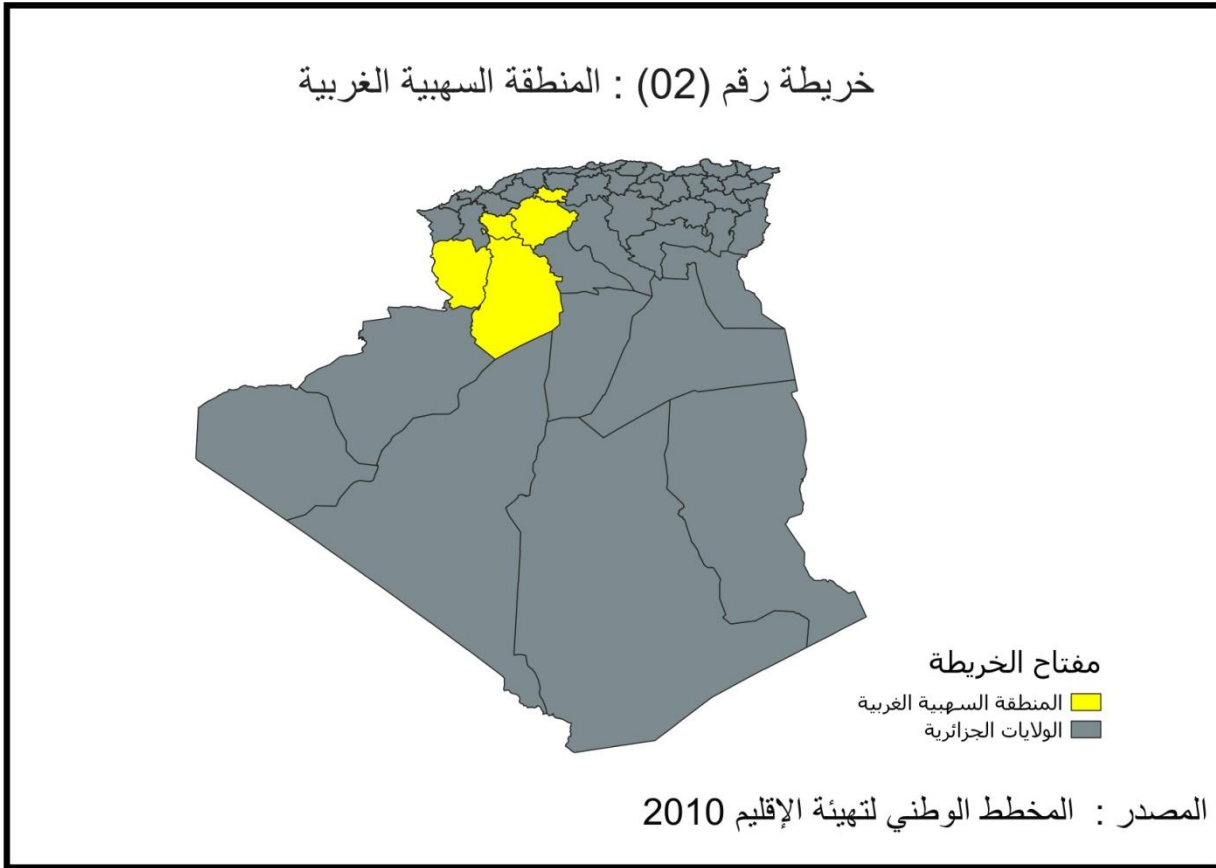
المدى. (BOUKHOBZA, 1982).

كما أن للتقسيم الإداريين الوطني لسنة 1984 والجزئي لسنة 1991 و ما ترتب عنهما من إشعاع إداري و خدمي للمراكز المرقاة .فقد استفادت كلها و إن بدرجات متفاوتة مما تستوجبه هذه الترقية من انشاء التجهيزات الإدارية و التعليمية و الصحية و غيرها لتوفير الخدمات و مناصب الشغل المؤقتة و الدائمة للسكان المحليين و تأطيرهم للقيام بأعباء التنمية لاحقا، كان لهما أثر عميق في استقطاب السكان (Chadli,Hadjiedj ,2003) .

فالنزوح "من بدو رحل أو قرويين الى هذه المجمعات و هو ما ضاعف من ساكنتها في ظرف زمني وجيز (Hadeid,2006).

3- 2 سيرورة التعمير بالمنطقة السهبية الغربية

فالمنطقة السهبية الغربية.يتكون من اربعة ولايات تتميز بانتشار السكان رقم قلتهم نسبيا عبر صفحة الإقليم ضمن عدد معتبر من التجمعات و هو ما يجعل أغلب هذه التجمعات صغيرة الحجم و يغلب عليها الطابع الريفي في الأنشطة الإقتصادية و الوظائف الحضرية .



المنطقة السهبية الغربية : تدارك التأخر في عملية التحضر و تميز بالنسبة لنطقة الهضاب العليا الغربية :

جدول رقم (06) : تطور نسبة التحضر في المنطقة السهبية الجزائرية

المناطق	1987	1998	2008
الشرقية	% 60,74	% 68,97	% 76,16
الوسطى	% 46,56	% 56,40	% 66,72
الغربية	% 50,03	% 48,24	% 56,14
جملة المنطقة السهبية	% 44,65	% 55,33	% 64,50
الوطن	% 49,54	% 58,27	% 65,94

المصدر: Armature urbaine 2008

ارتفعت نسبة التحضر في المنطقة السهبية الجزائرية على غرار باقي مناطق الوطن إلا أن سنة 2008 شهدت طفرة في التحضر ضمن النطاق الشاسع للمنطقة الغربية فهذه النسبة لم تتعدى النسبة الوطنية سوى في أقصى المنطقة الغربية متمثلة في الجزء السهبي منها (منطقة دراستنا) كما أن هناك اتجاها واضحا نحو تجميع السكان في المناطق الريفية والحضرية منذ عام 1966 (بن جليد، ع. 2004)

وعلى مستوى النطاق السهبي الغربي رغم تحسن هذه النسبة إلا أنها لم تتجاوز النسبة الوطنية .

تقارب نسبة التحضر بين ولايات المنطقة السهبية الغربية :

عرفت نسبة التحضر ارتفاعا في مجمل المنطقة السهبية رغم وجود تباينات في هذه النسب إلا أن الولايات المتأخرة تداركت هذا التأخر في إحصاء سنة 2008 لتصبح نسبة التحضر فيها مقاربة للنسبة الوطنية عموما .

جدول رقم (07): تطور نسبة التحضر في المنطقة السهبية الغربية الجزائرية

الولايات	% 1987	%1998	% 2008
البيض	40,48	54,99	63,27
تيارت	47,80	65,82	68,63
سعيدة	49,10	68,48	67,24
النعامة	47,80	65,82	68,63
مجموع الجزئي	44.65	56.33	64.50
مجموع الوطن	49,54	58,27	65,94

المصدر: Armature urbaine 2008

هيمنة المجمعات الريفية على الشبكة الحضرية للمنطقة السهبية الغربية :

تميزت الشبكة الحضرية للمنطقة السهبية الغربية بهيمنة المجمعات شبه الريفية بعدد 37 مجموعة و هو ما يمثل ما نسبته 50% متبوعة بالمجمعات الحضرية بعدد 18 مجموعة أي بنسبة 24.32% ثم تلتها في المجمعات شبه الحضرية بعدد مقارب 17 مجموعة ممثلة نسبة 22.97% ثم احتلت المجمعات من فئة الحضري الأعلى المرتبة الأخيرة بعدد مجموعتين ممثلتين في مدينتي سعيدة و تيارت اللتان تمثلان مركز الولايتين في التقسيم الإداري لسنة 1974 و الملاحظ غياب مدينة متروبولية في المجال السهبي الغربي .

جدول رقم (08) : تطور عدد المجمعات الحضرية في المنطقة السهبية الغربية للجزائر

الولايات	متروبول	حضرية عليا	حضرية	شبه حضرية	شبه ريفية
البيض	-	-	02	03	05
تيارت	-	01	13	06	20
سعيدة	-	01	01	05	07
النعامة	-	-	02	03	05
مجموع المنطقة السهبية الغربية	-	02	18	17	37
مجموع الوطن	4	33	153	471	751

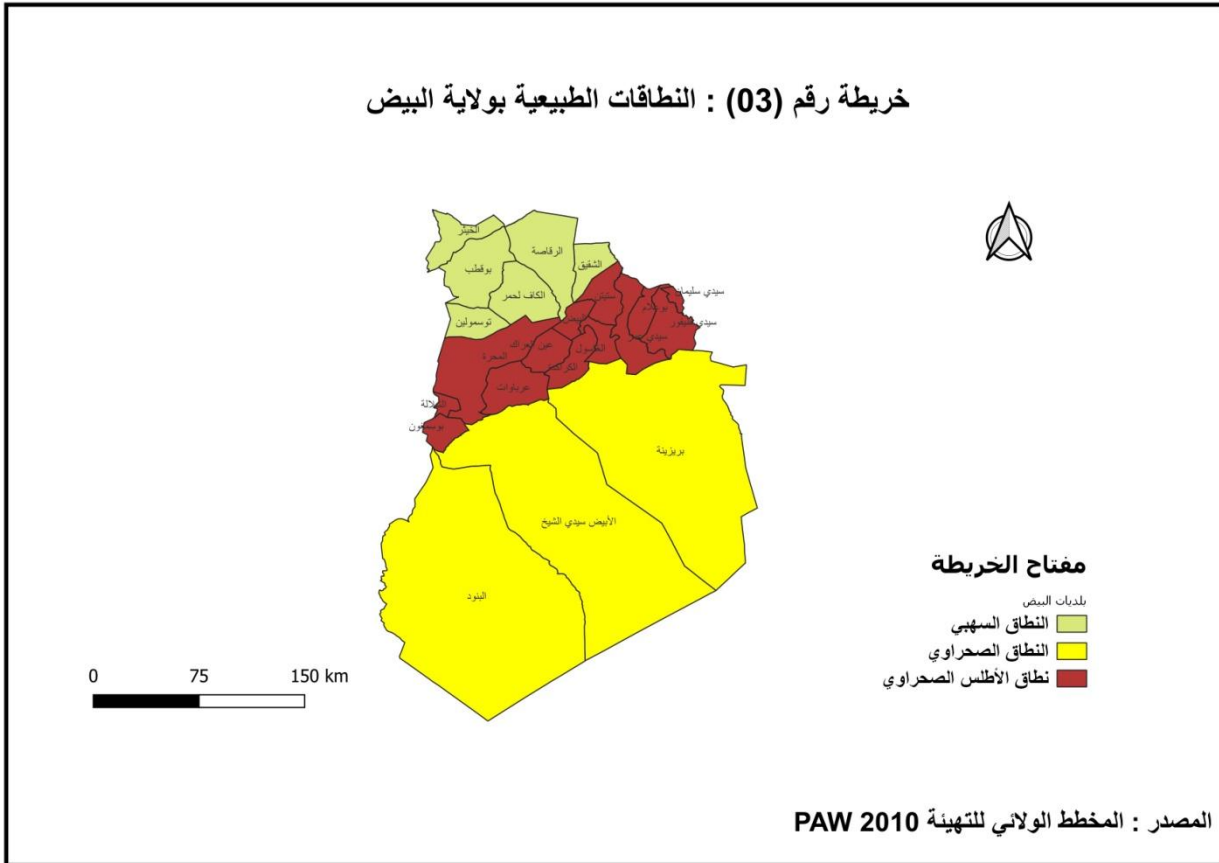
المصدر : الهيكلية الحضرية 2008

يعتبر عدد التجمعات السهبية الحضرية قليلا جدا نسبة الى عدد السكان الكلي للمنطقة كما أن عملية الانتقال من التصنيف شبه الحضري إلى الحضري تسير ببطئ فالملاحظ أن عدد التجمعات الحضرية انتقل من 10 تجمعات سنة 1998 الى 18 تجمعا حضريا سنة 2008 .

3-3 سيرورة التعمير بولاية البيض :

تتكون هذه الولاية من ثلاثة نطاقات جغرافية متباينة:

1- شمالا نطاق الهضاب العليا و في الوسط الأطلس الصحراوي و الجزء الجنوبي يتكون من أقدام الصحراء و هو يمثل المكون الأكثر مساحة .



المصدر : المخطط الولائي للتهيئة السنة PAW - 2010

تمتاز ببردها الشديد في الشتاء وحرها في الصيف تجمع بين كونها تظل على الصحراء وكونها تعتبر من مناطق الهضاب العليا التي تتميز بجو بارد جدا تصل درجات الدنيا إلى أقل من 9 درجات مئوية وتتساقط كميات ثلوج تجعل من المنطقة تظهر بمنظر خلاب تعتمد على الرعي والزراعة وتزخر المنطقة بالأغنام والماشية ذات الجودة الرفيعة.

استحدثت هذه الولاية في إطار التقسيم الإداري لسنة 1984 بعد أن كانت جزءا من ولاية سعيدة، قدر عدد سكان البيض حوالي 300 ألف ساكن (تقديرات الديوان الوطني للإحصاء لسنة 2023) و تضم 22 بلدية و 08 دوائر .

2-1-: سيرورة التحضر في ولاية البيض :

جدول رقم (09): تطور التجمعات الحضرية لولاية البيض بين إحصاءي 1998 و 2008

2008		1998		السنة البلدية
التصنيف	عدد السكان	التصنيف	عدد السكان	
حضرية	85577	حضرية	60220	البيض
حضرية	24785	شبه حضرية	20207	لبيض سيدي الشيخ
شبه حضرية	16650	شبه حضرية	12398	بوقطب
شبه حضرية	11342	شبه ريفية		بريزينة
شبه حضرية	6288	شبه ريفية		الرقاصة
	144642		92825	المجموع

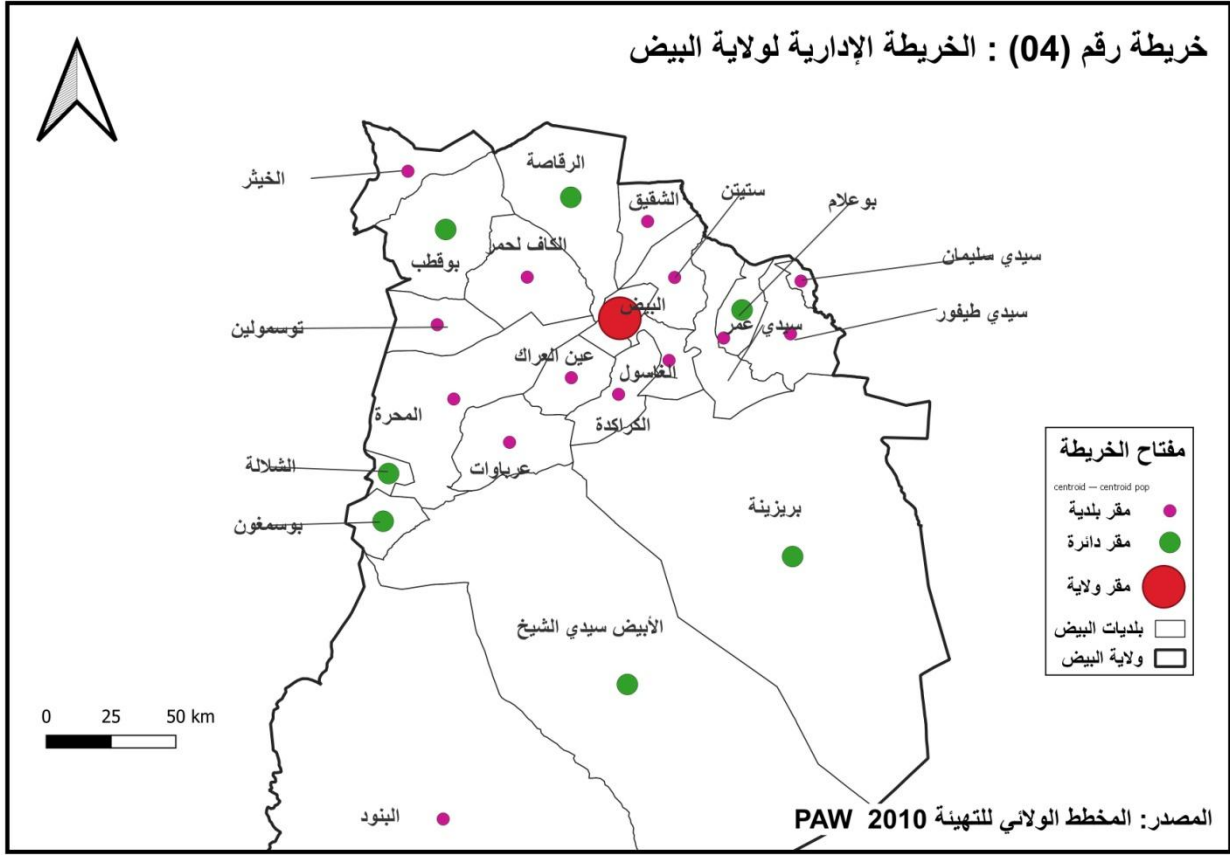
المصدر: ONS الهيكلية الحضرية 2008

للإطلاع على الواقع الحضري في هذه الولاية ارتأينا الاعتماد على الهيكلية الحضرية لسنة 2008 و التي استشفينا منها أن مدينة البيض كانت وحيدة في صنف التجمعات الحضرية في

إحصاء 1998 لتلتحق بها مدينة لبيض سيدي الشيخ في هذا الصنف في إحصاء سنة 2008

بينما ارتفع عدد التجمعات شبه الحضرية الى 03 ثلاث تجمعات بعد أن كان عددها اثنتين 02

في إحصاء سنة 1998 .



أستحدثت ولاية البيض بموجب التقسيم الإداري لسنة 1984 بعد أن كان مجمل المنطقة السهبية تابعة لولاية سعيدة قبل سنة 1984. هذا التقسيم الأخير جاء ليحدث ثورة إدارية بالولاية من ناحية تقريب الإدارة من المواطن والتوزيع الجيد للتجهيزات الإدارية و الخدمية بصفة عادلة عبر الإقليم الذي قسم إلى ثمانية دوائر و 22 بلدية .

2-3 : الديناميكية الحضرية و اسبابها :

عرفت المدن الجزائرية نموا ديمغرافيا واضحا غداة الإستقلال (Santos,1971,P4)، مما جعل الوقوف على هذه الزيادات الطبيعية والديمغرافية في السكان تتباين من منطقة إلى أخرى و هذا ما ينطبق على ولاية البيض .

المجمعات السكانية لولاية البيض لسنة 2008 : مجتمعات حضرية قليلة تحتوي على غالبية السكان :

تتكون شبكة التجمعات السكانية لولاية البيض من 22 مجتمعة (اقتصر فقط على التجمعات الرئيسية ACL) تهيمن عليها المجتمعات الريفية الصغيرة بعدد 17 وحدة أي بنسبة 77.22 % غير أن هذه النسبة لا تنعكس على عدد السكان حيث أن مجموع هذه المجتمعات لا يحوي سوى 47645 نسمة أي بنسبة 24.73 % من عدد السكان المتجمعين (agglomérés) بينما تحوي التجمعات الحضرية رغم قلتها (البيض + لبيض سيدي الشيخ) على الغالبية من عدد السكان المتجمعين أي بنسبة 57.26 % .

جدول رقم 10 تصنيف المجتمعات بولاية البيض 2008

تجمعات حضرية				تجمعات ريفية			
عدد السكان	مجموع التجمعات	عدد السكان	تجمعات حضرية	عدد السكان	تجمعات حضرية	عدد السكان	عدد التجمعات
145075	05	34712	03	110362	02	47645	17

المصدر : ONS الهيكلية الحضرية 2008

الإستقرار في الديناميكية الحضرية بين الطبقات الحضرية : أحد إفرازات هيمنة المجمعات الصغيرة على البنية الحضرية لولاية البيض :

بقيت الغالبية العظمى من المجمعات الريفية الصغيرة ضمن التصنيف الأدنى في الهيكلية

الحضرية (فئة التجمعات الريفية أقل من 5000 نسمة) و ذلك لكثرة هذه التجمعات ب 17

مجمعة مما يصعب عملية تجهيزها بمختلف المرافق و بالتالي تثبيت السكان في مناطقهم

الأصلية و لم لا جذب سكان من المنطقة الريفية أو مناطق أخرى و بالتالي استمرت هيمنة

المجمعات الكبيرة نسبيا على العملية الإستقطابية و جذب السكان و هو ما جعل الإنتقال من

طبقة إلى أخرى أعلى منها في السلم الحضري حصريا على هذه التجمعات فقد انتقلت مجمعتا

الرقاصة من الطبقة شبه الريفية الى الطبقة شبه الحضرية كما انتقلت مجمعة لبيض سيدي

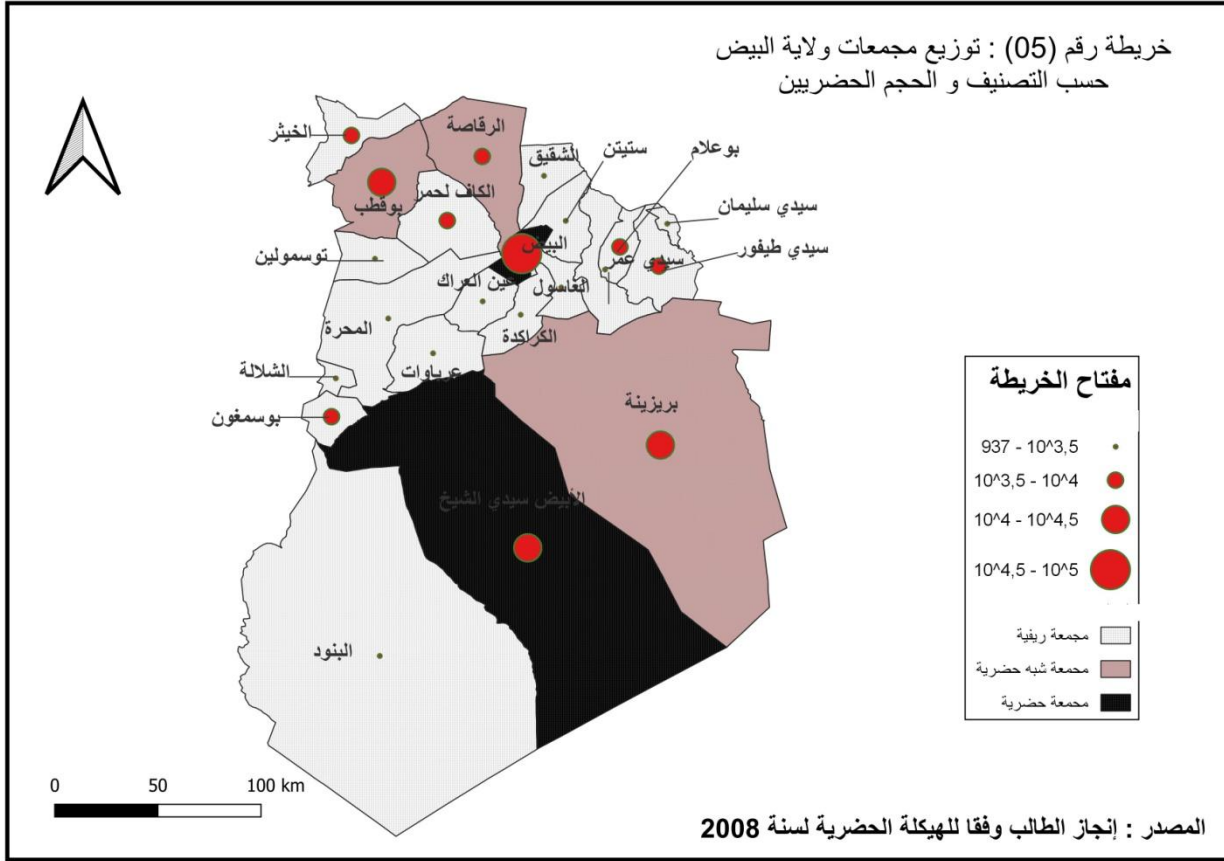
الشيخ إلى الطبقة الحضرية لتصبح في نفس الطبقة مع مدينة البيض رغم الفارق التجهيزي

الشاسع بين المجمعتين .

جدول رقم (11) : ولاية البيض - تغيير اصناف بعض المجمعات.

المجمعات		البيض حضري 98 و 2008		الرقاصة شهه ريفية 98 شبه حضرية 2008		بريزينة شههريفية 98 ثم شبه حضرية 2008		لبيض سيدي الشيخ شبه حضرية 98 حضرية - 2008		بوقطب شبه حضري 98 حضري - 2008	
السنوات		98	2008	98	2008	98	2008	98	2008	98	2008
عدد السكان		60220	85577	////	6288	////	11342	20207	24785	12398	16650
% التطور		3,63		////		////		2.9		3.4	

المصدر:ONS الهيكلية الحضرية 2008



من الشبكة الحضرية لولاية البيض تعود أساسا إلى تركيز التجهيزات والمنشآت التي تستقطب سكان الإقليم السهبي الغربي.

هذا التوزيع غير المتوازن للتجهيزات أدى إلى شبكة حضرية غير مهيكلة واختلالا وظيفيا للمجمعات و للوصول إلى شبكة حضرية مهيكلة و متوازنة يجب المراعاة و الاهتمام بالمعطيات الديمغرافية و الاقتصادية و الاجتماعية ، البنى التحتية و الشبكات ، إضافة إلى معطيات الموقع الطبيعي ، لأن عملية تحويل المجال تتم وفق مناظير مختلفة منها منظور تهيئة الإقليم بإنتاج مخططات تهيئة لأهداف عملية تتمثل في توزيع السكان و حصر النشاطات و المنشآت القاعدية الكبرى و الحفاظ على الاختصاصات و التوازنات الجهوية ، و الاهتمام بمنظور التعمير بإنتاج المخططات العمرانية المحددة للتنظيم الحضري و المجالي متمثلة في

طرق استغلال الأراضي للنشاطات ، التجهيزات و المنشآت التحتية وفق التقدير المستقبلي

لتطور القطاعات المكونة للمدينة أو التجمعات السكنية ، استجابة للضرورات الوظيفية

للمخططات أو البرامج و الإدماج البنائي و الوظيفي للمشروع في المدينة فتطرح هذه الظاهرة

عدة إشكالات في المجال الحضري كأزمة السكن وظهور الأحياء القصديرية والأكوخ في

أطراف المدن و ضواحيها و كذا الازدحام في المساكن، و أزمة المواصلات و الفقر و انتشار

الأمراض وانعدام الأمن والبطالة والتلوث.

ومن هذا المنطلق ارتأيت دراسة الديناميكية الحضرية لمجمعات المناطق السهبية الغربية

الجزائرية وفق معايينة بحثية نظرية و امبريقية لولاية البيض كنموذج عن النطاق السهبي الغربي

للجزائر بالاعتماد على الطريقة الاتية :

الدراسة الإستطلاعية (مجموعة البيض ، مجموعة بوقطب ، مجموعة الرقاصة) :

مما سبق و من أجل الإلمام بأسباب ظاهرة الديناميكية الحضرية في المنطقة السهبية الغربية

يمكن التساؤل عن : ما مدى تأثري جاذبية مجتمعات البيض و بوقطب و الرقاصة على

ديناميكياتها الحضرية ؟

فاختيار مدينة البيض راجع لكونها مقر ولايتها و تبعا لذلك فهي مستهدفة بتوطين مختلف

التجهيزات و احتضان مختلف الفعاليات و هو ما ينتج عنه ضرورة حركة استقطاب لمجالها

الولائي بالدرجة الأولى و للمجال السهبي الغربي بصفة عامة بالدرجة الثانية .

و اختيار مدينة بوقطب راجع لقربها للمنطقة التالية الشمالية واتصالها بمدن سعيدة وسيدي بلعباس بالطريقين الوطنيين رقم 06 و 109 على التوالي، الأمر الذي أعطى طابعا جهويا لسوق بوقطب لتجارة المواشي التي هي النشاط البديل الأول للنازحين للمجمعات السهبية.

اما مجمعة رقاصة فاختيارها نابع من كونها أصغر مجمعة حضرية و بالتالي يمكن اعتبارها نموذجا لحالة تحولية (transitoire) في إقليم الولاية كما أنها انتقلت في الفترة الإحصائية 2008/98 من تصنيف مجمعة شبه ريفية إلى مجمعة شبه حضرية و هو ما يمكن أن يترجم بوجود مجموعة من التحولات السوسيو إقتصادية الجديرة بالدراسة و التمحيص لفهم أعمق لما يحدث من تطورات على مختلف مناحي الحياة في المنطقة السهبية .

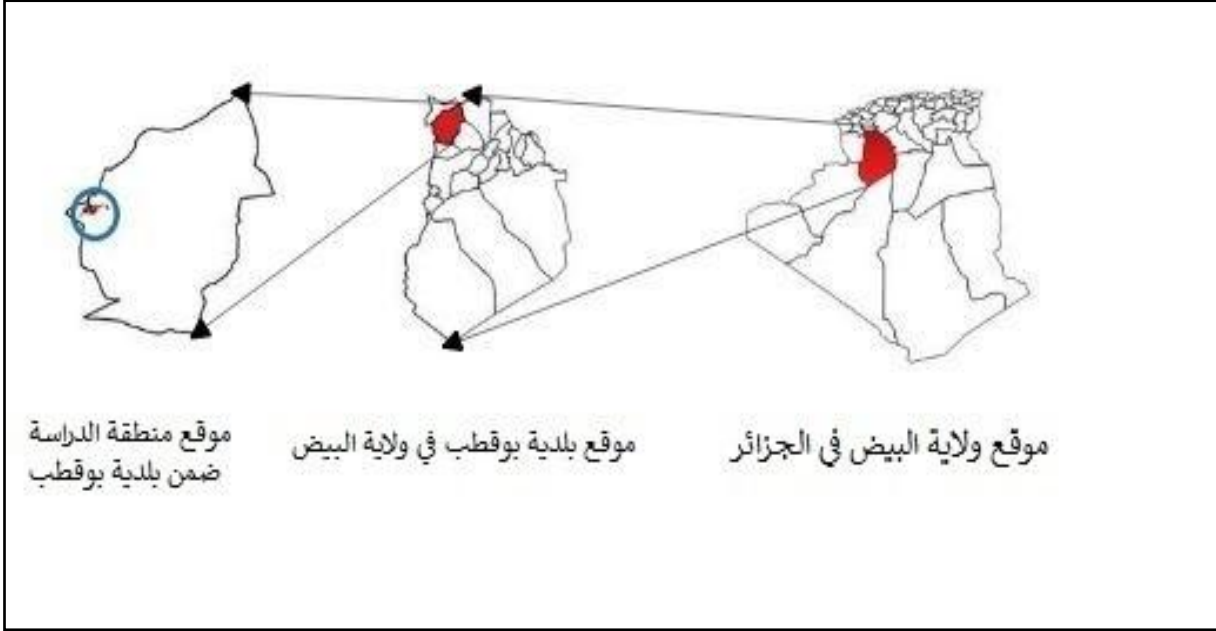
فيما يخص مجمعة بوقطب استفادت من ترقية الى رتبة دائرة وهي بذلك مركز استقطاب اداري وخدمي لإقليم ثلاث بلديات على الأقل كما أنها بهذه الترقية إضافة الى موقعها الإتصالي الهام أنشأت بها هيئات إدارية نوعية نتجت عنها منشآت إقتصادية هامة لعل أهمها المذبح الجهوي لبوقطب وهو ما كان له تأثير في جذب رؤوس الأموال وبالتالي خلق ديناميكية اقتصادية بالمنطقة .

جدول رقم (12) : تطور النمو الديمغرافي بمجمعات عينة الدراسة (1966-2008)

معدل نمو				عدد السكان					
2008-98	98-87	87-77	77-66	2008	1998	1987	1977	1966	
3.13	3.93	5.30	6.30	16412	12051	7715	4234	2067	بوقطب
3.82	3.31	//	//	94068	64628	45164	//	//	البيض
1.27-	2.97	//	//	8977	10208	7391	//	//	رقاسة

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء (ONS) + مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية بالبيض

خريطة رقم (06) : موقع بلدية بوقطب



المصدر : من إنجاز الطالب الباحث

حيث أن تطور السكان كان بداية بحجم فعلي خلال سنة 1966 مقدرا بـ : 2067 نسمة ليرتفع هذا الحجم إلى : 4234 نسمة خلال الفترة الإحصائية الأولى (1966-1977) و ذلك بلغ 6.3 % و هذا ما يدل على أن هذه المرحلة تعبر عن فترة ما بعد الإستقلال و التي تعكس سلوك التوافد على المدن و البحث عن الاستقرار .

أما في الفترة الإحصائية الثانية (1977-1987) : فقد حجم السكان بـ : 7715 نسمة أي بنسبة نمو حضري تقدر بـ 5.3 % و هذا يفسر أن هذه المرحلة شهدت استمرارا لظاهرة النزوح بشكل كبير للبدو الرحل نحو الاستقرار المؤقت بجوار المجمع الحضرية لبوقطب .

لكن في الفترة الإحصائية الثالثة (1987-1998) : قدر حجم السكان بـ: 12051 نسمة و

هذا ما يشير إلى نسبة نمو حضري يقدر بـ: 3.93 % و هذا ما يعتبر انعكاسا للظروف

الأمنية التي فرضت نزوعا نحو الإتجاه الى التجمعات الحضرية.

و في الفترة الإحصائية الرابعة (1998-2008) : يظهر أن حجم السكان قدر بـ : 16412

نسمة بنسبة نمو حضري قدرت بـ : 3.13 % و هذا ما يفسر بدايات البرامج السكنية لتثبيت

البدو الرحل حول مجمعة بوقطب و وجود فوارق في ظروف العيش و العمل على مسايرتها من

طرف السكان .

أما عن مجمعة البيض فهي الأكثر جذبا للسكان و قد ازدادت وتيرة النمو السكاني بها من

3.31 % الى 3.82 % و هم ما يترجم زيادة سكانية قدرها 30040 نسمة و هو عدد ضخم

بمقاييس المنطقة السهبية و يرجع ذلك لأساس لكونها مقر عاصمة ولايتها و بالتالي يتم

توطين معظم التجهيزات باختلاف أنواعها (تعليمية،صحية،ثقافية،خدمية) كما أنها ملتقى

لعدة طرق وطنية مهيكلة للمجال .

على عكس مجععتي بوقطب و البيض اللتان أحدثتا استقطابا فإن مجمعة الرقاصة عرفت طردا

للسكان في العشرية (98-2008) بعد أن كانت جاذبة في العشرية التي سبقتها (87-1998) و

قد يفسر ذلك بأن السكان لجأوا الى مجمعة الرقاصة في المرحلة الأولى بحثا من ملاذ آمن من

الوضع الأمني السيء خلال تلك الفترة إلا أنهم سرعان ما أصبحوا بطالين بعد تخليهم عن

نشاطهم الإبتدائي المتمثل في رعي الأغنام فبحثو عن فرص العمل و النشاط الإقتصادي

بالهجرة إلى مجععات أكبر من مجمعة الرقاصة مثل مجععتي البيض و بوقطب .

للتعرف على اسباب هذه الديناميكية الحضرية أجريت مجموعة من الإختبارات الإحصائية بناء على مخرجات التحقيق الميداني في المجمعات الثلاث و قد استخلصت النتائج بواسطة استعمال البروتوكول التالي :

جدول رقم (13): الديناميكية الحضرية و اسبابها

التجمع الحضري الحالي النواة القديمة للمجمعات الحضرية الأشكال الحضرية و النمو الحضري التكيف و الاستقرار داخل مراكز المدن استغلال الهوامش و المساحات		العلاقة ← ↓	
اختبار T -TEST		اختبار فيشر F	
P-Value	درجة الحرية	P-Value	قيمة f المحسوبة
0.045	263	0.612	0.158
0.047		0.314	0.171
=0.684 rperson		=0.736 rperson	الارتباط المعنوي عند مستوى الدلالة 0.05
دال احصائيا		دال احصائيا	الدلالة الاحصائية

المصدر : من اعداد الطالب الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج spss version19

أ - منهجية الدراسة الميدانية الاستطلاعية واجراءاتها التطبيقية :

تم في هذا المبحث تحديد منهج المجتمع وعينة الدراسة وكذا الادوات الاحصائية وأدوات جمع البيانات التي تم اعتماده

المحاور البحثية شملت :

أ- أسئلة البيانات الشخصية :الفئة العمرية، المستوى العلمي ،الحالة الزوجية، عدد أفراد

الأسرة ، طبيعة النشاط ،سنة القدوم ، الانتماء القبلي (العرش)، المنطقة الأصلية

ب- أسئلة خاصة بعوامل الطرد :عوامل جغرافية ، عوامل ديمغرافية ، عوامل فلاحية ، عوامل

سوسيوقافية

عوامل اقتصادية

انجزت استمارة اسئلة أو ما يطلق عليها بالاستبيان وهوأداة للدراسة مجتمع كبير الحجم لا يمكن الوصول لكل أفرادها .

و يمكن حيث نعني مجتمع الدراسة " مجموع ومعرفة خصائصها الوحدات الاحصائية المراد

دراسته بشكل دقيق ، " حيث يمكن تمييزها عن غيرها من الوحدات التي تكون مجتمعا آخر

وبعبارة أخرى هو مجموعة الوحدات الاحصائية المشتركة في الصفة الأساسية التي تهم الباحث

في دراسته والذي يختلف باختلاف المشكلة أو الظاهرة محل الدراسة (السعدي ر ، 2013) +

حيث يتمثل مجتمع الدراسة في عيناتن مجتمعات بولاية البيض تمثلت في (مجتمعة البيض،

مجمعة بوقطب ، مجمعة الرقاصة) و ذلك بغية معرفة واقع الديناميكية الحضرية في المجالات السهبية الغربية.

ج: طريقة المعاينة :

- اختيار العينة

تم استخدام أسلوب العينة الحصصية

وهي تشبه إلى حد كبير أخذ العينة العشوائية الطبقية ، والتي تعتبر طريقة أخذ عينة احتمالية . والفرق الرئيسي بين هاتين التقنيتين أنه في أخذ العينة الحصصية، لا يتم اختيار عناصر العينة عشوائيا من كل طبقة كما يحدث في العينة العشوائية الطبقية. الباحثين يفضلون عادة تقنيات أخذ العينات غير الاحتمالية مثل أخذ العينات المريحة وأخذ العينات الحصصية في الحالات التي يوجد قيود مالية أو زمنية للبحث. ينبغي أن تشمل العينة الحصصية عناصر بنفس النسبة، خلاف ذلك سيحدث انحراف شديد في النتائج التي سيتم الحصول عليها.

حيث تلعب العينة الحصصية دورًا حاسمًا في البحث العلمي، ولذلك يتسأل العديد من الباحثين عن العينة الحصصية في البحث العلمي ، فهي تساهم في جمع المعلومات، وتحقيق الهدف المطلوب، ففي عالم البحث العلمي، من المستحيل استخدام تقنية مسح كامل لجميع أفراد الجمهور المستهدف، وتستخدم عينة صغيرة ومُشابهة لشخص واحد أو مجتمع مُختار بطريقة عشوائية لتكون نظرةً شاملةً في دراسات وأبحاث التأثيرات والظواهر، إلى جانب ذلك، فإن دور

العينات الحَصّوية يتجلى في قدرتها على تقديم نتائج قابلة للتعميم على السُكان الأكبر حيث يُعدّ ذلك جزءًا أساسيًا من عملية البحث العلمي، حيث أنه يُحقق التوازن بين استخلاص البيانات والجودة، وذلك من خلال اختيار عدد محدود من المشاركين لإجراء التجارب والدراسات.

- كيفية استخدام العينات الحَصّوية في البحث العلمي؟

يجب بعد توضيح العينة الحَصّوية في البحث العلمي، تسليط الضوء على كيفية استخدامها، فُتعدّ العينات الحَصّوية (Cluster Sampling) إحدى طرق اختيار العينات في البحث العلمي، وتستخدم عندما يكون من الصعب أو غير عملي اختيار الأفراد كفرادين أو استطلاع آراءهم بشكل منفصل، وتعتمد هذه الطريقة على تقسيم السكان المستهدفين إلى مجموعات أو "حصص" واختيار عينة من هذه الحصص للدراسة، فيما يلي خطوات استخدام العينات الحَصّوية في البحث العلمي:

1 تحديد الحَصص

قبل البدء في استخدام العينات الحَصّوية، يجب تحديد الحَصص المناسبة للدراسة، فيُعتبر الحَصص مجموعات متجانسة داخل السكان المستهدفين، ويفضل أن تكون قابلة للتمييز وذات أهمية في سياق البحث، على سبيل المثال، يمكن تقسيم السكان إلى مناطق جغرافية، أو مؤسسات تعليمية، أو مجموعات اجتماعية معينة. بعد تحديد الحَصص، يتم اختيار تحديد عدد المبحوثين. ويتم كذلك اختيار الحَصص بشكل عشوائي أو بطرق أخرى محددة مسبقًا، مثل اختيار عينة عشوائية بسيطة من الحَصص المتاحة، ويجب أن يكون هناك تمثيل جيد للحَصص المختارة؛ لضمان تمثيلية العينة ودقة النتائج المستنتجة.

✓ جدول رقم (14): عدد السكان لسنة 2008 و الزيادة الحضرية (1998-2008)

العينات الحضرية المختارة	عدد السكان 2008	الزيادة الحضرية 2008-1998
مجاعة البيض	85577	25867
مجاعة بوقطب	16650	4599
مجاعة الرقاصة	6288	1660
المجموع	108515	32126

المصدر : ONS 2008 (الديوان الوطني للإحصاء)

نظرا لأن مجتمع البحث معروف و غير متجانس مكانيا و ديمغرافيا انتهجنا الطريقة الآتية :

✓ المجتمع الاصلي لولاية البيض : عدد سكان ولاية البيض $U = 261219$ نسمة لسنة 2008

✓ المجتمع الحصصي المعايين (المبحوث) : عدد سكان المجاعات الحضرية المختارة

$$108515 = S_R$$

✓ المجتمع الحصصي للزيادة الحضرية (المجاعات الحضرية المختارة) : $Y_{URBAIN} =$

$$32126 \text{ نسمة}$$

❖ المجتمع الإحصائي : اختار لدراسة موضوع الديناميكية الحضرية في المجالات السهبية

(ولاية البيض نموذجا) مجاعات سكانية من المجال المكاني للدراسة تمثلت في المناطق الآتية :

أ - مجاعة البيض

✓ عدد سكان مدينة البيض لسنة 2008 $U_1 = 85577$ نسمة

✓ عدد سكان الزيادة الحضرية لمجاعة البيض $S_{R1} = 25867$ نسمة

أي أن :

• التمثيل النسبي داخل مجتمع الدراسة الأصلي U

$$\text{هو : } U_1 / 100 * U = 85577 / 100 * 261219 = 32.76\%$$

• التمثيل النسبي داخل المجتمع الحصصي المعايين S_R

$$\text{هو : } S_{R1} / 100 * S_R = 25867 / 100 * 108515 = 78.86\%$$

- التمثيل النسبي داخل المجتمع الحصري للزيادة الحضرية Y_{URBAIN}

$$\%80.51=32126/100*25867 = Y_{URBAIN}/100* Y1_{URBAIN}: \text{ هو}$$

ب-مجمعة بوقطب

$$\checkmark \text{ عدد سكان مدينة بوقطلسنة 2008 } U_2=16650 \text{ نسمة}$$

$$\checkmark \text{ عدد سكان الزيادة الحضرية لمجمعة بوقطب } S_{R2}=4599 \text{ نسمة}$$

أي أن :

- التمثيل النسبي داخل مجتمع الدراسة الأصلي U

$$\%6.37=261219/100*16650 = U /100*U_2: \text{ هو}$$

- التمثيل النسبي داخل المجتمع الحصري المعايين S_R

$$\%15.34=108515/100*16650 = S_R/100* S_{R2}: \text{ هو}$$

- التمثيل النسبي داخل المجتمع الحصري للزيادة الحضرية Y_{URBAIN}

$$\%3.48=32126/100*4599 = Y_{URBAIN}/100* Y2_{URBAIN}: \text{ هو}$$

ج -مجمعة الرقاصة

$$\checkmark \text{ عدد سكان مدينة الرقاصةلسنة 2008 } U_1=6288 \text{ نسمة}$$

$$\checkmark \text{ عدد سكان الزيادة الحضرية لمجمعة الرقاصة } S_{R3}=1660 \text{ نسمة}$$

أي أن :

- التمثيل النسبي داخل مجتمع الدراسة الأصلي U

$$\%2.40=261219/100*6288 = U /100*U_3: \text{ هو}$$

- التمثيل النسبي داخل المجتمع الحصري المعايين S_R

$$\%5.79=108515/100*6288 = S_R/100* S_{R3}: \text{ هو}$$

- التمثيل النسبي داخل المجتمع الحصري للزيادة الحضرية Y_{URBAIN}

$$5.16=32126/100*1660 = Y_{URBAIN}/100* Y3_{URBAIN}: \text{ هو}$$

❖ التمثيل النسبي للمجتمع الإحصائي المختار داخل المجتمع الأصلي U

أي أن :

$$1 \text{ المجتمع الحصري المعين } S_R = S_{R1} + S_{R2} + S_{R3}$$

$$108515 = 6288 + 16650 + 85577 \text{ وحدة احصائية}$$

و منه : التمثيل النسبي للمجتمع ال حصصي المعين = $261219/100 * 108515 = 41.54\%$

2 المجتمع الحصري المعين للزيادة الحضرية $Y_{URBAIN} = Y1_{URBAIN} + Y2_{URBAIN}$

$$+ Y3_{URBAIN}$$

$$32126 = 1660 + 4599 + 25867 \text{ وحدة احصائية}$$

و منه :

- التمثيل النسبي للمجتمع ال حصصي للزيادة الحضرية = $261219/100 * 32126 = 12.29\%$

✓ باعتماد اسلوب العينة الحصصية و هذا نظرا لتمكنا من معرفة المجتمع الأصلي عن

الاحصائيات العامة لسكان ولاية البيض، ثم قمنا باختيار المجتمع الإحصائي داخل المجتمع

الأصلي و المتمثل في المجتمع الحصري المعين للزيادة الحضرية Y_{URBAIN} ، ل : 03

مجمعات حضرية (البيض ، بوقطب ، الرقاصة). الموضح في الجدول رقم (01) السابق .

✓ المجتمع الحصري المعين للزيادة الحضرية $Y_{URBAIN} = 32126$ وحدة احصائية

✓ نأخذ النسبة للمجتمع الحصري للزيادة الحضرية = $261219/100 * 32126 = 12.29\%$

✓ و منه نسبة المحاصصة (العينة الحصصية) التي يتم من خلالها سحب العينة هو

$$12.29\%$$

❖ نسبة التمثيل بالنسبة لمجموعة المجتمع المبحوث (الزيادة الحضرية)

- مجموعة البيض ($32126 * 12.29$) / 100 = 3948 وحدة احصائية

- مجموعة بوقطب ($4599 * 12.29$) / 100 = 565 وحدة احصائية

- مجموعة الرقاصة ($12.29 * 1660$) / $100 = 204$ وحدة احصائية
- لما كانت عينة مجموعة البيض = 3948 وحدة احصائية و هي عينة ضخمة بالنسبة للمسح الاستبائي
- فأخذت نسبة 12.29% مرة أخرى من العينة 3948
- بأسلوب العينة داخل العينة الحصصية لمجموعة البيض كما يلي :
- العينة التمثالية لمجموعة البيض = $(3948 * 12.29) / 100 = 485$ وحدة احصائية
- و منه تصبح العينة الحصصية بالنسبة لمجموعة المجتمع المبحوث (الزيادة الحضرية) :
- عينة المجتمع الحصصية = $485 + 565 + 204 = 1254$ وحدة احصائية
- وبالتالي : العينة الحصصية المستهدفة بالدراسة الاستطلاعية هي : 1254 مبحوث
- أي يتوزع عليها الإستبيان لجمع المعلومات في الدراسة الإستطلاعية .

ب- الدراسة الاستطلاعية لعينة الدراسة لمجمعات (البيض ، بوقطب ، الرقاصة)

تم في هذا المطلب تحديد الأدوات المعتمدة من طرف الباحث في جمع البيانات وفق عينة الدراسة مبروا مراحل بنائها ثم تحديد أدوات التحليل الاحصائي اللازمة . اعد والتي تتضح فيما يلي :

1 مرحلة إعداد استمارة الأسئلة:

بعد تحديد مجتمع و عينة الدراسة , و بغية الإعداد و التصميم الجيد و السليم لاستمارة الأسئلة (الإستبيان) , و بالإطلاع على نماذج الإستبيان المختلفة , كذا سؤال ذوي الإختصاص من الأساتذة حول تحكيم الأسئلة و الفقرات من أجل تحكيم علمي لها , حيث دام تصميمها واخراجها في حوالي أربعة أشهر أي بداية من جانفي 2022 حتى أفريل 2022

2 مرحلة توزيع الاستبيان على أفراد عينة الدراسة :

استغرقت عملية توزيع وجمع استمارات الاسئلة (الاستبيان) على أفراد عينة الدراسة بالضبط من بداية شهر أكتوبر 2022 الى غاية نهاية شهر ديسمبر 2022 حيث تم توزيع (1254) استمارة على المبحوثين وتم استرجاع 547 استمارة أي بنسبة استرجاع تقدر بـ 54% ليصبح مجموع الاستمارات الصالحة للدراسة والقابلة للتحليل الاحصائي

وجدنا أن المجتمع الاحصائي المكون لها مقدر بـ: 108515 وحدة احصائية

✓ التمثيل النسبي للمجتمع الإحصائي = 41.54%

✓ التمثيل النسبي للمجتمع الإحصائي المعايين (العينة الحصصية) بالنسبة للزيادة

الحضرية للعينات = 12.29%

✓ تم توزيع بطريقة عشوائية 1000 استمارة استبيان .

✓ تم استرجاع 547 استمارة أي ما نسبته 54% من مجموع الاستمارات الموزعة و هي

نسبة مقبولة منهجيا ، موزعة كما يلي :

- 264 استمارة من مجمعة البيض

- 163 استمارة من مجمعة بوقطب

- 204 استمارة من مجمعة الرقاصة

3- مرحلة التفريغ وجدولة البيانات :أولا : أداة الدراسة (أداة جمع البيانات)

من خلال دراسة موضوع الديناميكية الحضرية في المجالات السهبية الغربية للجزائر فإن مجتمع الدراسة وصعوبة استقصاء كل مفرداته كانت أنسب أداة تساعد الباحث لبلوغ هدفه هي استخدام الاستبيان أو ما يعرف باستمارة الاسئلة في جمع البيانات والذي يعرف على أنه " استمارة بحث تضم أسئلة عن مواضيع وفقرات تتعلق بموضوع الدراسة تسلم الى المبحوثين وتتم الاجابة عنها من طرفهم دون حضور الباحث ...، وفي حالة استخدامها يراعى شرط هام وهو أن يكون المبحوث يحسن القراءة والكتابة .

حيث اعتمدتفي اطار تصميم وبناء الاستبيان على الاطلاع على العديد من الدراسات السابقة التي استخدمت الاستبيان كأداة لجمع البيانات ، مما ساعدالباحث في تصميم نموذجا وفق الخطوات التالية :

- تحديد الهدف من الاستبيان الذي يستمد أساسا من هدف الدراسة ، حيث يستخدم لجمع البيانات المرتبطة بمشكلة الدراسة بغية حله ؛

- تحديد الوسائل المساعدة على بناء الاستبيان والتي تلخصت في جملة الكتب والبحوث والدراسات ذات الصلة بموضوع الدراسة بالاضافة الى استشارة بعض الأساتذة ذوي الخبرة وأهل الاختصاص في موضوع بناء الاستبيانات، - تصميم الاستبيان ، حيث تم تقسيمه الى محاور

تصب مضامينها في محتوى تساؤلات الدراسة وفرضياتها وذلك في شكل بيانات تعكس ما يراد تجميعه من مجتمع الدراسة حيث تم تقسيمه الى جزئين :

-الجزء الاول : اشتمل على بيانات شخصية ووظيفية خاصة بأفراد عينة الدراسة تمثلت في (الجنس ، الوظيفة ، الفئة العمرية ، السكن ، نوع الأسرة ...) ، كما يحتوي على مدى وعي المبحوثين .

✓ الجزء الثاني : اشتمل على ثلاث محاور أساسية تمثلت في :

- المحور الأول :الديناميكية الحضرية ؛
- المحور الثاني :عوامل الجذب و الطرد ؛
- المحور الثالث :النمط الموروث و التحضر و التوسع المجالي ؛

✓محاور أداة الدراسة

وعليه فأداة الدراسة اشتملت على ثلاث محاور مقسمة كل منها الى مجموعة من العبارات والفقرات نبرز كيفية توزيعها .

وقد تم استخدام سلم (ليكارت Likert) الخماسي ، حيث يشكل احدى طرق تقدير اجابات المبحوثين حول الموضوع محل الدراسة .

(أوافق بشدة- أوافق - محايد -لا أوافق - لا أوافق بشدة)

▪ اختبار صدق أداة الدراسة (الاستبيان)

للتأكد من صدق الاستبيان من خال الأخذ بآراء المحكمين لإظهار ما يسمى بالصدق الظاهري ، ثم التأكيد عن طريق التطبيق على عينة استطلاعية عشوائية مكونة من (40) مفردة مأخوذة من مجتمع الدراسة ، و أخيرا تأكيد الصدق البنائي ثم تأكيد صدق الاتساق الداخلي لعبارات الاستبيان.

ونبرز ذلك فيما يلي :

أولا : الصدق الظاهري

بعد تحققنا بمدى تطابق الاستبيان مع موضوع الدراسة ، ومدى تناسق عبارات الاستبيان وتربط محاوره ، أخذنا بعين الاعتبار كل ما دعت به ضرورة التعديل أو الحذف أو الإضافة وإعادة الصياغة

ثانيا : الصدق الاستطلاعي (العينة الاستطلاعية)

للتحقق من صدق العينة الاستطلاعية وزعت 40 استمارة على عينة عشوائية من مجتمع الدراسة للتعرف على آرائهم وكيفية تقبلهم لعبارات الاستبيان ومدى وضوح وبساطة أسئلته أمام المبحوث .

ثالثا : من أجل التحقق من صدق الاتساق الداخلي لعبارات الاستبيان قمنا بحساب الاتساق الداخلي على العينة الاستطلاعية المشار إليها سابقا والمقدرة بـ 40 مبحوثا ، وذلك من خلال حساب معاملات الارتباط بيرسون ($r_{pearson\ correlation}$) لكل عبارة مع محورها ثم مع الدرجة الكلية للمقياس حيث تأخذ (r الجدولية) عند مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$. (انظر في الملحق 2)

بعد التجريب على العينة الاستطلاعية التي تتكون من 40 وحدة إحصائية وزعت

الاستبيانات على المجتمع الإحصائي المعين و حصلنا على النتائج التالية :

3-4 مدينة بوقطب قراءة احصائية و مجالية للسكان :

1-الهجرة الريفية عامل تضخم عدد سكان مدينة بوقطب :

✓ المجال الزمني : كانت الدراسة خلال شهر أفريل 2022 إلى غاية ماي 2022

✓ المجال البشري :

- المجتمع الأصلي : 20000 نسمة
- المجتمع الإحصائي : قدر ب : 10 % من المجتمع الأصلي أي : 2000 نسمة
- العينة المستهدفة احصائيا : 10 % من المجتمع الإحصائي أي : 200 نسمة

أساليب المعاينة الميدانية لبوقطب:

تم توزيع 200 استمارة بطريقة عشوائية على العينة المختارة (عينة عشوائية بسيطة) حيث تم

استرجاع 163 استمارة و هذا نظرا لصعوبة التواصل مع المبحوثين و كذلك لعدم استيفاء 37

استمارة لكافة الإجابات، أي أن نسبة جمع البيانات قدرت ب : 81.5 % من مجمع

الاستمارات الموزعة .

الجدول الوصفية البسيطة :

جدول رقم (15) :توزيع عينة الدراسة وفق متغير الجنس

النسبة %	العدد	الجنس
93.86%	153	ذكر
6.14%	10	أنثى
100%	163	المجموع

المصدر : من مخرجات برنامج spss بتصريف من الطالب الباحث

▪ يتضح من أرقام الجدول أن مجتمع الدراسة يتوزع بـ : 153 مفردة من جنس ذكور بنسبة

: 93.86% من العينة و بتكرار : 10 مفردات جنس إناث بنسبة : 6.14% .

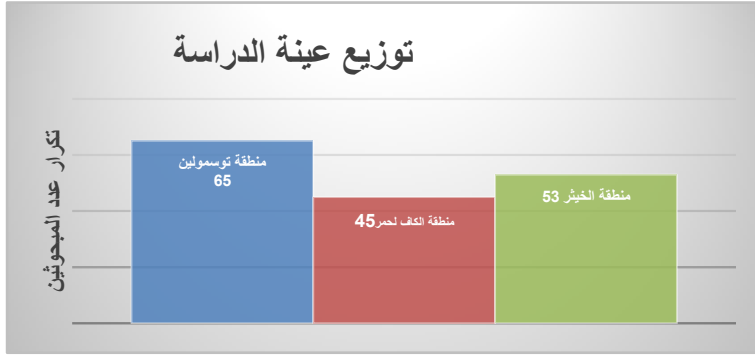
و كترجمة لبيانات الجدول نلاحظ أن أغلب المستجوبين ذكور و هذا ما يعكس طبيعة سكان

مجاعة بوقطب الذين يتميزون بالهيمنة الذكورية كخصوصية اجتماعية و وظيفية حيث الرجل

يقوم بأغلب الأعمال خارج المنزل .

جدول رقم (16): توزيع عينة الدراسة وفق متغير منطقة التوافد السكاني الى مجمعة بوقطب

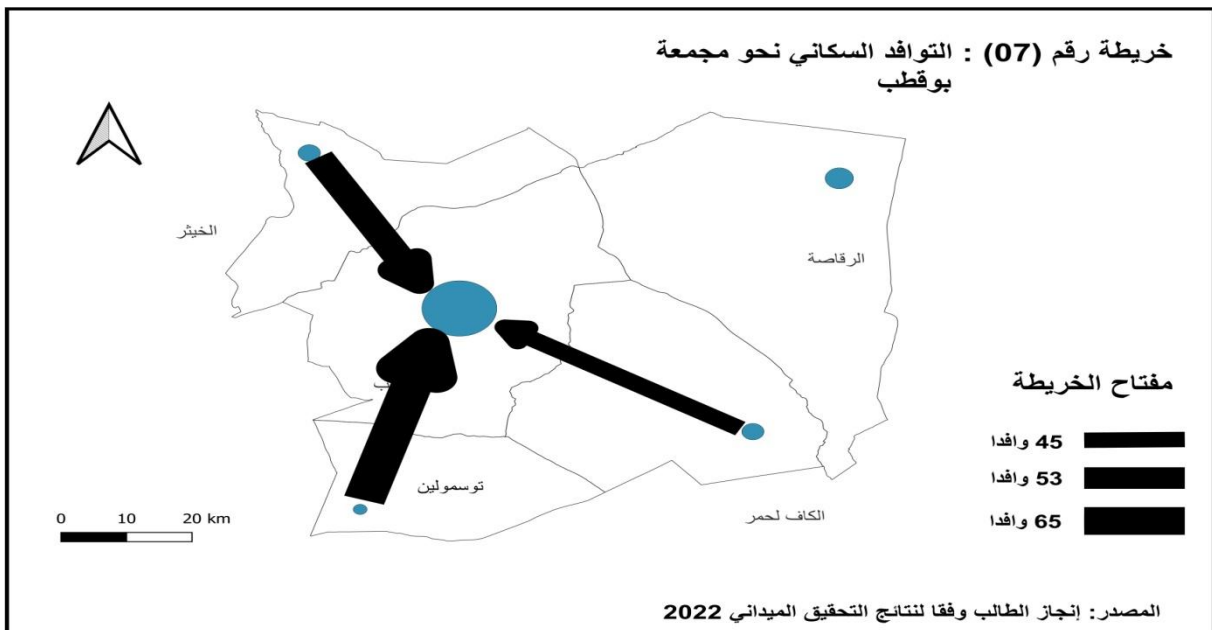
النسبة %	العدد	مناطق التوافد
39.87%	65	منطقة توسمولين
27.60%	45	منطقة الكاف لحرمر
32.52%	53	منطقة الخيثر
100%	163	المجموع



المصدر: من اعداد الطالب بتصريف

يتضح من خلال أرقام الجدول و وفق متغير الهجرة الوافدة أن مجمعة بوقطب عرفت توافدا

للسكان من عدة مناطق توزعت كمايلي :



- منطقة توسمولين بنسبة : 39.87 % أي بتكرار 65 مفردة من عينة الدراسة
- منطقة الكاف لحر بنسبة 27.60% أي بتكرار 45 مفردة من عينة الدراسة
- منطقة الخيثر بنسبة 32.52% أي بتكرار 53 مفردة من عينة الدراسة

و هذا ما يترجم أن توافد سكان منطقة توسمولين و منطقة الخيثر كان نتيجة التبعية الإدارية لمجموعة بوقطب.

- أما توافد سكان منطقة الكاف لحر كان نظرا لقربها جغرافيا من مجموعة بوقطب عبر الطريق الوطني رقم: 06 .

جدول رقم (17): توزيع عينة الدراسة وفق متغير الجنس و المنطقة الأصلية (مجموعة بوقطب).

الجنس	منطقة الكاف لحر		منطقة توسمولين		منطقة الخيثر		المجموع	
	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار
نكر	94.89%	43	92.31%	60	94.33%	50	93.86%	153
أنثى	5.11%	2	7.69%	5	5.67%	3	6.14%	10
المجموع	100%	45	100%	65	100%	53	100%	163

المصدر: من مخرجات برنامج spss بتصرف الطالب

من خلال الجدول نقرأ البيانات المحصل عليها كما يلي :

يظهر أن نسبة المبحوثين من فئة الذكور هي النسبة الكبيرة بمقدار : 93.86 % (153 مفردة) و تليها نسبة : 6.14 % (10 مفردات) لفئة الإناث . حيث كانت عملية توزيع الإجابات كما يلي :

▪ عينة السكان الوافدين من منطقة توسمولين توزعت بنسبة : 92.31 % (60 مفردة) تمثل

فئة الذكور و بنسبة 7.69 % (5 مفردات) تمثل فئة الإناث .

▪ عينة السكان الوافدين من منطقة الخيثر تشمل 94.33 % (50 مفردة) الذكور و 5.67 %

(3 مفردات) الإناث .

▪ عينة السكان الوافدين من منطقة الكاف لحرر توزعت بنسبة 94.89 % (43 مفردة) تمثل

فئة الذكور و بنسبة 5.11 % (مفردات) تمثل فئة الإناث .

جدول رقم (18): توزيع عينة الدراسة وفق إجابات محور عوامل الطرد للوافدين الى مجمعة بوقطب

المجموع		عوامل فلاحية		عوامل ديمغرافية و اجتماعية		عوامل جغرافية		عوامل الطرد
النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	المكان الجغرافي
39.87%	65	35.38%	23	41.46%	17	43.85%	25	منطقة توسمولين
32.53%	53	35.38%	23	31.70%	13	29.82%	17	منطقة الخيثر
27.60%	45	29.23%	19	26.82%	11	26.31%	15	منطقة الكاف لحرر
100%	163	100%	65	100%	41	100%	57	المجموع

المصدر: من مخرجات برنامج spss بتصريف الطالب

إن دراسة علاقة عوامل الطرد و المكان الجغرافي وفق النسب الإحصائية لإجابات المبحوثين

كما توضحه بيانات الجدول يتجه نحو ما يلي :

■ نلاحظ أن عوامل الطرد (نزعة الهجرة) ترتبت أسبابها في منطقة توسمولين ابتداء بالعوامل الجغرافية و ذلك لكون مجمعة توسمولين بعيدة عن محاور الطرق الرئيسية للمنطقة و ما ينجر عن ذلك من ضعف لبنيتها التجارية و هو ما يتفاقم بالنظر إلى ضعف الوظائف الإدارية لأنها مقر بلدية معزولة ثم تأتي بعد ذلك العامل الديمغرافي الاجتماعي المتمثل في سعي السكان النازحين إلى إقامة علاقات اجتماعية و أسرية جديدة قد تكون مفتاح لنمط و فرص عمل جديدة لينتهي بالعامل الفلاحي و المتمثل في نقص المعدات و الوسائل الفلاحية و كذلك استفحال التصحر الذي من أهم مظاهره هشاشة التربة و شح الأمطار من سنة إلى أخرى (Haddouche,B and others2008 P28) .

■ كما جاءت منطقة الخيثر في الدرجة الثانية من حيث نسبة النازحين بنسبة 32.53 % إلا أن العوامل الفلاحية برزت كأكثر العوامل تأثيرا في نزوح السكان اتجاه مجمعة بوقطب و هذا ما يفسر النمط الفلاحي الغالب في بوقطب على نشاطات السكان مما يزيد من ميولهم للبحث عن أراضي فلاحية تتوفر بها شروط النشاط و ربما هذا ما جعلهم ينزعون لضواحي مجمعة بوقطب أما فيما يخص العوامل الديمغرافية و الجغرافية و الاجتماعية فتعكس حاجة سكان منطقة الخيثر للبحث عن الإستقرار و أنماط العيش مجاورة لشروط التمدن و التحضر و في الأخير جاءت منطقة الكاف لحرر بنسبة 27.6 % كونها تقع على الطريق الوطني رقم 06 المار عبرها تجاه مجمعة بوقطب مما جعل سكانها في تعامل مباشر مع سكان مجمعة بوقطب

على عدة مستويات للإستفادة من جميع البرامج التنموية و سهولة المبادلات التجارية و الاجتماعية .

جدول رقم (19): عوامل الجذب اتجاه مجمعة بوقطب

المجموع		عوامل اقتصادية		عوامل صحية و ثقافية		عوامل الرفاه الاجتماعي		عوامل الجذب
النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	المكان الجغرافي
39.87%	65	41.82%	23	39.47%	15	38.57%	27	منطقة توسمولين
27.60%	45	29.09%	16	23.68%	09	28.57%	20	منطقة الكاف لحر
32.53%	53	29.09%	16	36.84%	14	32.86%	23	منطقة الخيثر
100%	163	100%	55	100%	38	100%	70	المجموع

المصدر: من مخرجات برنامج SPSS يتصرف الطالب

نلاحظ أن عوامل الجذب ترتبت أسبابها في منطقة توسمولين ابتداء بالعوامل الاقتصادية و ذلك لكون منطقة توسمولين من أكثر المناطق تضررا من التصحر و ما ينعكس عليه تدهور العمالة في القطاع الفلاحي دون أن تجد هذه اليد العاملة قطاعا ثانويا و ثالثيا نشيطا في مجمعة توسمولين لبعدها عن محاور الطرق الرئيسية و بالتالي تلجأ لمجمعة بوقطب للبحث عن العمل في القطاعين الثانوي أو الثالثي أو تكييف نشاطها الرعوي بالإستقرار على أطراف مجمعة بوقطب و ممارسة نشاط تسمين الأغنام (Kanoun et al, 2015) المتاجرة بها في سوق بوقطب الأسبوعي. كما جاءت العوامل الصحية و الثقافية و كذا عوامل الرفاه الاجتماعي بنسبتين متقاربتين و ذلك لسعي النازحين عموما لتحسين ظروفهم المعيشية مما توفره المدينة من بنى

تحتية كالشبكات المختلفة من كهرباء وماء وغاز وكذلك الإستفادة من مختلف المرافق الصحية والمدرسية والإدارية أملا في مستقبل أفضل لهم ولأبنائهم (قماز، 2018).

جاءت في المرتبة الثانية من حيث عوامل الجذب نحو مجمعة بوقطب منطقة الخيثر حيث أتت العوامل الصحية و الثقافية ثم عوامل الرفاه الاجتماعي أولا لافتقار بلدية الخيثر للكثير من المرافق لكونها مقر بلدية حديثة و كذا موقعها الحدودي بولاية البيض وبالتالي بعدها عن نظر مركز القرار و اهتماماته المباشرة كما ترتبت العوامل الاقتصادية أخيرا لكون منطقة الخيثر منطقة اتصال و ظروفها الطبيعية و الفلاحية ملائمة للنشاطات الاقتصادية للسكان المحليين. أما عن منطقة الكاف لحرر فهي في المرتبة الأخيرة من حيث نسبة النازحين لكونها تابعة إداريا لدائرة الرقاصة كما أنها تحتل موقعا مركزيا على الطريق الوطني رقم 06 وبالتالي تشتت وعاء الهجرة الى ثلاث جهات هي مقر ولاية البيض ومقر دائرة الرقاصة ثم مقر دائرة بوقطبو كذلك يميل سكان هذه المنطقة الى الهجرة اليومية بدل الهجرة الدائمة لسهولة المواصلات بمركز بلدية الكاف لحرر.

تصدرت العوامل الاقتصادية أسباب انجذاب ساكنة منطقة الكاف لحرر نحو بوقطب لكون منطقتهم الأصلية بؤرة تجارية للمواد الأولية (العلف، الأدوية العتاد) المتعلقة بالنشاط الرعوي و بالتالي سعي تجار المنطقة الى توسيع منطقة نفوذهم الى منطقة بوقطب المعروفة بسوقها الأسبوعي ذو الطابع الجهوي. أما العوامل الصحية والثقافية وعوامل الرفاه الاجتماعي فليست

ذات أهمية كبير بالنسبة لهم لوجود أغلبها في مجعتهم الأصلية وقدرتهم على الإستفادة من هذه الخدمات في المجعات القريبة الأخرى كالبيض و الرقاصة.

تحليل وتفسير ظاهرة النزوح الريفي اتجاه مدينة بوقطب :

تتفرد مجعة بوقطب بالعديد من المميزات التي جعلت منها موقع جذب مستقطب لأغلبية سكان المجعات القروية و البدو سكان الريف المحيط بها و هذه المميزات هي طبيعية ابتداء كونها موقع اتصال بين المنطقة التلية لولايي سعيده و بلعباس المجاورتين بالمنطقة السهبية و الأطلسية لولايي البيض و النعامة ثم المميزات الإصطناعية المتمثلة في الطريق الوطني رقم 06 الذي يتفرع وسط مجعة بوقطب إلى محورين كبيرين هما محور 06 أ المؤدي الى مدينة مشرية و باقي الجنوب الغربي الجزائري و محور 06 ب المؤدي الى عاصمة ولاية البيض مروراً بمجعة الكاف لحر ، نتطرق فيمايلي الى عوامل الجذب الرئيسية و الإستراتيجيات المتبعة من طرف النازحين للوصول إلى غاياتهم في إطار دراستنا الاستطلاعية و ذلك عن طريق أداة المقابلة الميدانية مع السكان المعنيين ثم مقابلات مع مسؤولين لاستجلاء بعض الآليات التي تم من خلالها دمج فئة هامة من النازحين ضمن النسيج الحضري لمجعة بوقطب فيزيائياً و وظيفياً .

التجهيزات: تحتل مجعة بوقطب الرتبة الثالثة ضمن السلمية الحضرية لولاية البيض و الأولى ضمن إقليمها السهبي الشمالي و هو ما أهلها لتوطن التجهيزات العامة و النوعية و الإستثمار بها مما أحدث اختلالاً في التوازن الإستقطابي للمراكز الحضرية لصالحها.

التجهيزات التربوية: تتم برمجة وإنجاز الإنجازات الإدارية والخدمية عبر القطر الجزائري عموما

والسهبي خصوصا بالرجوع الى وثائق تنظيمية تقنية تتمثل أساسا في جدول التجهيز

والمخططات الولائية والحضرية (المخطط الولائي للتهيئة PAW والمخططات التوجيهية لمختلف

البلديات PDAU)، فهذه المخططات تهيكّل بشكل جوهري على أسس إحصائية للزيادات

السكانية ونسب النمو واتجاهات الهجرة بنوعيتها الريفي والحضري. إلا أن هذه المعايير التقنية

قد لا تحترم بفعل تدخل فاعلين غير نظاميين ينقسمون أساسا الى جماعات ضغط إقتصادية

لتوجيه المشاريع الى مناطق معينة لزيادة الربح بها أو جماعات ضغط عصبية تتمثل في

إطارات العرش المتموقة في الجماعات المحلية كإدارة البلدية والولاية و مختلف المديرات

القطاعية من أجل توطين المشاريع في المناطق التي ينحدرون منها وتتمركز بها حاضنتهم

الاجتماعية.

جدول رقم (20): توزيع المدارس الإبتدائية في المنطقة السهبية لولاية البيض

2018			2010			2003			
معدل شغل	عدد التلاميذ	المؤسسات	معدل شغل	عدد التلاميذ	المؤسسات	معدل شغل	عدد التلاميذ	المؤسسات	
38.17	3550	11	32.50	2535	8	38.29	1340	2	بوقطب
33.30	1565	5	29.38	999	5	32.54	423	1	الرقاصة
40.10	1564	6	33.00	990	5	31.40	314	1	الكاف لحرر
34.45	1137	5	26.45	767	5	30.00	360	1	الخيثر
44.90	943	3	43.00	646	3	24.43	171	1	توسمولين
38.06	609	2	28.00	420	2	27.00	81	1	الشقيق
37.62	9368	32	31.01	6357	28	33.61	2689	7	المجموع

المصدر: مونتوغرافيات ولاية البيض 2018/2010/2003 مديرية البرمجة و متابعة الميزانية

إستغلت الدولة الجزائرية الفائض المالي الناتج عن الجباية البترولية، بعد طول الأزمة التي امتدت منذ 1986 إلى مطلع الألفية و تبني نهج اقتصاد السوق و زيادة أمد الديون مما ساعد في تغطية العجز التجهيزي في البلاد عموما و في المنطقة السهبية الغربية المرقاة حديثا الى مراكز بلدية و دائراتية.

غير أن هذا التجهيز لم يكن بصفة عادلة فمجمعة بوقطب استحوذت على أكثر من ثلث المدارس الجديدة بنسبة 36 % ، رغم وجود الاكتظاظ في العديد من المجمعات المجاورة مثل: توسمولين و الكاف لحر و الشقيق إلا أن هذه الممارسة التفضيلية تجد لها مسببات واقعية كون مدينة بوقطب هي الأكثر جذبا للنازحين المؤقتين و الدائمين كما أن تركيز التجهيزات بها من شأنه تقوية شدة الجذب لمنافسة المراكز الكبيرة في ولاية البيض و جعل ظاهرة الإستقطاب أكثر توازنا عبر المراكز الحضرية في المجال السهبي تبعا لتوصيات المخططات الوطنية و الجهوية .

كما أن مدينة بوقطب تستحوذ كلية على الملاحق الداخلية المخصصة لإيواء التلاميذ في مختلف الأطوار التعليمية و هو ما يعطيها ميزة خاصة يجعلها أكثر ارتيادا من طرف الأولياء و بالتالي زيادة حطوظ الهجرة إليها.

التجهيزات الصحية : يتميز القطاع الصحي بصعوبة التجهيز لتكلفة المباني و تعقيدها التقنية و متطلباتها من حيث الآلات اللازمة للتشخيص و التطبيب و كذلك ندرة الإطار الطبي البشري من أبناء المنطقة لتأخرها الواضح و الموروث منذ الحقبة الإستعمارية في مجال التنمية عن

بأقي مناطق الوطن رغم محاولات الدولة تخفيف وطئة هذا التخلف عن طريق برامج تنموية استدرائية خاصة (مخطط ولاية سعيدة 1968-1971) .

تم بناء التجهيزات الطبية بوتيرة ثقيلة مقارنة بإنجاز التجهيزات التربوية و ربما ما يلاحظ هو وجود مستشفى وحيد بالمنطقة و ما تم إضافته هو العيادات متعددة الخدمات على مستوى مراكز الدوائر إضافة إلى مجعتي الخيثر و الكاف لحر لوقوعهما على محور الطريق الوطني رقم 6 و ما يجلب من ديناميكية دائمة و مؤقتة بينما لم يتم تجهيز مجعتي توسمولين و الشقيق سوى بقاعة علاج لا يتجاوز دورها تقديم الإسعافات الأولية للسكان مما يرفع من هشاشة المنطقة من الناحية الخدمية و لجوء السكان الى التنقل للتكفل باحتياجاتهم الصحية .

جدول رقم (21): توزيع التجهيزات الصحية عبر المنطقة السهبية لولاية البيض

2018			2010			2003			
قاعة علاج	عيادة متعددة الخدمات	مستشفى	قاعة علاج	عيادة متعددة الخدمات	مستشفى	قاعة علاج	عيادة متعددة الخدمات	مستشفى	
3	1	1	3	1	1	//	//	1	بوقطب
2	1	//	//	1	//	//	1	//	الرقاصة
1	1	//	1	1	//	1	//	//	الكاف لحر
4	1	//	4	1	//	4	//	//	الخيثر
1	//	//	1	//	//	1	//	//	توسمولين
1	//	//	1	//	//	1	//	//	الشقيق
9	4	1	9	4	1	5	1	1	المجموع

المصدر: مونوغرافيات ولاية البيض 2018/2010/2003 مديرية البرمجة و متابعة الميزانية

التجهيزات الأخرى : يتباين توزيع باقي التجهيزات بين المجمعات حيث يظهر أن مجموعة بوقطب تتوفر على جميع أصناف التجهيزات سواء كانت ثقافية أو دينية أو رياضية أو تقنية بينما تفتقر إليها باقي المجمعات الأخرى .

جدول رقم (22) : توزيع التجهيزات عبر المنطقة السهبية لولاية البيض

منطقة صناعية	فروع المؤسسات العمومية	الفروع التقنية	مسيح	بيت شباب	دار شباب	زاوية	مسجد	مكتبة	مركز ثقافي	
										بوقطب
										الرقاصة
										الكاف
										لحمر
										الخيثر
										توسمولين
										الشقيق

■ تجهيز متوفر □ تجهيز غير متوفر

المصدر: مونوغرافيات ولاية البيض 2018/2010/2003 مديرية البرمجة و متابعة الميزانية

السكن : تعرف الحضيرة السكنية في الجزائر عموما وفي المنطقة السهبية خاصة قصورا معتبرا لاتساع الهوة بين النمو الديمغرافي وإنجاز المشاريع السكنية الحضرية لارتفاع تكلفتها والتعقيدات الإدارية والتقنية التي تتخلل تنفيذها بالشكل العمراني المنتظم.

السكن الاجتماعي : من بين البرامج التي تبنتها الدولة الجزائرية لاحتواء أزمة السكن هو

برنامج السكن الاجتماعي الموجه للفئات الهشة محدودة الدخل و ذلك بإنشاء الديوان الوطني

للتسيير العقاري (O .P.G.I) سنة 1983 .(بختي،2022،ص672)

عرف برنامج السكن الاجتماعي إقبالا هاما عليه من طرف الفئات الهشة المستهدفة به و كذلك

من الفئات الاجتماعية الأخرى عبر التلاعب بالوثائق و استعمال الروابط القبلية لتجاوز شروط

التحصل عليه لقلة البدائل من برامج السكن و نجاعتها و تكلفتها الاقتصادية الباهظة لعموم

الفئات الاجتماعية للمجتمع الجزائري .

استفادت مجموعة بوقطب من نسبة معتبرة من برنامج السكن الاجتماعي الإيجاري عبر مختلف

التحصيلات الولائية بالنظر إلى منطقتي توزيع مختلف أنماط السكن على المجمعات مراكز

البلديات حسب تصنيفها بين مجتمعات ريفية و مجتمعات حضرية إذ خصت المجمعات

الحضرية بهذا النوع من النمط الاجتماعي الإيجاري لكونها غير مخولة قانونا لبناء تجمعات

ريفية داخل محيطها الحضري على عكس التجمعات الريفية التي يمكنها ذلك لطبيعة التركيبة

السوسيو مهنية للسكان بها.

و بالتمتع في كمية الوحدات السكنية الاجتماعية الممنوحة لبلدية بوقطب نجد أنها تمثل نسبة

37.32 % من مجموع الحضيرة السكنية بعدد وحدات يقدر بـ 2027 وحدة من مجموع

الحضيرة السكنية البالغ 5431 وحدة.

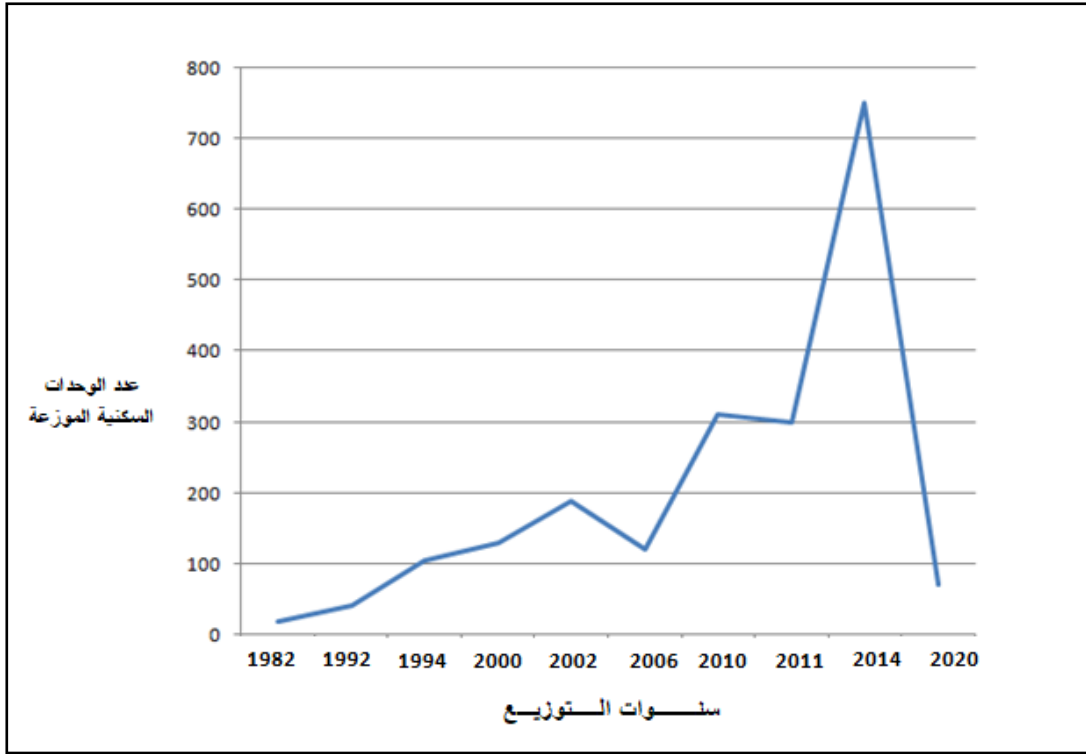
و بناء على هذه الأرقام نستشف أن فرصة الحصول على سكن اجتماعي هي عالية بمجمعة بوقطب مقارنة بباقي المجمعات حيث يلجأ طالبو الإستفادة إلى خلق فوضى عمرانية من خلال بناء أكواخ و تنصيب خيم مشوهة للمنظر العمراني في المحيط المباشر للمجمعة من أجل الضغط على السلطات المحلية كإستراتيجية يتم تبنيها كلما قرب توقيت توزيع الحصص السكنية الاجتماعية. (بن عمارة ودريسي، 2017، ص236).

جدول رقم (23): تطور السكنات الريفية لمجمعة بوقطب

سنة	198	199	199	200	200	200	201	201	201	202
التوزيع	2	2	4	0	2	6	0	1	4	0
عدد الوحدات	18	40	103	128	188	120	310	300	750	70

المصدر: المصلحة التقنية - بلدية بوقطب

شكل رقم (04) : منحنى بياني لتطور توزيع السكن الريفي بمجموعة بوقطب



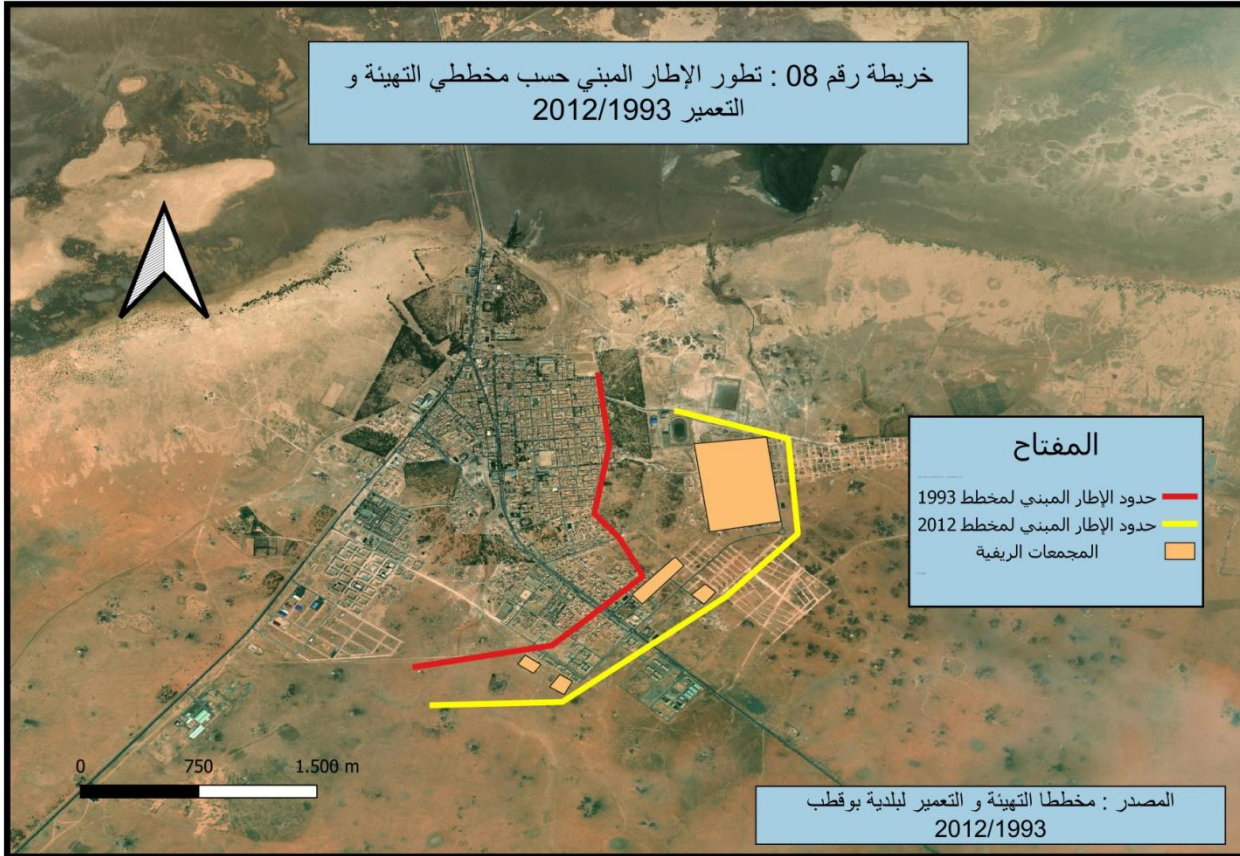
المصدر: المصلحة التقنية لبلدية بوقطب

السكن الريفي: تم إنشاء برنامج السكن الريفي أثناء العهدة الرئاسية الأولى لبوتفليقة (1999-2004) و التي عرفت وفرة مالية معتبرة ، من أجل تثبيت سكان الريف في مناطقهم الأصلية عن طريق إعانة مالية تستعمل في البناء الذاتي لمسكن يتلاءم و الخصوصيات المحلية للنشاط الفلاحي(بن طيبة،2017).

لقي هذا البرنامج قبولا من طرف سكان الريف للوهلة الأولى إلا أنه سرعان ما تم الإلتفاف عليه بعد إنشاء البطاقة الوطنية للسكن و التي تم من خلالها حرمان المستفيد من إعانة السكن الريفي من الترشح لأي برنامج سكني حضري آخر.

إثر عزوف سكان الريف عن التقدم للإستفادة من هذا البرنامج و ازدياد الضغط على برنامج السكن الاجتماعي لجأت الإدارة الى توطين المجمعات الريفية على حدود الأراضية القانونية

للمخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير (P.D.A.U) لسنة 1993 ثم تم إعادة تصنيفها بإدخالها في القطاع المبني كسكنات حضرية في المخطط التوجيهي للتهيئة الذي تم تهيئته سنة 2012 و بذلك يمكن لهذه المجمعات من الإستفادة من كامل البرامج البلدية للتحسين الحضري .



العمل : أحدث التوطين الموجه لمعظم التجهيزات و البرامج السكنية بمجموعة بوقطب، وفقا لتوجيهات المخططين الجهوي لتهيئة الإقليم (S.R.A.T) و الولائي للتهيئة (P.A.W) من أجل إحداث قطب حضري ينافس و يخفف الضغط عن مجموعة البيض و كذلك تحقيق أهداف الاقتصاد الحضري من أجل الإنتقال الناجع للبنية السوسيو مهنية من اعتماد أساسي على القطاعي الفلاحي إلى نشوء و تقوية القطاعات الإقتصادية الحضرية كالصناعة و الخدمات، الأمر الذي أفرز تحولات هامة كمية و كيفية في التركيب الفئوي للطبقات العمالية و ما يترتب

عليه من تغيرات سلوكية إجتماعية و اقتصادية نحو الحضرية التي تعتمد أساسا على القطاع الثالثي المتمثل في الوظيفة الخدماتية .

القطاع الأولي : تتميز المنطقة فلاحيا بمشاعية النشاط الرعوي و تربية الماشية مما يتطلب الترحل بحثا عن مراعي جديدة و ترك المراعي المستهلكة تتجدد ، و يحتاج إلى يد عاملة قليلة فهو لا يتناسب مع التوجهات الجديدة الاجتماعية و الاقتصادية للمجتمع السهبي الراغب في الاستقرار من أجل عدم حرمان الأبناء من حق التعلم و التشغيل لأكبر عدد من الأفراد ؛ذلك أن الإقتصاد الحضري وحدته الأساسية هي الفرد و ليس الأسرة كما هو موجود في الإقتصاد الريفي .

تبنت العائلات الريفية استراتيجية تدرجية من أجل انتقال حذر و ناجح نحو المدينة تمثلت في تقسيم العائلة إلى جزأين، الأول يستمر في الرعي و تنمية القطيع و الثاني يستقر على أطراف المدينة ممتهدا لنشاط هجين فلاحى تجارى يتمثل في تسمين الأغنام و بيعها بسوق بوقطب الأسبوعي المجاور .

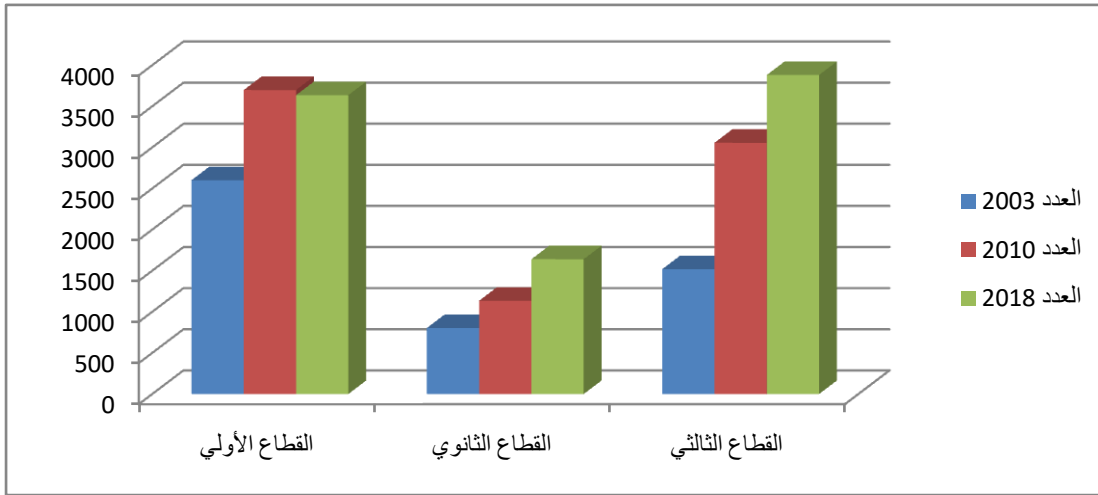
القطاع الثانوي: شهدت مجمعة بوقطب إنشاء وحدات صناعية عديدة منذ تبعتها لولاية سعيدة في التقسيم الإداري السابق(قبل 1984) واستمرت محاولة التصنيع للوقت الحاضر بشكل جاد لعل أهم مظاهرها إنشاء مذبح جهوي عصري بالمجمعة (2019).

غير أن غالبية العمالة في هذا القطاع تشتغل أساسا في ورشات البناء و الأشغال العمومية التي عرفت وتيرة متسارعة خلال العشريتين السابقتين من خلال برامج السكن الاجتماعي و الريفية .

القطاع الثالثي : و هو ينقسم إلى جزأين رئيسيين ، الأول هو الوظيفة العمومية ذات الأساس الأجرى التي تشغل نسبة معتبرة تتمثل في ثلث العاملين في القطاع الثالثي و ذلك لكثرة التجهيزات في هذه المجموعة . أما الجزء الثاني فيتمثل في الجانب التجاري و الخدمي الذي يتميز بطابع هش و مبعثر بعيد عن النضج و الهيكلة لحدائثة المنطقة عموما بالتحضر و كذلك عدم بلوغ الحد الأدنى من الكثافة الحضرية الذي يتم عنده تقسيم العمل و دقة الوظائف بشكل مستقر و مشجع على الإستثمار في هذا الجانب.

جدول رقم (24): تطور الشغل حسب قطاعات النشاطات الاقتصادية في مجمعة بوقطب

2018		2010		2003		السنة
النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	القطاع
39.70	3636	46.69	3698	52.84	2601	القطاع الأولي
17.90	1640	14.33	1135	16.31	803	القطاع الثانوي
42.38	3881	38.59	3056	30.84	1518	القطاع الثالثي



المصدر : مونتوغرافيات ولاية البيض 2018/2010/2003 مديرية البرمجة و متابعة الميزانية.

3-5 مدينة البيض- النمو الحضري (الأسباب و الآثار) :

جدول رقم (25): تطور عدد السكان مدينة البيض من 1966-2008

سنوات الإحصاء	1966	1977	1987	1998	2008
ع. السكان	15221	28176	40909	59710	85577
%التطور السنوي	%5.69	%3.79	%3.85	%3.66	

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء (ONS) + مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية بالبيض

يتضح من خلال أرقام الجدول أن هناك تباين في الزيادة السكانية بمجموعة البيض وهذا يظهر من خلال المعطيات السكانية لكل فترة إحصائية.

حيث أن تطور السكان كان بداية بحجم فعلي خلال سنة 1966 مقدرًا بـ : 15221 نسمة ليرتفع هذا الحجم إلى : 28176 نسمة خلال الفترة الإحصائية الأولى (1966-1977) و ذلك بمعدل نمو بلغ %5,69 و هذا ما يدل على أن هذه المرحلة تعبر عن فترة ما بعد الإستقلال و التي تعكس سلوك التوافد على المدن و البحث عن الاستقرار .

أما في الفترة الإحصائية الثانية (1977-1987) : فقدّر حجم السكان بـ: 40909 نسمة أي بمعامل نمو حضري %3,79 و هذا يفسر أن هذه المرحلة شهدت استمرارًا لظاهرة النزوح بشكل كبير للبدو الرحل نحو الاستقرار المؤقت بجوار المجموعة الحضرية للبيض .

لكن في الفترة الإحصائية الثالثة (1987-1998) : قدر حجم السكان بـ: 59710 نسمة و

هذا ما يشير إلى معامل نمو حضري يقدر بـ: % 3,85 و هذا ما يعتبر انعكاسا للظروف

الأمنية التي فرضت نزوعا نحو الإتجاه الى التجمعات الحضرية.

و في الفترة الإحصائية الرابعة (1998-2008) : يظهر أن حجم السكان قدر بـ : 85577

نسمة بمعامل نمو حضري قدر بـ : % 3.66 و هذا ما يفسر بدايات البرامج السكنية لتثبيت

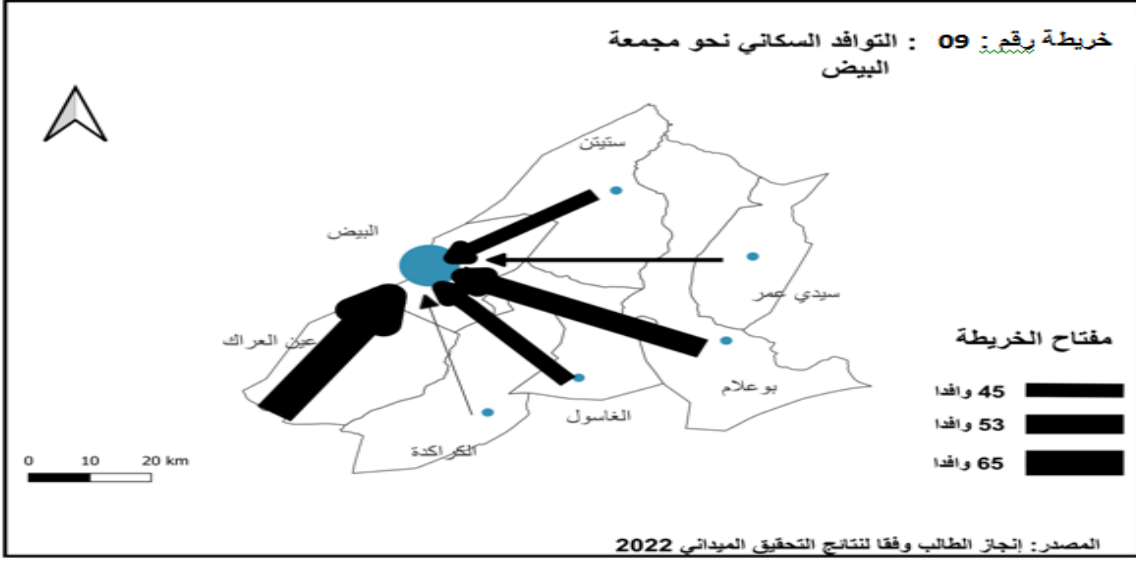
البدو الرحل حول مجمعة البيض و وجود فوارق في ظروف العيش و العمل على مسايرتها من

طرف السكان .

جدول رقم (26):توزيع عينة الدراسة وفق متغير منطقة التوافد السكاني

النسبة %	التكرار	المكان الجغرافي
32.95%	87	بلدية عين عراق
24.62%	65	بلدية بوعلام
15.90%	42	بلدية الغاسول
14.39%	38	بلدية ستين
3.40%	9	بلدية الكراكة
3.03%	8	بلدية الشقيق
5.68%	15	أخرى
100%	264	مجموع

المصدر: التحقيق الميداني ماي 2022



يتضح من خلال أرقام الجدول و وفق متغير الهجرة الوافدة أن مجموعة البيض عرفت توافدا للسكان من عدة بلديات توزعت كمايلي :

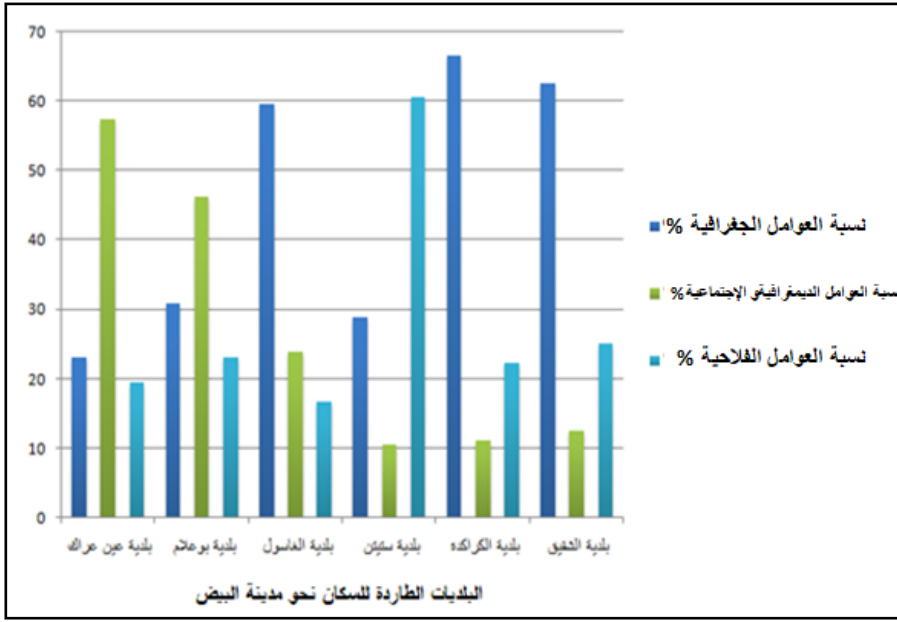
- يلاحظ أن النسبة الأكبر من المهاجرين تنحدر من البلديات المجاورة لبلدية البيض و هي بلديات ريفية ذات فرص قليلة للعمل في القطاعات غير الفلاحية و كذلك تفتقر للتجهيزات الإدارية و الخدمية التي يحتاجها المواطن بشكل مستمر .

جدول رقم (27) : عوامل الطرد في مجمعة البيض

المجموع		عوامل فلاحية		عوامل ديمغرافية و اجتماعية		عوامل جغرافية		عوامل الطرد
النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	البلديات
32.95%	87	19.54	17	57.47	50	22.98	20	بلدية عين عراك
24.62%	65	23.07	15	46.15	30	30.76	20	بلدية بوعلام
15.90%	42	16.66	7	23.80	10	59.52	25	بلدية الغاسول
14.39%	38	60.52	23	10.52	4	28.94	11	بلدية ستين
3.40%	9	22.22	2	11.11	1	66.66	6	بلدية الكراكة
3.30%	8	25	2	12.5	1	62.50	5	بلدية الشقيق
5.68%	15	13.33	2	20.00	3	66.66	10	أخرى
100%	264	25.75	68	37.50	99	36.74	97	المجموع

المصدر: من مخرجات برنامج spss و بتصريف من الطالب

شكل رقم (05) : توزيع العوامل الطاردة للسكان نحو مدينة البيض حسب كل مجموعة %



المصدر : إنجاز الطالب وفقا لمخرجات التحقيق الميداني ماي 2022

إن دراسة علاقة عوامل الطرد من المكان الجغرافي وفق النسب الإحصائية لإجابات المبحوثين كما توضحه بيانات الجدول يتجه نحو ما يلي :

- نسبة 32.90 % من الإجابات كانت لدى مبحوثي بلدية عين عراق وفق متغير الهجرة (معامل الطرد) بسبب العوامل الجغرافية بنسبة : 22.98 % و بنسبة 57.47 % عوامل ديمغرافية و اجتماعية ثم تليها نسبة : 19.54 % عوامل فلاحية .
- و قد جاءت بلدية بوعلام في المرتبة الثانية من حيث عدد النازحين بنسبة 24.6 % الى مجمعة البيض و قد جاءت العوامل الجغرافية في الدرجة الأولى بنسبة 59.5 % ثم العوامل الديمغرافية ثانيا بنسبة 23.8 % لتأتي أخيرا العوامل الفلاحية بنسبة 16.6 % .

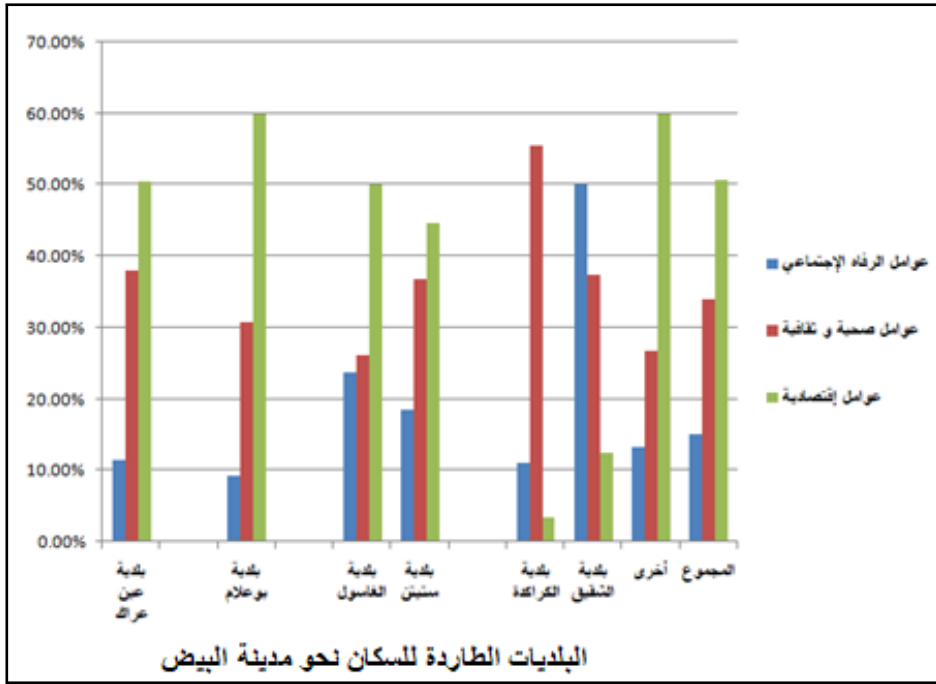
- كما جاءت بلدية الغاسول في الدرجة الثالثة من حيث نسبة النازحين لمجموعة البيض بنسبة 15.90 % و قد برزت العوامل الجغرافية كأكثر العوامل تأثيرا في نزوح السكان اتجاه مجموعة البيض بنسبة 59.5 % أما فيما يخص العوامل الديمغرافية والاجتماعية فتعكس حاجة سكان بلدية الغاسول للبحث عن الإستقرار و أنماط العيش مجاورة لشروط التمدن و التحضر .
- و في المرتبة الرابعة جاء بلدية ستين بنسبة 14.39 % نظرا لقربها من مجموعة البيض مما جعل سكانها في تعامل مباشر مع سكان مجموعة البيض على عدة مستويات مما يعزز من رغبتهم في الإستفادة من جميع البرامج التنموية و التقرب لتسهيل المبادلات التجارية والاجتماعية .

جدول رقم (28): عوامل الجذب في مجموعة البيض

المجموع	عوامل اقتصادية		عوامل صحية و ثقافية		عوامل الرفاه الإجتماعي		عوامل الطرد البلديات	
	النسبة %	التردد	النسبة %	التردد	النسبة %	التردد		
32.9 %5	87	50.5 %7	44	37.93 %	33	11.49 %	1 0	بلدية عين عراك
24.6 %2	65	60 %	39	30.76 %	20	9.23 %	6	بلدية بوعلام
15.90 %	42	50 %	21	26.19 %	11	23.80 %	10	بلدية الغاسول
14.39 %	38	44.73 %	17	36.84 %	14	18.42 %	7	بلدية ستين
3.40 %	9	3.33 %	3	55.55 %	5	11.11 %	1	بلدية الكراكة
3.30 %	8	12.50 %	1	37.50 %	3	50 %	4	بلدية الشقيق
5.68 %	15	60 %	9	26.66 %	4	13.33 %	2	أخرى
%100	264	50.75 %	134	34.09 %	90	15.15 %	40	المجموع

المصدر: مخرجات برنامج SPSS + تصريف الباحث

شكل رقم (06) : توزيع العوامل الجاذبة للسكان نحو مدينة البيض حسب كل مجموعة %



المصدر : نتائج التحقيق الميداني ماي 2022

أنت أجوبة الوافدين نحو مجموعة البيض من بلدية عين عراك بنسبة 50.57 % بسبب عوامل

إقتصادية لأن هذه المجموعة ذات طابع ريفي بامتياز و بالتالي فإن فرص العمل في القطاعين

الثانوي و الثالثي هي ضئيلة جدا و بالتالي فالهجرة الى المجموعة مقر ولاية البيض تعتبر الحل

الأمثل للحصول على منصب عمل . و أنت في المرتبة الثانية العوامل الصحية و الثقافية بنسبة

37.93 % و هو ما يفسر بأن مجموعة عين عراك هي مقر بلدية حديثة و هي من أقل

مجمعات البيض في عدد السكان و هو ما لا يجعلها ذات أولوية في توطين التجهيزات . و

أخيرا أنت العوامل المتعلقة بالرفاه الإجتماعي لأن أغلب المجمعات العمرانية في الولاية وصلت

الى نسبة تغطية عالية في مختلف الشبكات التحتية كشبكة الماء و الصرف الصحي و

الكهرباء و الغاز .

أما عن المبحوثين المنحدرين من بلدية بوعلام فكانت أجوبتهم بنسبة معتبرة تترتب في خانة الأسباب الإقتصادية 60 % رغم أن المجمعنة هي مقر دائرة و ذلك لوقوعها ضمن المنطقة الحدودية مع ولاية الأغواط و هي منطقة فراغ حضري و تبعثر للسكان عبر عدة بلديات و تجمعات ثانوية و بالتالي فإن فرص نشوء قطاع ثالثي تكون ضئيلة كما أنها لا تحتوي على أية وحدات صناعية . أما عن العوامل الصحية و الثقافية فجاءت في المرتبة الثانية و ذلك للضغط على هذه المجمعنة من طرف سكان المجمععات الريفية المحيطة بها و بالتالي تناقص كفاءة الخدمات المقدمة من قبل المنشآت المحلية .

و في الأخير ترتبت عوامل الرفاه الإجتماعي و ذلك لكون المجمعنة مصدر الوافدين هي مغطاة بنسبة مكتملة تقريبا من هذه الخدمات .

وتأتي نسبة 50% من الإجابات لدى الوافدين من بلدية الغاسول بسبب العوامل الإقتصادية وبنسبة: 26.19% للعوامل الاقتصادية ثم تليها نسبة: 23.80% لعوامل الرفاه الإجتماعي. و قد جاءت نسبة 44.73 % من إجابات المبحوثين في الوافدين من بلدية ستين بسبب العوامل الاقتصادية و بنسبة: 29.23 % وبنسبة 36.84 % للعوامل الصحية والثقافية ثم تليها نسبة: 18.42% لعوامل الرفاه الاجتماعي.

تحليل وتفسير ظاهرة النزوح الريفي اتجاه مدينة البيض :

تتفرد مجمعنة البيض بالعديد من المميزات التي جعلت منها موقع جذب مستقطب لأغلبية سكان المجمععات القروية و البدو سكان الريف المحيط بها و هذه المميزات هي اصطناعية بالأساس

، نتطرق فيما يلي الى عوامل الجذب الرئيسية و الأساليب المنتهجة من طرف الوافدين ، للوصول إلى غاياتهم في إطار دراستنا الاستطلاعية و ذلك عن طريق أداة المقابلة الميدانية مع السكان المعنيين ثم مقابلات مع مسؤولين لاستجلاء بعض الآليات التي تم من خلالها دمج فئة هامة من النازحين ضمن النسيج الحضري لمجمعة البيض فيزيائيا و وظيفيا .

التجهيزات : تحتل مجموعة البيض الرتبة الأولى ضمن السلمية الحضرية لولاية البيض و هو ما أهلها لتوطن التجهيزات العامة و النوعية و الإستثمار بها مما أحدث اختلالا في التوازن الإستقطابي للمراكز الحضرية لصالحها.

التجهيزات التربوية : تتم برمجة وإنجاز الإنجازات الإدارية و الخدمية عبر القطر الجزائري عموما و السهبي خصوصا بالرجوع الى وثائق تنظيمية تقنية تتمثل أساسا في جدول التجهيز و المخططات الولائية و الحضرية (المخطط الولائي للتهيئة PAW و المخططات التوجيهية لمختلف البلديات PDAU)، فهذه المخططات تهيكّل بشكل جوهري على أسس إحصائية للزيادات السكانية و نسب النمو و اتجاهات الهجرة بنوعها الريفي و الحضري. إلا أن هذه المعايير التقنية قد لا تحترم بفعل تدخل فاعلين غير نظاميين ينقسمون أساسا الى جماعات ضغط اقتصادية لتوجيه المشاريع الى مناطق معينة لزيادة الربح بها أو جماعات ضغط عصبية تتمثل في إطار العرش المتموقعة في الجماعات المحلية كإدارة البلدية و الولاية و مختلف المديريات القطاعية من أجل توطين المشاريع في المناطق التي ينحدرون منها و تتمركز بها حاضنتهم الاجتماعية.

جدول رقم (29): توزيع المدارس الإبتدائية في المنطقة السهبية لولاية البيض

2018			2010			2003			
معدل شغل القسم	عدد التلاميذ	عدد المؤسسات	معدل شغل القسم	عدد التلاميذ	عدد المؤسسات	معدل شغل القسم	عدد التلاميذ	عدد المؤسسات	
34.85	14496	43	31.60	11409	37	36.7	12662	34	البيض
38.86	272	02	25.43	178	02	18.75	150	02	عين عراك
29.37	1527	08	28.15	1154	08	28.44	1223	08	بوعلام
34.39	1353	06	31.67	960	06	30.52	1007	06	الغاسول
22.88	549	07	17.80	356	07	18.33	385	08	ستين
34.50	40145	155	30.90	29509	138	33.63	31911	134	مجموع ولاية البيض

المصدر: مونتوغرافيات ولاية البيض 2018/2010/2003 مديرية البرمجة و متابعة الميزانية

إستغلت الدولة الجزائرية الفائض المالي الناتج عن الجباية البترولية، بعد طول الأزمة التي

امتدت منذ 1986 إلى مطلع الألفية و تبني نهج اقتصاد السوق و زيادة أمد الديون مما ساعد

في تغطية العجز التجهيزي في البلاد عموما و في المنطقة السهبية الغربية المرقاة حديثا الى

مراكز بلدية و دائراتية، غير أن هذا التجهيز لم يكن بصفة عادلة فمجمعة البيض استحوذت

على ما يقرب من نصف المدارس الجديدة بنسبة 42.85 % ، رغم وجود الاكتظاظ في

العديد من المجمعات المجاورة مثل عين عراق بمعدل شغل القسم 38.38 تلميذ و توسمولين ب 44.90 و الكاف لحر ب 40.10 و سيدي طيفور ب 41.20 و الشقيق ب 38.06 إلا

أن هذه الممارسة التفضيلية تجد لها مسببات واقعية كون مدينة البيض هي الأكثر جذبا للنازحين المؤقتين و الدائمين كما أن تركيز التجهيزات بها من شأنه تقوية شدة الجذب و جعل مدينة البيض مؤهلة لاحتضان تجهيزات ذات بعد وطني أو جهوي.

التجهيزات الصحية :

يتميز القطاع الصحي بصعوبة التجهيز لتكلفة المباني و تعقيداتها التقنية و متطلباتها من حيث الآلات اللازمة للتشخيص و التطبيب و كذلك ندرة الإطار الطبي البشري من أبناء المنطقة لتأخرها الواضح و الموروث منذ الحقبة الإستعمارية في مجال التنمية عن باقي مناطق الوطن رغم محاولات الدولة تخفيف وطأة هذا التخلف عن طريق برامج تنمية استدرائية خاصة (مخطط ولاية سعيدة 1968-1971) .

تم بناء التجهيزات الطبية بوتيرة ثقيلة مقارنة بإنجاز التجهيزات التربوية و ربما ما يلاحظ هو وجود مستشفى وحيد بالمنطقة و ما تم إضافته هو العيادات متعددة الخدمات على مستوى مراكز الدوائر إضافة إلى مجعتي الخيثر و الكاف لحر لوقوعهما على محور الطريق الوطني رقم 06 و ما يجلب من ديناميكية دائمة و مؤقتة بينما لم يتم تجهيز مجعتي توسمولين و الشقيق سوى بقاعة علاج لا يتجاوز دورها تقديم الإسعافات الأولية للسكان مما يرفع من هشاشة المنطقة من الناحية الخدمية و لجوء السكان إلى التنقل للتكفل باحتياجاتهم الصحي

جدول رقم (30): توزيع التجهيزات الصحية عبر مجال النفوذ المباشر لمدينة البيض

2018			2010			2003			
قاعة علاج	عيادة متعددة الخدمات	مستشفى	قاعة علاج	عيادة متعددة الخدمات	مستشفى	قاعة علاج	عيادة متعددة الخدمات	مستشفى	
11	04	1	11	03	01	11	02	01	البيض
01	01	//	01	01	//	01	//	//	عين عراك
05	01	//	05	01	//	04	//	//	بوعلام
03	01	//	03	01	//	01	//	//	الغاسو ل
03	01	//	03	01	//	01	//	//	ستين
71	10	1	38	09	1	59	02	01	المجموع ع عبر ولاية البيض

المصدر: مونتوغرافيات ولاية البيض 2018/2010/2003 مديرية البرمجة و متابعة الميزانية

التجهيزات الأخرى :

يتباين توزيع باقي التجهيزات بين المجمعات حيث يظهر أن مجمعة البيض تتوفر على جميع أصناف التجهيزات سواء كانت ثقافية أو دينية أو رياضية أو تقنية بينما تفتقر إليها باقي المجمعات الأخرى .

جدول رقم (31) : توزيع التجهيزات مجال النفوذ المباشر لمدينة البيض

منطقة صناعية	المؤسسات	الفروع التقنية	مسبح	بيت شباب	دار شباب	زاوية	مسجد	مكتبة	مركز ثقافي	
										البيض
										بوعلام
										الغاسول
										ستين
										عين
										عراك

تجهيز متوفر ■ تجهيز غير متوفر □

المصدر: مونتوغرافيات ولاية البيض 2018/2010/2003 مديرية البرمجة و متابعة الميزانية

السكن: تعرف الحاضرة السكنية في الجزائر عموما وفي المنطقة السهبية خاصة قصورا معتبرا

لاتساع الهوة بين النمو الديمغرافي وإنجاز المشاريع السكنية الحضرية لارتفاع تكلفتها والتعقيدات الإدارية والتقنية التي تتخلل تنفيذها بالشكل العمراني المنتظم.

السكن الاجتماعي: من بين البرامج التي تبنتها الدولة الجزائرية لاحتواء أزمة السكن هو برنامج

السكن الاجتماعي الموجه للفئات الهشة محدودة الدخل و ذلك بإنشاء الديوان الوطني للتسيير

العقاري (O .P.G.I) سنة 1983 .(بختي،2022،ص672)

عرف برنامج السكن الاجتماعي إقبالا هاما عليه من طرف الفئات الهشة المستهدفة به و كذلك

من الفئات الاجتماعية الأخرى عبر التلاعب بالوثائق و استعمال الروابط القبلية لتجاوز شروط

التحصل عليه لقلّة البدائل من برامج السكن و نجاعتها و تكلفتها الاقتصادية الباهظة لعموم

الفئات الاجتماعية للمجتمع الجزائري

استفادت مجمعة البيض من نسبة معتبرة من برنامج السكن الاجتماعي الإيجاري عبر مختلف

التحصيلات الولائية بالنظر إلى منطقتي توزيع مختلف أنماط السكن على المجمعات مراكز

البلديات حسب تصنيفها بين مجمعات ريفية و مجمعات حضرية إذ خصت المجمعات

الحضرية بهذا النوع من النمط الاجتماعي الإيجاري لكونها غير مخولة قانونا لبناء تجمعات

ريفية داخل محيطها الحضري على عكس التجمعات الريفية التي يمكنها ذلك لطبيعة التركيبة

السوسيو مهنية للسكان بها.

و بالتمعن في كمية الوحدات السكنية الاجتماعية الموزعة ببلدية البيض نجد أنها تمثل نسبة 55 % من مجموع الوحدات السكنية الموزعة عبر الولاية و البالغ عددها ب 1367 بعدد وحدات يقدر ب 751 وحدة .

و بناء على هذه الأرقام نستشف أن فرصة الحصول على سكن اجتماعي هي عالية بمجموعة البيض مقارنة بباقي المجمعات حيث يلجأ طالبو الإستفادة إلى خلق فوضى عمرانية من خلال بناء أكواخ و تنصيب خيم مشوهة للمنظر العمراني في المحيط المباشر للمجمعة من أجل الضغط على السلطات المحلية كإستراتيجية يتم تبنيها كلما قرب توقيت توزيع الحصص السكنية الاجتماعية. (بن عمارة ودريسي، 2017).

السكن الريفي :

تم إنشاء برنامج السكن الريفي أثناء العهدة الرئاسية الأولى لبوتليقة ، و التي عرفت وفرة مالية معتبرة ، من أجل تثبيت سكان الريف في مناطقهم الأصلية عن طريق إعانة مالية تستعمل في البناء الذاتي لمسكن يتلاءم و الخصوصيات المحلية للنشاط الفلاحي (بن طيبة، 2017، ص72).

لقي هذا البرنامج قبولا من طرف سكان الريف للوهلة الأولى إلا أنه سرعان ما تم الإلتفاف عليه بعد إنشاء البطاقة الوطنية للسكن و التي تم من خلالها حرمان المستفيد من إعانة السكن الريفي من الترشح لأي برنامج سكني حضري آخر.

العمل : أحدث التوطين الموجه لمعظم التجهيزات و البرامج السكنية بمجموعة البيض، وفقا لتوجيهات المخططين الجهوي لتهيئة الإقليم (S.R.A.T) و الولائي للتهيئة (P.A.W) من أجل خلق قطب حضري موازن للمجمعات الحضرية الكبيرة لبرنامج الجهة الغربية للسهول العليا HPO و كذلك تحقيق أهداف الاقتصاد الحضري من أجل الإنتقال الناجع للبنية السوسيو مهنية من اعتماد أساسي على القطاعي الفلاحي إلى نشوء و تقوية القطاعات الإقتصادية الحضرية كالصناعة و الخدمات ، الأمر الذي أفرز تحولات هامة كمية و كيفية في التركيب الفئوي للطبقات العمالية و ما يترتب عليه من تغيرات سلوكية إجتماعية و اقتصادية نحو الحضرية التي تعتمد أساسا على القطاع الثالثي المتمثل في الوظيفة الخدماتية .

جدول رقم (32):تطور الشغل حسب قطاعات النشاطات الاقتصادية في مجموعة البيض

2018		2010		2003		
النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	
18.69	6481	19.64	5934	18.51	3473	القطاع الأولي
20.25	7022	18.83	5690	21.84	4099	القطاع الثانوي
59.14	20506	61.52	18586	59.64	11190	القطاع الثالثي

المصدر:مونوغرافيات ولاية البيض 2018/2010/2003 مديرية البرمجة و متابعة الميزانية.

القطاع الأولي :

تتميز المنطقة فلاحيا بمشاعية النشاط الرعوي و تربية الماشية مما يتطلب الترحل بحثا عن مراعي جديدة و ترك المراعي المستهلكة تتجدد ، و يحتاج إلى يد عاملة قليلة فهو لا يتناسب مع التوجهات الجديدة الاجتماعية و الاقتصادية للمجتمع السهبي الراغب في الاستقرار من أجل عدم حرمان الأبناء من حق التعلم و التشغيل لأكثر عدد من الأفراد؛ ذلك أن الإقتصاد الحضري وحدته الأساسية هي الفرد و ليس الأسرة كما هو موجود في الإقتصاد الريفي .

تبنّت العائلات الريفية استراتيجية تدرجية من أجل انتقال حذر و ناجح نحو المدينة تمثلت في تقسيم العائلة إلى جزأين، الأول يستمر في الرعي و تنمية القطيع و الثاني يستقر على أطراف المدينة ممتهدا لنشاط هجين فلاحى تجارى يتمثل في تسمين الأغنام و بيعها بسوق البيض الأسبوعي المجاور .

القطاع الثانوي:

شهدت مجمعة البيض إنشاء وحدات صناعية عديدة منذ تبيعيتها لولاية سعيدة في التقسيم الإداري السابق (قبل 1984) واستمرت محاولة التصنيع للوقت الحاضر لكن بصيغ جديدة تعتمد أساسا على القطاع الخاص بمساهمة و دعم مادي و تقني من طرف الدولة و تعتبر المنطقة الصناعية بمدينة البيض هي الأكبر على مستوى الولاية بمساحة 36 هكتار منها 22 هكتار مستغلة فعليا .

غير أن غالبية العمالة في هذا القطاع تشتغل أساسا في ورشات البناء و الأشغال العمومية التي عرفت وتيرة متسارعة خلال العشريتين السابقتين من خلال برامج السكن الاجتماعي و الريفية .

القطاع الثالثي :

و هو ينقسم إلى جزأين رئيسيين ، الأول هو الوظيفة العمومية ذات الأساس الأجرى التي تشغل نسبة معتبرة تتمثل في ثلث العاملين في القطاع الثالثي و ذلك لكثرة التجهيزات في هذه المجموعة . أما الجزء الثاني فيتمثل في الجانب التجاري و الخدمي الذي يتميز بطابع هش و مبعثر بعيد عن النضج و الهيكلة لحدثة المنطقة عموما بالتحضر و كذلك عدم بلوغ الحد الأدنى من الكثافة الحضرية الذي يتم عنده تقسيم العمل و دقة الوظائف بشكل مستقر و مشجع على الإستثمار في هذا الجانب.

4-6 مجمعة الرقاصة : مركز استقطاب خدمي مع ثبات في البنية السوسيو مهنية

عرفت مجمعة الرقاصة نموًا حضريًا معتبرًا لفراغ محيطها المباشر من مراكز حضرية تنافسها إلا أن ذلك لم ينعكس على التركيبة الاجتماعية والإقتصادية بشكل حاسم فبقاء معظم الوافدين على ممارسة نشاطهم الإبتدائي المتمثل في رعي الأغنام مع تحويلات داخلية في كيفية الممارسة و متابعة القطيع دون السعي للإندماج في قطاعات إقتصادية حضرية لم يألف سكان المنطقة مزاولتها أو الطموح لتعلمها لسلوكهم نمط الترحال إلى فترة قريبة و كذلك لضعف الإمكانات الطبيعية و البشرية المحلية مما يجعل مثل هذه الأنشطة بدون عائد مادي معتبر.

جدول رقم (33) : إحصائيات السكان بمجمعة الرقاصة في الفترات (1977/1987/1998/2008):

الفترات الإحصائية	1977		1987		1998		2008	
	عدد السكان	عدد السكان	معدل النمو الحضري %	عدد السكان	معدل النمو الحضري %	عدد السكان	معدل النمو الحضري %	
مجمعة الرقاصة	1133	3016	10.25	4628	4.37	6288	3.11	

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء (ONS) + مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية بالرقاصة

لقد قدر عدد السكان 1977 بـ 1133 نسمة ليرتفع إلى: 3016 نسمة في إحصائيات سنة

1987 وكقراءة لهذا النمو السكاني لوحظ أن عدد السكان قد تضاعف ثلاث مرات تقريباً.

أما عن إحصائيات سنة 1998 قدر العدد بـ 4628 نسمة وهو ما يعني أن معامل النمو

السكاني حافظ على ارتفاعه لكن بنسبة أقل من الفترة الإحصائية السابقة .

بالنسبة لآخر عملية إحصاء سنة 2008 قدر عدد السكان بـ : 6288 نسمة أين سجلت زيادة سكانية بـ : 1660 نسمة و هي مساوية تقريبا للزيادة السكانية بالفترة الإحصائية السابقة-

في الفترة الإحصائية الثانية (1977-1987) : فقدر حجم السكان بـ : 3016 نسمة أي بنسبة 10.25 % و هذا يفسر أن هذه المرحلة شهدت تقاعما لظاهرة النزوح بشكل كبير للبدو الرحل نحو الاستقرار المؤقت بجوار المجموعة الريفية للرقاصة .

لكن في الفترة الإحصائية الثالثة (1987-1998) : قدر حجم السكان بـ : 4628 نسمة و هذا ما يشير إلى معامل نمو حضري يقدر بـ : 4.37% و هذا ما يعتبر انعكاسا للظروف الأمنية التي فرضت نزوحا نحو الإتجاه الى التجمعات الحضرية المتمثلة أساسا في مجعتي البيض و بوقطب لبعدها مجموعة الرقاصة عن محور الحركة الرئيسي المتمثل في الطريق الوطني رقم 6 أ الرابط بين بوقطب و البيض و كذلك نقص تأطيرها بالتغطية الأمنية اللازمة في هذه المرحلة الحرجة من المسار السياسي للدولة الجزائرية .

و في الفترة الإحصائية الرابعة (1998-2008) : يظهر أن حجم السكان قدر بـ :

6288 نسمة بمعامل نمو حضري قدر بـ : 3.11 % و هذا التراجع يفسر بتحسن الظروف

الأمنية و عودة السكان لتكييف نشاطهم الإقتصادي الأول المتمثل في رعي الغنم مع التوجه

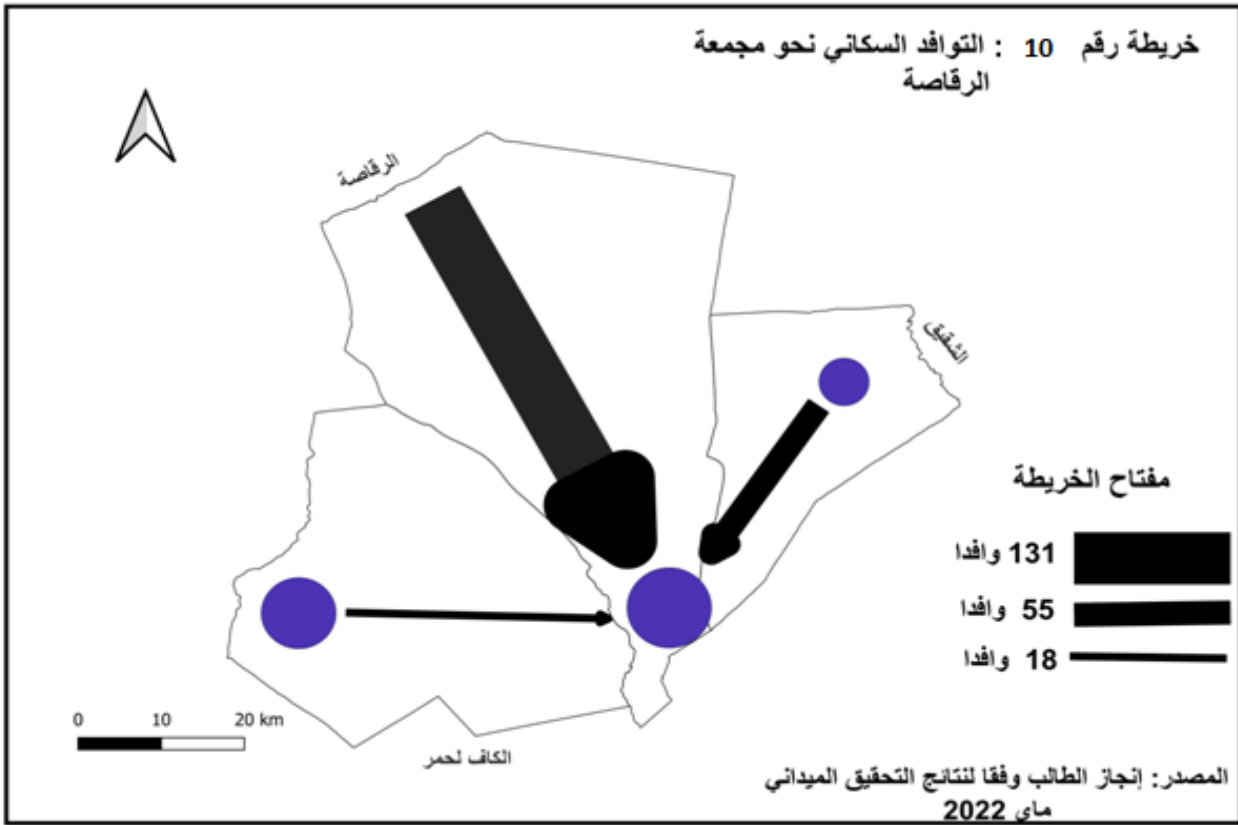
الجديد المتمثل في الإستقرار و السعي عن مردودية أفضل تتمثل في التحول الى ممارسة

الأنشطة الحضرية المتمثلة في القطاع الثالثي .

جدول رقم (34) : توزيع عينة الدراسة وفق متغير منطقة التوافد السكاني الى مجمعة الرقاصة

البلديات	التكرار	النسبة %
الرقاصة	131	64.21%
الشقيق	55	11.22%
الكاف لحرمر	18	8.82%
مجموع	204	100%

المصدر : التحقيق الميداني ماي 2022



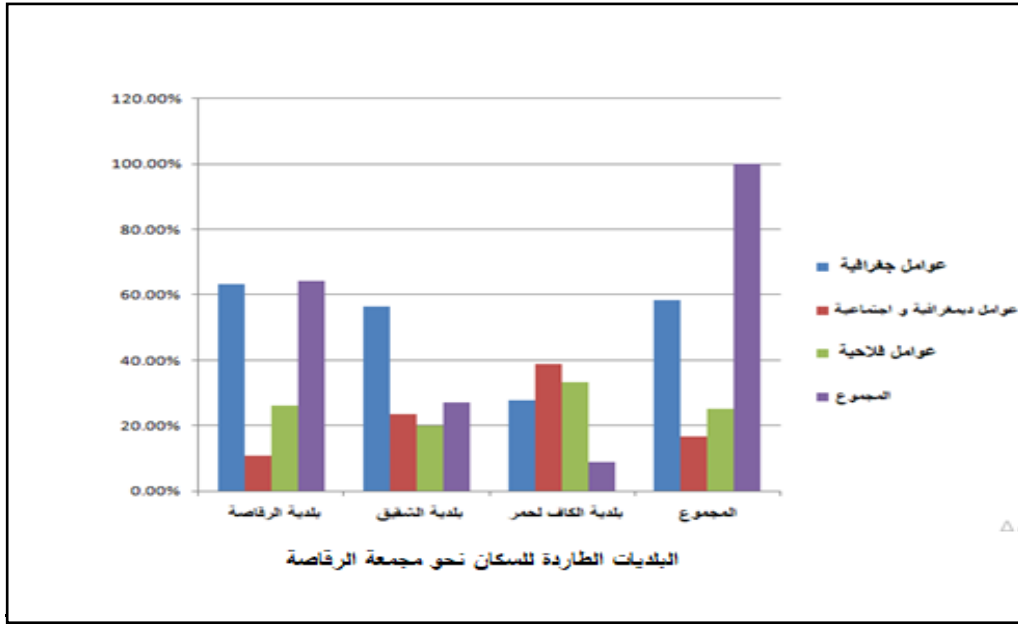
- بلدية الكاف لحرر بنسبة 8.82% أي بتكرار 18 مفردة من عينة الدراسة
 - يلاحظ أن النسبة الأكبر من المهاجرين تنحدر من البلديات المجاورة لبلدية الرقاصة و هي بلديات ريفية ذات فرص قليلة للعمل في القطاعات غير الفلاحية و كذلك تفتقر للتجهيزات الإدارية و الخدمية التي يحتاجها المواطن بشكل مستمر .
- إن علاقة عوامل الطرد و المكان الجغرافي توضحيات الجدول يتجه نحو ما يلي :

جدول رقم (35) : عوامل الطرد في مموعة الرقاصة

المجموع		عوامل فلاحية		عوامل ديمغرافية و اجتماعية		عوامل جغرافية		عوامل الطرد
النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	المكان الجغرافي
64.21%	131	25.95%	34	10.68%	14	63.35%	83	بلدية الرقاصة
26.96%	55	20%	11	23.63%	13	56.36%	31	بلدية الشقيق
8.82%	18	33.33%	06	38.88%	07	27.77%	05	بلدية الكاف لحرر
100%	204	25.00%	51	16.66%	34	58.33%	119	المجموع

المصدر : من مخرجات برنامج spss و بتصريف من الطالب

شكل رقم (07) : عوامل الطرد نحو مجمعة الرقاصة



المصدر : التحقيق الميداني ماي 2022

- نسبة 63.35 % من الإجابات كانت لدى مجوثي بلدية الرقاصة بسبب العوامل الجغرافية و بنسبة 25.95 % عوامل فلاحية ثم تليها نسبة : 10.68 % عوامل ديمغرافية و اجتماعية .
- نلاحظ أن عوامل الطرد (نزعة الهجرة) ترتبت أسبابها في بلدية الرقاصة ابتداء بالعوامل الجغرافية و ذلك لكون بلدية الرقاصة تقع جنوب الشط الشرقي في منأى عن الحركة التجارية و ما ينجر عن ذلك من ضعف لبنيتها التجارية و هو ما يتفاقم بالنظر إلى ضعف الوظائف الإدارية لأنها مجالها البلدي هامشي الموقع ثم يأتي بعد ذلك العامل الديمغرافي و الإجتماعي المتمثل في سعي السكان النازحين إلى إقامة علاقات اجتماعية و أسرية جديدة قد تكون مفتاح لنمط و فرص عمل جديدة لينتهي بالعامل الفلاحي .

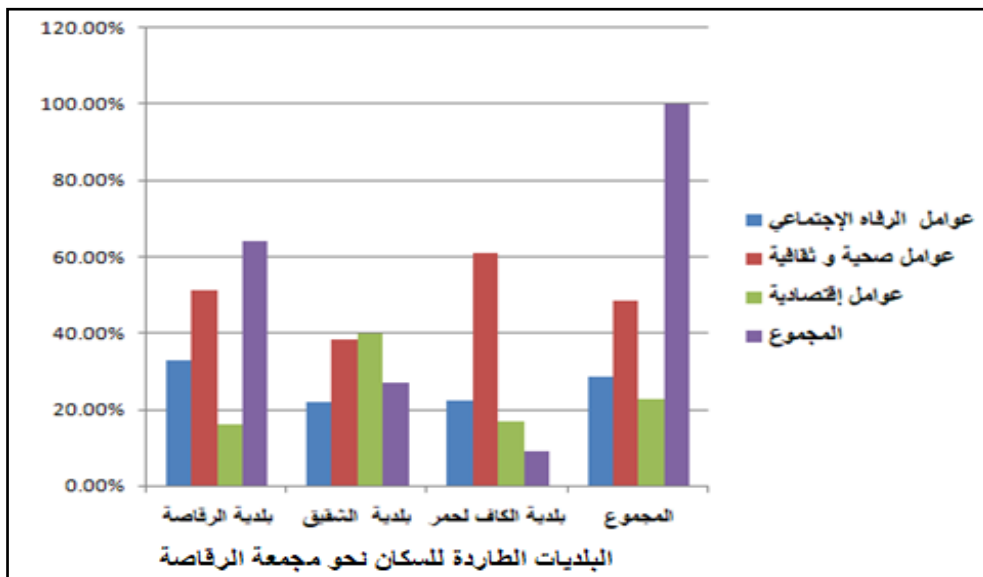
- و قد جاءت بلدية الشقيق في المرتبة الثانية من حيث عدد النازحين بنسبة 26.96 % الى
مجمعة الرقاصة و قد جاءت العوامل الجغرافية في الدرجة الأولى بنسبة 56.36 % ثم العوامل
الديمغرافية ثانيا بنسبة 23.63 % لتأتي أخيرا العوامل الفلاحية بنسبة 26.96 % .
- كما جاءت بلدية الكاف لحرر في الدرجة الثالثة من حيث نسبة النازحين لمجمعة الرقاصة
بنسبة 8.82 % و قد برزت العوامل الديمغرافية و الاجتماعية كأكثر العوامل تأثيرا في نزوح
السكان اتجاه مجمعة الرقاصة بنسبة 38.88 % أما فيما يخص العوامل الفلاحية التي جاءت
في المرتبة الثانية فتعكس حاجة سكان بلدية الكاف لحرر للبحث عن الإستقرار و أنماط العيش
مجاورة لشروط التمدن و التحضر .

جدول رقم (36) : عوامل الجذب اتجاه مجمعة الرقاصة

المجموع		عوامل إقتصادية		عوامل صحية و ثقافية		عوامل الرفاه الإجتماعي		عوامل الطرد
النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	المكان الجغرافي
64.21%	131	16.03%	21	51.14%	67	32.82%	43	بلدية الرقاصة
26.96%	55	40.00%	22	38.18%	21	21.81%	12	بلدية الشقيق
8.82%	18	16.66%	3	61.11%	11	22.22%	4	بلدية الكاف لحر
100%	204	22.54%	46	48.52%	99	28.43%	58	المجموع

المصدر: مخرجات برنامج SPSS + تصريف الطالب

شكل رقم (08) : عوامل الجذب نحو مجمعة الرقاصة



المصدر : التحقيق الميداني ماي 2022

التجهيزات عنصر أساسي للنزوح الريفي اتجاه مدينة الرقاصة :

تحتل مجمعة الرقاصة الرتبة الرابعة ضمن السلمية الحضرية لولاية البيض و هو ما أهلها

لتكون ذات أولوية نسبية في توطين التجهيزات العامة و النوعية و بالتالي تشكيل ثقل

إستقطابي جاذب للسكان من المجالات الريفية و البدوية المحيطة بها .

التجهيزات التربوية :

جدول رقم (37): توزيع المدارس الإبتدائية في دائرة الرقاصة

2018			2010			2003			
معدل شغل القسم	عدد التلاميذ	عدد المؤسسات	معدل شغل القسم	عدد التلاميذ	عدد المؤسسات	معدل شغل القسم	عدد التلاميذ	عدد المؤسسات	
33.30	1565	7	29.38	999	5	35.19	1267	3	الرقاصة
38.06	609	2	28.00	420	2	37.17	446	2	الشقيق
40.10	1564	5	33.00	990	5	32.67	980	4	الكاف لحر

المصدر: موناوغرافيات ولاية البيض 2018/2010/2003 مديرية البرمجة و متابعة الميزانية

غير أن هذا التجهيز لم يكن بصفة عادلة فمجمعة الرقاصة استحوذت على أكثر من نصف

المدارس الجديدة بنسبة 57.14 % ، رغم أنها أحسن حالا من مجمعات البلديات التابعة لها

إداريا مثل عين الشقيق بمعدل شغل القسم 38.06 تلميذ الكاف لحر ب 40.10 و قد يرجع

هذا التوزيع الى العدد المحدود من المنشآت التربوية الممنوحة للولاية من الوصاية المركزية و

بالتالي يتم توطينها في المراكز العمرانية الأكثر سكانا .

التجهيزات الصحية :

جدول رقم (38): توزيع التجهيزات الصحية عبر مجال النفوذ المباشر لمدينة الرقاصة

2018			2010			2003			
عيادة متعددة الخدمات	مستشفى	قاعة علاج	عيادة متعددة الخدمات	مستشفى	قاعة علاج	عيادة متعددة الخدمات	مستشفى	قاعة علاج	
1	//	2	1	//	//	1	//	//	الرقاصة
1	//	1	1	//	1	//	//	1	الكاف لحمر
//	//	1	//	//	1	//	//	//	الشقيق
2	//	4	2	//	2	1	1	1	المجموع

المصدر : مونوغرافيات ولاية البيض 2018/2010/2003 مديرية البرمجة و متابعة الميزانية

يلاحظ من الجدول السابق العدد القليل من التجهيزات الصحية المنجزة في دائرة الرقاصة و ذلك

نظرا لخصوصية التجهيزات الطبية من الناحية التقنية و قلة الإطارات الطبية بالمنطقة السهبية

عموما كما أن دائرة الرقاصة تحتل الدرجة الرابعة من حيث الرتبة الحضرية و تخضع للتأثير

المباشر لمجمعتي البيض و بوقطب بالدرجة الأولى في المجال الصحي .

جدول رقم (39): تطور الشغل حسب قطاعات النشاطات الاقتصادية في مجموعة الرقاصة

2018		2010		2003		قطاعية
النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	النشاطات الاقتصادية
64.03	3000	66.86	2490	63.00	1863	القطاع الأولي
11.78	552	16.80	626	15.15	448	القطاع الثانوي
24.18	1133	16.32	608	21.84	646	القطاع الثالثي

المصدر: مونتوغرافيات ولاية البيض 2018/2010/2003 مديرية البرمجة و متابعة الميزانية.

يلاحظ من الجدول السابق أن القطاع الأولي بقي مهيمنا على التركيبة السوسيو مهنية لمجموعة الرقاصة بينما بقي القطاعان الثانوي و الثالثي يتراوحان مكانهما مع تحسن طفيف في نسبة العمالة بالقطاع الثالثي على حساب القطاع الثانوي و هو ما يفسر بتمسك السكان بالنشاط التقليدي المتمثل في تربية الماشية مع تبني استراتيجيات أخرى لممارسته لعل أهمها تقسيم العائلة الى جزأين أحدهما يهتم بالماشية في المجال الريفي البدوي و الآخر يستقر في مجموعة الرقاصة و يقوم بتدريس الأبناء و ممارسة نشاطات إقتصادية أخرى مثل العمل في ورشات البناء أو التجارة .

خلاصة الفصل :

أفرزت نتائج الدراسة إلى أن عوامل الجذب و عوامل الطرد وفق مفهوم الديناميكية المجالية للسكان ضمن مجموعة بوقطب و مجموعة البيض و مجموعة الرقاصة تخضع لعدة معطيات و مؤشرات تمثلت فيما يلي :

المؤشرات الاقتصادية :

حكمت التجهيزات و التخطيطات المنتهجة ضمن مجموعة بوقطب و مجموعة البيض و مجموعة الرقاصة كان التركيز فيها على رفع وتيرة النشاط في القطاع الثالثي (الإدارة ، التجارة) على حساب القطاعات الأخرى.

المؤشرات الحضرية :

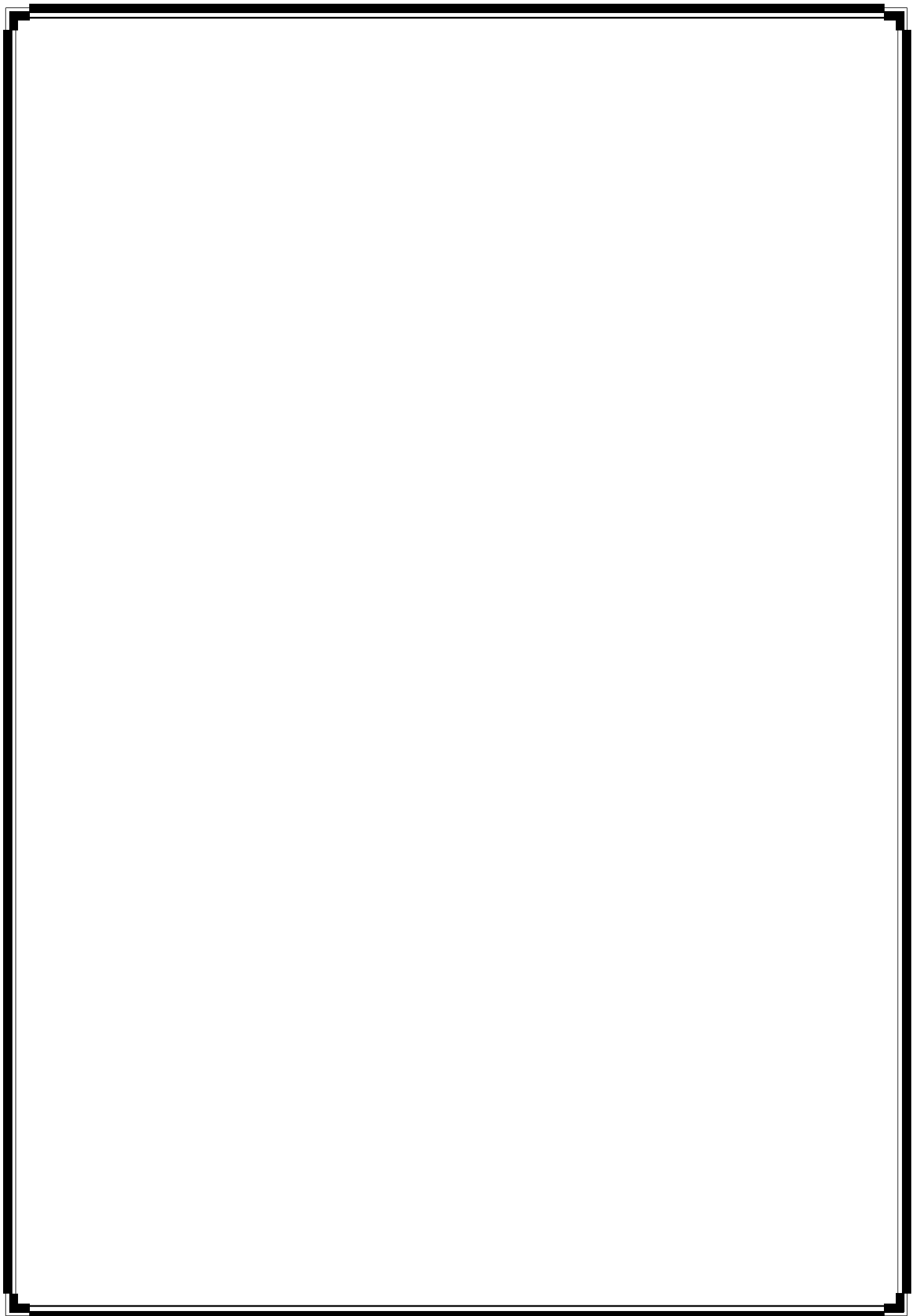
-توسع مدينة بوقطب باتجاه احتواء المجمعات السكنية الثانوية (قرية الحاج بوحوص) بوتيرة أسرع مما هو متوقع في المخطط التوجيهي للتعوير PDAU
-استحداث برامج في صيغة التجزئة الإجتماعية و قرب مجمعات السكن الريفي من محيط مجموعة بوقطب مما جعل النازحين إليها يستفيدون من التجهيزات و المرافق كضرورة لإدماجهم في النظام الحضري .

المؤشرات الديمغرافية و الاجتماعية :

- نزوح عروش غير أصلية باتجاه مجموعة بوقطب و مجموعة البيض و مجموعة الرقاصة مما أدى إلى زيادة معدل الطلب على السكن الإجتماعي ، و ضرورة الإستفادة من المرافق التعليمية و الصحية

الفصل الرابع

الظاهرة الحضرية بولاية البيض
النشأة و التطور



4-1 تمهيد :

عرفت المنطقة السهبية الغربية التحضر أو الإستقرار (Sédentarisation) عبر موجات استقرار متباعدة تاريخيا إلا أن هذه الموجات تشترك فيما بينها في السياقات المسببة لها و قد كان للعاملين الجغرافي و السياسي الدور الأهم في إحداث تغيير نمط استغلال المجال السهبي الغربي .

المياه و المبادلات التجارية عوامل توطن القصور على شريط الأطلس الصحراوي :

تعتبر مواقع القصور على سفوح الأطلس الصحراوي مفترق الطرق بين مناطق الهضاب العليا و المناطق الصحراوية فهي بذلك نقطة الالتقاء بين البدو الرحل و تجار المناطق الصحراوية أثناء مواسم الترحل و المواسم الدينية حيث تتم المبادلات التجارية في مختلف السلع الخاصة بكل إقليم إلا أن المواضيع يتم تحديدها تبعا لوفرة المياه ضمن هذا الشريط فالمياه عامل الإستقرار الجوهري إذ عليه قامت المساحات الخضراء (النخيل) و غيرها من المنتجات الفلاحية و الإنتاج الحيواني الخاص بالقصور .

جدول رقم (40) : قصور ولاية البيض

البلدية	القصر	بعد البلدية عن مقر الولاية	موقعه اتجاه البلدية
بوسنغون	قصر قديم (مرمم)	160 كلم	مقر البلدية
الشلالة	قصر قديم (مرمم)	160 كلم	مقر البلدية
الغاسول	قصر قديم	45 كلم	مقر البلدية
أربوات	الفوقاني والتحتاني (في إطار الترميم)	110 كلم	مقر البلدية
برزيونة	قصر بنت الحنص (هدم)	90 كلم	مقر البلدية
الكرادة	القصر مردوم	80 كلم	مقر البلدية
استين	قصر قديم	30 كلم	مقر البلدية
بورغلام	قصر قديم (متآثر)	60 كلم	مقر البلدية

المصدر: دحمون م ، 2005

التحكم السياسي و الإقتصادي بالمنطقة دافع الإستعمار الفرنسي لتغيير آليات النشاط الرعوي و

الملكية الجماعية للأراضي :

إستهدف الإستعمار الفرنسي نمط الإستغلال التقليدي للمجال السهبي المتمثل في البداوة و الترحال

من أجل التحكم بالموارد الإقتصادية للمنطقة المتمثل في نبات الحلفاء أساسا (مجموعة بوقطب) و

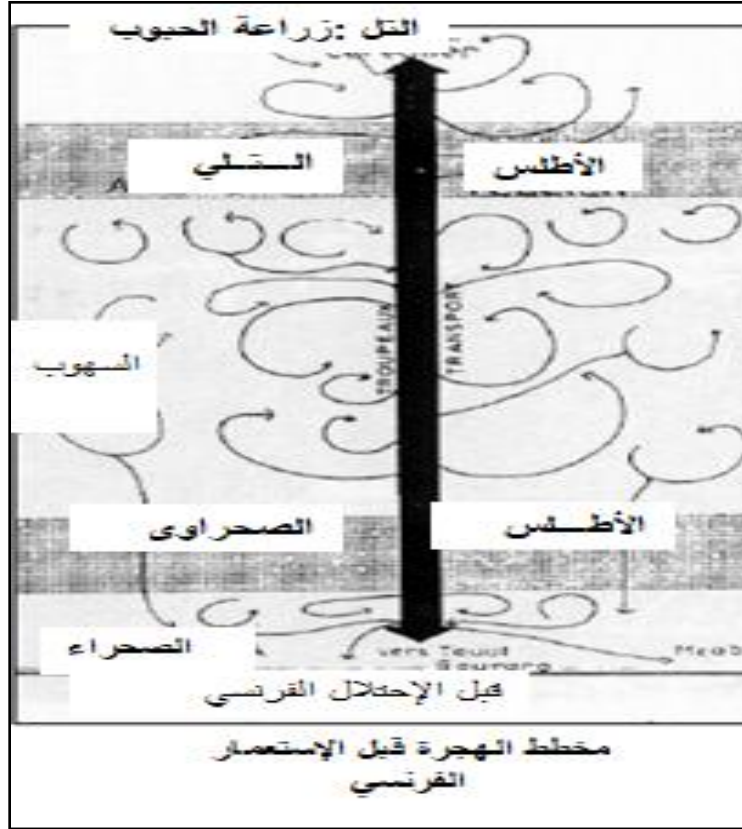
كذلك الحد من فعالية الهجمات التي ينفذها الرحل على الجنود الفرنسيين عبر عدة أدوات تنظيمية

لعل أهمها :

أولاً . قوانين خاصة بالترحال : تم إصدار تعليمات تمنع البدو من الترحل خارج المنطقة السهبية نحو المنطقة التالية التي سيطر عليها المعمرون تدريجياً و بالتالي تم تحجير القطيع داخل المنطقة السهبية مما يؤدي إلى صعوبة تجدد مواردها و بالتالي تناقص رؤوس الأغنام و البحث عن الإستقرار و العمل الأجرى عند المعمرى بالمجمعات السهبية الناشئة (مجمعة البيض).

ثانياً . قوانين تتعلق بالملكية العقارية : تم إصدار قوانين تهدف إلى تغيير نمط الإستغلال الجماعي للملكية العقارية *senatus consulte* إلا أنها قسمت على مستوى قبلي عرشي في بادئ الأمر نظراً لخصوصية المنطقة الإجتماعية و شساعة مساحتها و بالتالي تم تكسير التضامن بين العروش بل و التنافس بينها على المراعي و قد كان هذا الإجراء متمماً للإجراء الأول في تدمير إنتاجية المراعي السهبية و بالتالي تسريع عملية استقرار السكان و تحويلهم نحو النشاط الأجرى في المجمعات السهبية .

شكل (09) : مخطط الترحال لسكان المنطقة قبل الإستعمار الفرنسي



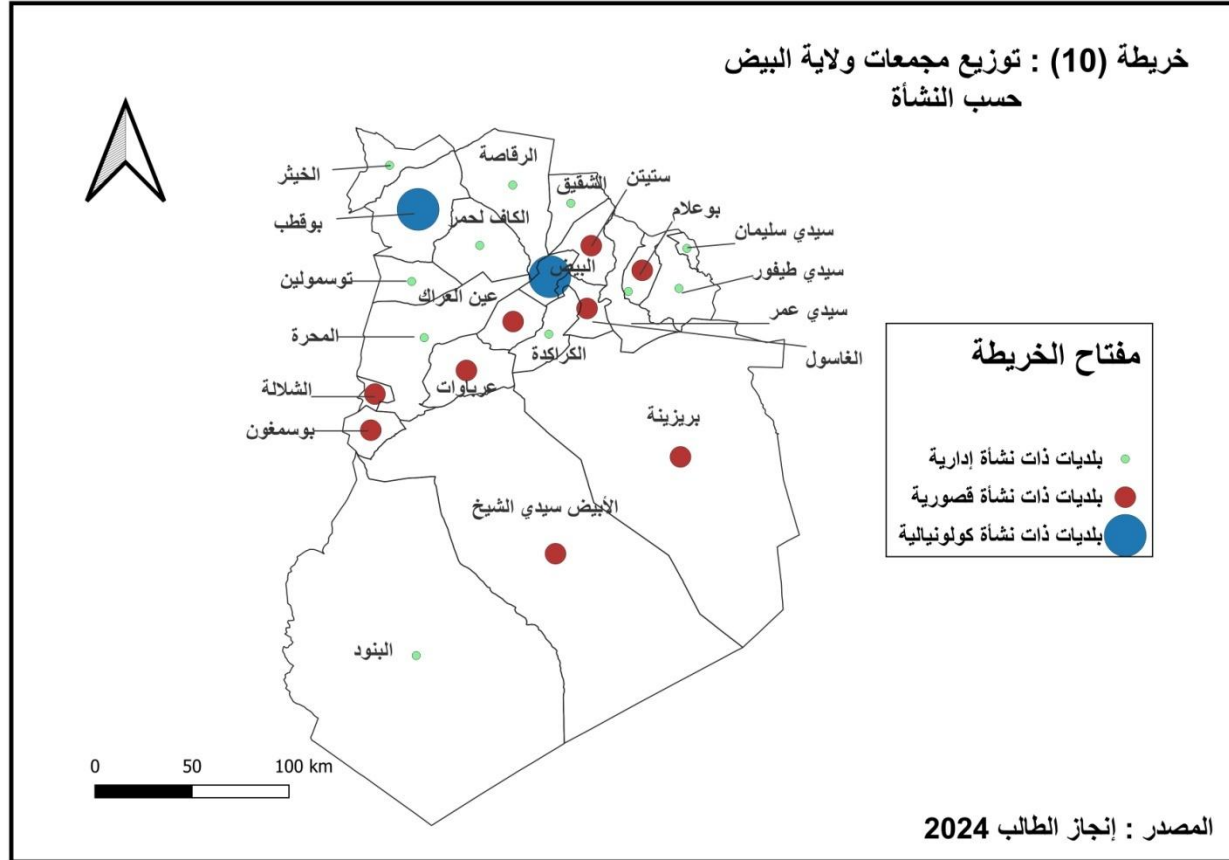
المصدر : كودارك 1979

إستقرار السكان آلية ضرورية لكل عملية تنموية بالمنطقة : التقسيم الإداري لسنة 1984 أداة

لإنشاء شبكة من المجمعات الريفية :

عزت السلطات الجزائرية التأخر التنموي للمنطقة مقارنة بباقي المناطق إلى نمط الترحال الذي يمارسه السكان فهو حسب رأي المسيرين المركزيين سبب الصعوبات التي تتخل تنفيذ البرامج التنموية و من أجل تغييره وجب توطين السكان عن طريق توفير الخدمات و العمل الحكومي

الأجري عن طريق توزيع عدد معتبر من المراكز الإدارية و تجهيزها بالمرافق التعليمية و الصحية و الثقافية تدريجيا لإحداث ديناميكية سوسيواقتصادية بالمنطقة.



4 2 القصور : نموذج لتكيف السكان الأصليين مع الظروف المناخية الصعبة

تحتل المنطقة قبل الصحراوية (Pré-saharienne) المساحة الأكبر من ولاية البيض و هي منطقة قاحلة جافة تتميز بانخفاض هطول الأمطار وارتفاع درجات الحرارة و هو ما يجعل العيش في مثل هذه بيئة جافة ذات الظروف المناخية القاسية صعبا للغاية إذا لم يتم استعمال التقنيات

المعمارية الملائمة . بفضل براعة المحليين ومعرفتهم الجيدة للواحة ، شهد بناء القصور تطورا غير عادي في هذه المنطقة على غرار باقي مناطق الصحراء الشاسعة (بن يوسف ، 2010).

من المفارقات أن هذه المنطقة لطالما كانت مرغوبة إذ شهدت إنشاء العديد من المستوطنات البشرية والقصور والواحات والمدن المتميزة بالبساطة والإبداع بالإضافة إلى براعة تقنية لا يمكن إنكارها في ميدان استخدام مواد البناء المحلية و ممارسة البناء بحرفية عالية .

هذه القصور ذات هيكل معقدة للغاية فهي عبارة عن بيئة مندمجة مع محيطها المباشر و تتمتع بالخصائص الآتية بشكل ملفت :

- مستوى عالي من التقنيات للتكيف مع العديد من الظروف القاسية العائدة بالأساس إلى هشاشة المناخ الجاف والقاحل .

- غياب القيود التي تعترض الإدارة الحسنة و التنمية المثلى للموارد مع شعور عال باحترام الإنسان للطبيعة و مقوماتها التي هي أثمن في مثل هذا المحيط .

تعتبر القصور تراثا هاما يعكس هوية المجتمع الجزائري في هذه المنطقة و يشهد وجودها على وعي المجتمع بالحفاظ على هذا المكون الهام في بيئته من خلال إسناد قيمة إليه مما يعزز الحفاظ عليه و استمراريته للأجيال القادمة فهو يمثل رابطا قويا بين أجيال هذا المجتمع وقيمهم الحضارية مما يسمح دائما بتمييز هذه المنطقة إزاء باقي المنطق بخصائصها المحلية .

إلا أنه مع مرور الوقت و غياب سياسة ناجعة تجاه القصور بدأ هذا التراث بالتحول من بيئة جذابة إلى بيئة خربة و يعزى هذا لعدة أسباب أهمها :

• غياب سياسة متخصصة و هادفة لصيانة و ترميم القصور

• تراجع دور السكان المحليين و وعيهم في إدارة علاقتهم بالطبيعة

تتم عملية التدخل على منشآت القصور في غياب فهم جيد للسيرورة الوظيفية الشاملة لها . و هو

ما أدى إلى آثار وخيمة على النظام البيئي بأكمله في معظم الحالات بسبب انهيار البنى المحلية

(التغيرات الاجتماعية والاقتصادية) ، وعدم وجود أدوات تخطيط مكاني خاصة بهذا النوع من

المستوطنات البشرية (التحضر الفوضوي وأشكال الاستيطان المنفتحة) لعل أهم مظاهرها :

• إدخال تقنيات ومواد بناء جديدة غير مناسبة لطبيعة المنطقة القاحلة، واستجابة محتشمة من

جانب السلطات العامة لحماية الأنسجة القديمة المبنية إضافة ألى إنشاء هياكل أساسية تقنية

حضرية سيئة التصميم غالبا ما تعرض البيئة المبنية القديمة للضرر؛

- التآكل الناتج عن ديناميكية الاستيلاء على القصور التي هجرها السكان من طرف دخلاء أو

توطن البدو الرحل مما يؤدي إلى تدهور القصور الذي من شأنه أن يصل إلى اختفائها التام في

فترات لاحقة .

- الهجر التام لها و هو ما يؤدي إلى تدميرها تدريجيا ؛

وأخيرا إعادة هيكلتها التي تنفذ عموما بمساعدة الدولة المسؤولة عن إعادة إسكان السكان الذين تم إجلاؤهم من هذه المنشآت التراثية .



صورة رقم (02) : قصر بوسمنون



صورة رقم (01) : مسجد قصر بوسمنون

1-1 القصور ، مكون ارتكاز للنظام الواحي :

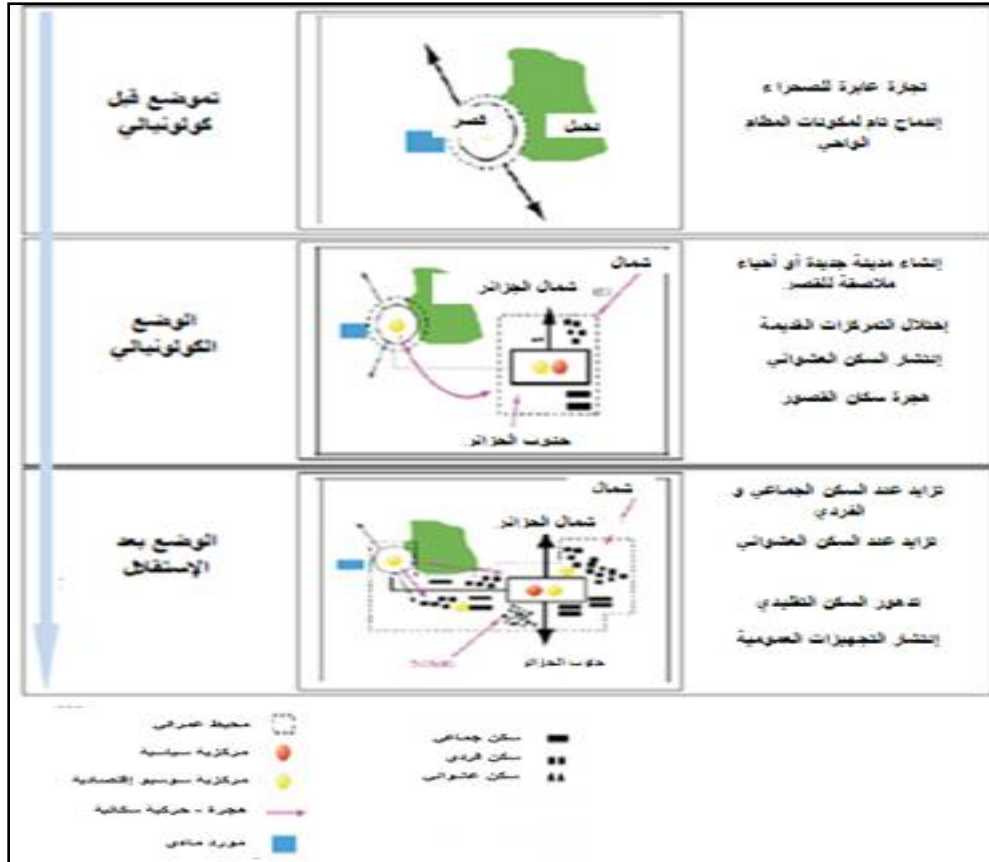
- تعريف القصر : يشير إلى ما هو قصير ومحدود أي مساحة محدودة لا يمكن الوصول إليها إلا لفئة معينة من الفئات الاجتماعية بمعنى أنها مساحة ضيقة ومحجوزة ، تقتصر على استخدام البعض . القصر و جمعه قصور هو عبارة عن مخزن للحبوب أو بالأحرى مجموعة من مخازن الحبوب المناسبة (صورة رقم (03) (موساوي ، 1994).



و بقراءة متعمقة و فاحصة للخصوصيات المحلية الجزائرية يعتبر مصطلح القصر مثيرا للذكريات فهو في كثير من المناطق تلك القرية المحصنة التي توحى بصورة ذهنية للمساكن عالية التركيز و المبنية من المواد التقليدية (الطوب أو التراب الممزوج بالتبن) . يتم تعريفه عادة كمجمع محمي بجدار (سور) سميك مرتفع مما يمثل انفصالا رمزيا عن العالم الخارجي و هو آلية لضمان الحماية ضد أي هجوم خارجي و تتم تقوية هذه الحماية بحفر خندق مملوء بالماء كحلقة من الأسوار . إن القصور ، إلى جانب الجانب المورفولوجي للمساكن التي يميزها التشابك الشديد ، هي التجسيد الذي تنعكس من خلاله حياة المجتمع بحيث يعبر أفراده عن أنفسهم بقوة و تماسك . يتفاعل القصر بطريقة ملموسة مع خصائص البيئات الجافة ، سواء في استخدام المواد (طوب ، تراب متبن) أو من ناحية مورفولوجية النسيج المبني (Allain، 2004) مما يسمح بالتهوية و تقليل

نفاذية أشعة الشمس إلى داخل المبنى و هو أمر متجذر تاريخيا في الشكل الحضري للقصر من خلال التسيير الداخلي للمجال متشابه نسبيا (Kouzmine,2007) .

شكل (10) : تطور المنطق التسييري للقصور عبر الفترات الزمنية



المصدر: (Kouzmine,2007)

1-2 نشأة القصور :

إن ندرة المراجع التاريخية المتعلقة بفترة إنشاء القصور والتي هي تقريبا بين القرن التاسع و القرن الثالث عشر الميلادي تعني أنه من المستبعد بالنسبة لنا تأريخ الفترة التي تم فيها إنشاء هذا النوع من المستوطنات .

إستنادا إلى قول العلامة ابن خلدون (1332-1406) قد يعود تاريخ القصور الأول إلى القرنين الأول والثاني قبل الميلاد وهي بلا شك تشكل تجسيدا بشكل تدريجي لظاهرة توطين البدو البربر في منطقة الأطلس الصحراوي .



صورة رقم (04) : القصر القديم بوسمغون (مديرية السياحة البيض)

1-2 المياه مورد جوهري في عملية تكوين القصر :

إذا كان الماء بدون شك مصدر الحياة الأول فإن غالبية الباحثين يتفقون أن الماء عامل يتدخل بأشكال متعددة في تحديد موقع وتنظيم وتطوير القصور و هي رؤية الجغرافي مارك كوت، أحد أهم المتخصصين في عالم الواحات خصوصا في الجزائر .

1-3 القصر إبداع بيومناخي وثقافي :

إن ضرورة التكيف والاندماج في المناخ الجاف و الطبيعة القاحلة للمنطقة هي الدافع الأول لنشأة القصر: "من الواضح أنه أولاً وقبل كل شيء إبداع بيومناخي " (كوت م ، 2010) فالشيء الملاحظ أن الممرات المغطاة والتجاويف و ما شابهها تعطي تجاوراً مشتركاً للمنازل و مكونات القصر الأخرى بالظلال .

يحتل الجانب الثقافي المرتبة الثانية و هو حجة دافع عنها العديد من الباحثين في صياغة نشأة القصور: "إن الحاجة إلى موطن مناخي حيوي مرتبط بالثقافة هي أصل القصور كما نعرفها" (كوت م ، 2010).

النماذج المبنية :

هندسة القصور هي نتيجة الخصائص الطبوغرافية للموقع الذي بنيت فيه. يمكننا التمييز بين:

- الأشكال التي تتكيف مع العناصر الطبوغرافية: الأشكال المستديرة ، الأشكال الممدودة ، إلخ.
- الأشكال المقاومة للتضاريس: و هي أشكال مستطيلة حادة مع ملاحظة وجود تشابهات في الكثير من الحالات ، يربط كوت م. شكل القصور بعوامل مختلفة

كتوافق الأشكال المستديرة مع مادة معينة مثل الحجر للمناطق الناطقة بالبربرية من أجل التكيف مع التضاريس فيما تتوافق الأشكال المربعة مع استخدام الطين والأرض والقصور الحديثة في المناطق الناطقة بالعربية .

1-4 مورفولوجيا ومكونات القصور :

تعتبر عالمية النموذج أهم خاصية من خصائص القصور بينما يتجلى التنوع في التفاصيل التي تتضمن التعديلات المحلية والتاريخية. يبتزم القصر وفقا لمبدأ يتم فيه تمييز المستويات المختلفة لتملك و استعمال الفضاء العام. (Djeradi، 2012) .

- المبنى : هو كل مبنى ذو استعمال سكني أو عام .

الوحدة الحضرية: اتحاد عدة مبان منظمة على طول محور (زقاق) أو حول ساحة (رهبة) مشكلة بذلك وحدة مستقلة تمتلكها المجموعة .

المدينة (القصر) : مجموعة من الوحدات الحضرية متشابكة عبر نظام هرمي، مشكلة بذلك المركز الحضري الذي يؤوي المجتمع .

الإقليم: كل القصور المتوزعة (بشكل عام) وفقا للمبادئ المورفولوجية المشتركة والتي تجمعها العديد من الأحداث المهمة (التاريخ) ، تحدد في إطار موحد و منظم العلاقات التبادلية بين مختلف القصور في المنطقة (موساوي ، 1994).

إن القصر هو منشأة تجمعية نوعية ، تتميز بشكل حضري تقليدي محصن . تتبع فيه المباني نفس النمط المعماري . مجموعة منازل موزعة على الطابق الأرضي ونادرا ما تتجاوز الى الطابق العلوي تتمحور حول فناء داخلي و انطلاقا مما سبق يمكن وصف القصر على النحو التالي: هو شكل أفقي مضغوط ، بلون التراب ، يرتبط مباشرة بمساحة خضراء هي بستان النخيل .

تعتبر تحصينات القصور من بين السمات الرئيسية و بعيدا عن كونها دليلا عسكريا ، يمكن أن تكون الجدران نتيجة لعقلية جماعية حيث يرمز النظام إلى الحدود المادية. يمكن أن تشكل مرفقات القصور حدودا تحدد العالم المنظم من العالم الفوضوي (J Échallier ، 1973). بالتأكيد ، تم سرد العديد من القصص حول الجانب العسكري بسبب وجود هذه الأسوار. وهذه المستوطنات البشرية أبعد ما تكون عن أن تكون لها وظيفة دفاعية بحتة.

1-5 العمارة القصورية :

يتميز القصر بشكل أفقي مضغوط بلون التراب يلتصق مباشرة بمساحة خضراء كامتداد له و هي بستان النخيل. الطابع الأفقي هو الميزة الأساسية في المنشآت القصورية ، هاته الميزة التي تجلب التوسع و ترفض الكبرياء الذي يميز البناء العمودي .

العمارة القصورية هي نتاج معرفة شعبية تغذيها الحياة اليومية والبيئة والعبقرية المحلية وليس إنتاج النخبة . تعبر هذه الخصوصية و التفرد عن القيود البيئية والقيم الحضارية المحلية. لأن استجابة العقل ، حصريا للنظم الإيكولوجية والقيود البيئية تعني الخضوع لإغواء الخطاب العقلاني الذي يفصل الجسد والعقل إلى كيانين متميزين .



صورة (05) : أفقية و تراسس البنايات بقصر بوسمغون

يمثل شكل المنزل القصورى التقليدي عنصرا مميذا للتنظيم المكاني و مورفولوجية الواحات. لا يزال اليوم ماثلا في العديد من المناطق الصحراوية . و هي دالة إلى وقتنا الحالي على السيورة الوظيفية و منطقت العلاقات الإجتماعية المهيكلية للمجتمع القصورى آنذاك .

أنماط القصور :

إن نظرة سطحية عامة للقصور القصور تظهر لنا أنها متشابهة فهي هذه التجمعات الأفقية المتراسة التي تنتشر هنا و هناك بداية من جبال الأطلس الصحراوي وصولا للصحراء الكبرى ، ولكن تفحصها عن كثب يبين أن لكل قصر تصنيفه الخاص ، اعتمادا على العوامل المورفولوجية

للموقع ، والعوامل الثقافية للسكان ، والعوامل المناخية. بناء على بحث فرنسوا كوميناردي الذي صنف القصور إلى نوعين رئيسيين: القصر الجبلي والقصر الصحراوي.

القصر الجبلي :

قد لا يكون لهذا النوع من القصور جدار اعتمادا على الحماية التي يوفرها الموقع إلا أن المنازل بارتفاع طابق أو طابقين ، وأحيانا أكثر. يقدم القصر نفسه للمنظر الخارجي عبر سلسلة من المدرجات ، مع نظام من الأزقة التي تفتح للخارج من خلال بوابة رئيسية . وهي مجهزة بالمرافق الاجتماعية مثل المسجد والساحة ومخازن الحبوب المشتركة .

القصر الصحراوي :

هو النموذج الأصلي للتجمعات السكانية في المناطق الصحراوية عادة ما يكون هذا القصر في شكل مربع أو مستطيل أحيانا نادرة في شكل دائري . محاط بسياج مستمر خال من الفتحات و مزود بأبراج مراقبة في الزوايا كما أنه مثقوب ببوابة واحدة أو أكثر تضمن الاتصال بالعالم الخارجي.

عند مدخل البوابات يوجد رواق مغطى في كثير من الأحيان يسمى (سقيفة) . فهو بذلك ممشى مظلل به مقاعد حجرية أو طينية على جانبي الزقاق تستخدم للراحة والاجتماع والتحاور . تم تجهيز القصر بالمرافق الرئيسية للحياة الاجتماعية مثل المسجد أو الساحة أو الرحبة وغرفة التخزين . يتم تنظيم النسيج حول شبكة من الطرق المنتظمة في تشعبات ، والتي تترجم فروعها المختلفة للشبكة

تقسيم التجمع البشري والمجموعات الفرعية على المجال . تمتاز المساكن بالإستمرارية و التجاور بشكل عام من جانبيين أو ثلاثة.

العوامل الرئيسية لتحديد مواقع القصور :

عامل الماء : و هو العامل الرئيسي الذي حدد استيطان القصور وقاد السكان إلى التجمع إذ هو المصدر الأول للحياة في جميع أنحاء وجه الأرض ، ولكن بشكل أكثر محسوسية في المناطق الجافة . الوديان والآبار والفقار والقلعة والمياه الجوفية هي طبيعة نقاط المياه المختلفة التي تصادف في الصحاري (Hammoudi, 2014) كما أن ضرورة القيام بأعمال السقي ألجأت السكان إلى تجميع جهودهم لبناء قنوات الري اللازمة ، ولا يمكن لرجل واحد القيام بأعباء هذا الإلتزام . فهم عمل منوط بالمجتمع بأكمله ويمكن أن يستمر لأجيال ، حتى أعمال صيانة أنظمة الري المختلفة تحتاج دائما إلى جميع القوى المتاحة ، هذه هي حالة الفقارة

2 . عامل التبادلات التجارية : و هو العامل المحدد الثاني فقد لعبت المبادلات التجارية دورا

رئيسيا في تشكيل التجمعات الصحراوية فالطرق التي استخدمتها القوافل في الماضي تجاوزت مختلف التضاريس الوعرة كالعروق والسلاسل الجبلية وبعض المناطق التي كان من الصعب جدا عبورها .

العامل الديني: العامل الثالث المحدد هو الدين. فقد نجد أنه يمكن تنظيم تكتل أو عدة حول مبنى بسيط يتمثل في الزاوية ، والذي يمكن أن يصبح مزارا شهيرا و في مراحل متقدمة يمكن أن تتطور

وتصبح القصر ، أو حول المدارس القرآنية ، والشخصيات الدينية ، وهذه العناصر تجذب بقوة السكان الذين يرتبطون جدا بالمعتقدات الروحانية. ولعل أبرز مثال على ذلك هو قصر بوسمغون . عامل انعدام الأمن: أخيرا ، العامل الأخير هو انعدام الأمن الذي عاش فيه الأشخاص المستقرون منذ نهاية القرن الرابع. وفقا لدراسة آلان ريمي للموئل في البيئة الصحراوية ، يترتب على ذلك أن التاريخ ، وفقا للكتابات المتاحة والوثائق الشفوية ، يوضح مدى أهمية الأحداث التاريخية التي لعبت في إنشاء التجمعات وفي وفرة الموائل المشتتة. أجبر انعدام الأمن المطول هذا السكان على التركيز في التجمعات ، والتي يبدو أنها تعكس حاليا ذروة الحضارة الحضرية في الصحراء (حمودي ، 2014).

المواد المستخدمة في بناء القصر:

منازل القصر المبنية بالكامل من التراب (الطوب ، اللبن ، والطوب المجفف بالشمس) تتكون من طابق إلى طابقين. في بعض الحالات ، ترتفع المنازل لتشرف على الأسوار من أجل مراقبة المناطق المحيطة بشكل أفضل .

يبدو أن بناء المنازل عندما يتم بشكل عمودي يلبي الاحتياجات الأساسية لسكان الواحات وهي: حاجة اقتصادية (الاستخدام العقلاني للأراضي الصالحة للزراعة التي تعد موردا حيويا نادرا جدا) ؛

الحاجة إلى التكيف مع المناخ الصحراوي القاسي للغاية مع وجود اختلافات كبيرة في درجات الحرارة بين النهار والليل وبين الشتاء والصيف. بالإضافة إلى ذلك ، نظرا لأن غالبية الواحات تحتوي على اسطبلات للعناية بالماشية ، فإن البناء الشاهق يوفر إمكانية تهوية أفضل للمنازل .

4 3 المورفولوجية الحضرية لبعض المجمعات السهبية : المكونات الطبيعية للموضع

محدد رئيسي للمخططات الحضرية

يقصد بخطة المدينة الشكل النهائي التي تظهر عليه المنطقة المبنية و شبكة الطرقات و يتعلق اختيارالخطة بموضع المدينة كوجود عنصر طبيعي عمراني (نهر أو طريق) كذلك يتعلق بوظيفة المدينة مثل المدن التجارية التي تحتفظ بالشارع الطويل لسهولة النقل و التنقل ونميز فيها :

- الخطة الشبكية أو الشطرنجية أو متساوية الأبعاد :

تعتمد هذه الخطة أساسا على تعامد شارعين رئيسيين هما : العمودي ويدعى الكاردو والأفقي ويدعى الديكامانيس وتعني المحور ومضاعفاته بينما الشوارع الفرعية الطولية والعرضية فهي موازية لهما مشكلة بذلك شبكة من التقسيمات في شكل لوحة شطرنج .

شائعة في العصور القديمة وخاصة العهد الروماني . واهم المدن التي امتازت بهذا النوع من الخطط نجد الإسكندرية التي وضعها دينوكرات ، وكذا توران وفلورانس بايطاليا ، نيويورك وشيكاغو، مدن المعمرين وضواحي المدن الحديثة.

إيجابياتها :

سهولة وضع الخطة .

سهولة تقسيم الأراضي إلى استخدامات مختلفة .

سرعة الفرز و بدقة للأشكال الهندسية الناجمة .

سهولة التوسع في جميع الاتجاهات .

سلبياتها :

صعوبة تطبيقها على المناطق المتضررة (المناطق الجبلية ذات الانحدار الشديد) .

عدم ملائمة شوارعها لعصر السيارات الحديث وما يتبعه من توقف مستمر .

الرؤية محجوبة عند مفترق الطرق وبالتالي تشكل خطر في حركة المرور .

الخطة الخطية (الشريطية) (Linéaire) :

وغالبا ما نجد هذا النوع من المدن التي نمت على ضفاف الأنهار والسواحل أو على طول طريق

تجاري ,وتسمى مثل هذه المدن بمدن الشارع الرئيسي cities of main – street

هذا النوع من التخطيط سلكه المخططون الروس في "ستالين غراد " إذ اقترح سنة 1955 المخطط

التالي :

-أن تكون المنازل في شكل مجموعات مستطيلة وموضوعة بشكل متوازي و متراص على مسافة

تقدر ب 2 كلم وفي الواجهة الأمامية يكون الشارع الرئيسي ذا حركة مرور كبيرة وطوله عشرات

الكيلومترات به المراكز التجارية والإدارية والصناعات وعلى مسافة كل كلم توجد محطة توقف لمعالجة سيولة الحركة و التنقل والوصول السهل إلى مختلف الخدمات والنشاطات .

إيجابياتها :

بساطة الشكل .

سهولة الحركة .

إمكانية النمو العمراني .

استيعاب اكبر للسكان .

سلبياتها :

صعوبة الوصول إلى المنطقة المركزية .

توزيع الخدمات على مسافة طويلة .

الخطة العضوية (organique) :

وغالبا ما نجد مثل هذا النوع في المدن العربية الإسلامية حيث تتركز هذه الخطة على التصفية

والتقليل و التخفيض من التدفق نحو الوحدة التجاورية التي تضم عدة وحدات سكنية بحيث لا

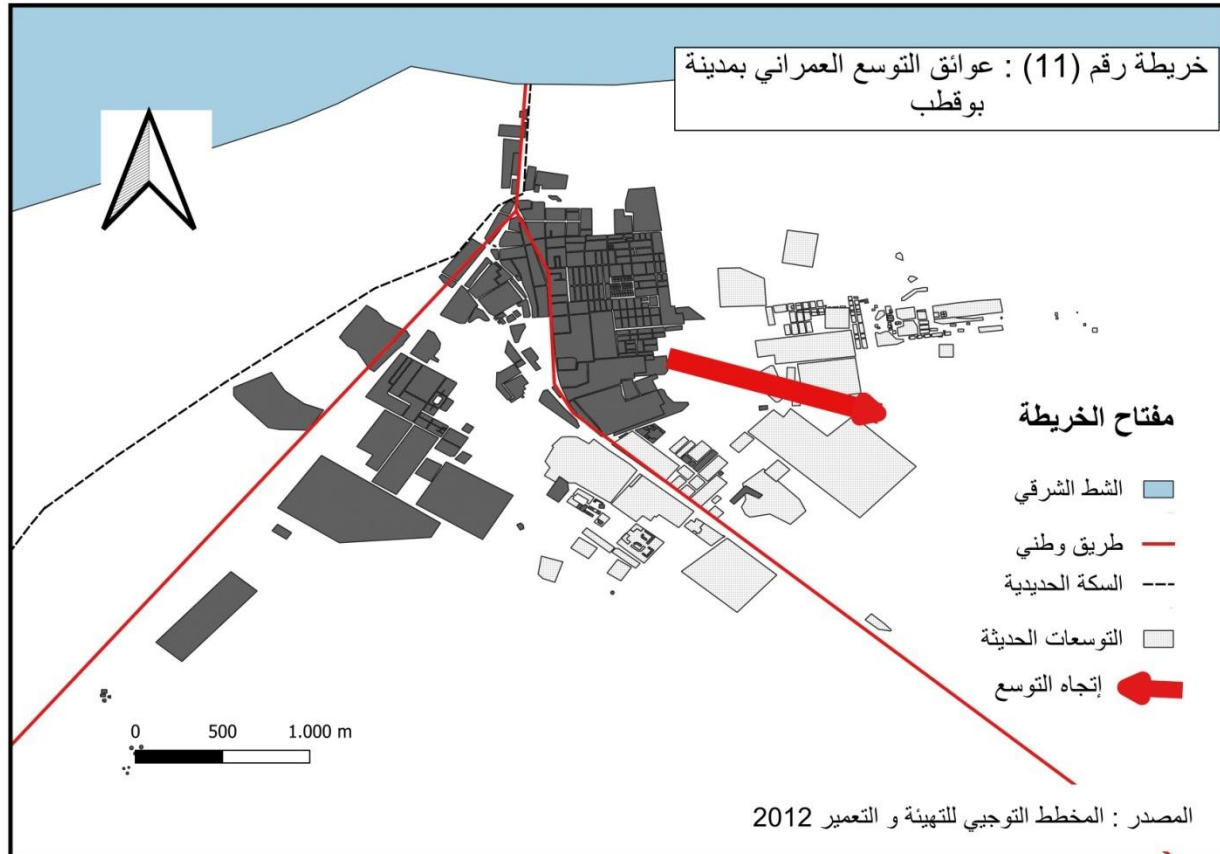
يستطيع أن يدخل إلى آخر نقطة (وحدة) داخل هذا النسيج إلا صاحب الوحدة السكنية أو احد

الأقرباء فهي في آن واحد تصفية للراجلين وكذا السيارات و غيرها . . . حيث نجد مثل هذا النوع

في المدن العتيقة كالقصبه , والقصور العتيقة , غرداية . . . الخ .

2 1 - مجمعة بوقطب: الخطة الشريطية نتاج تماهي التوسع مع الطريق الوطني رقم 6 :

يعتبر الشط الشرقي أكبر عائق فيزيائي طبيعي يحد توسع المدينة بصفة صارمة من جهة الشمال و الواد من جهة الغرب عائقا يبطئ من التوسع نحو الجهة الغربية و بالتالي كان التوسع نحو الجهة الجنوبية ضرورة لا خيارا إلا أن المنشآت البشرية مثل الطريق الوطني رقم 6 بفرعيه الرئيسي و الثانوي 6 أ كان لهما دور رئيسي في تبني التوسع الحضري للمخطط الشريطي لمدة طويلة من الزمن إلى أن تم التوجه نحو الشرق في التوسعات الجديدة التي أهمها الحي الجديد الناتج عن دمج قرية سيدي الحاج بوحوص بالنسيج الحضري القديم لمدينة بوقطب .



2-2 مجمعة البيض هيمنة الخطة الإشعاعية على المدينة :

الحي الكولونيالي نقطة الإنطلاق لمجمعة البيض :

تبننت مجمعة البيض الخطة الإشعاعية في توسعها و ذلك تحت تأثير عدة عوامل هي :

المكونات الطبيعية: فرضت عناصر الموضع متمثلة في جبلي بودرقة و كسال و كذا واد البيوض

الذي يقسم المدينة إلى نصفين نفسها في اتجاه توسع المدينة نحو الشمال الغربي .

المكونات البشرية : تمثلت أساسا في الطريق الوطني رقم 47 الرابط بين الجنوب الغربي و الشمال

الغربي إذ تم التوسع الحضري من خلاله لفترات زمنية طويلة .

المرحلة الأولى 1853-1880 : أول نواة إستعمارية على الضفة الغربية للواديين {واد الدفة واد

مريس} وذلك بإنشاء ثكنة عسكرية من قبل المستعمر الفرنسي يتمثل في مراقبة تحركات أولاد

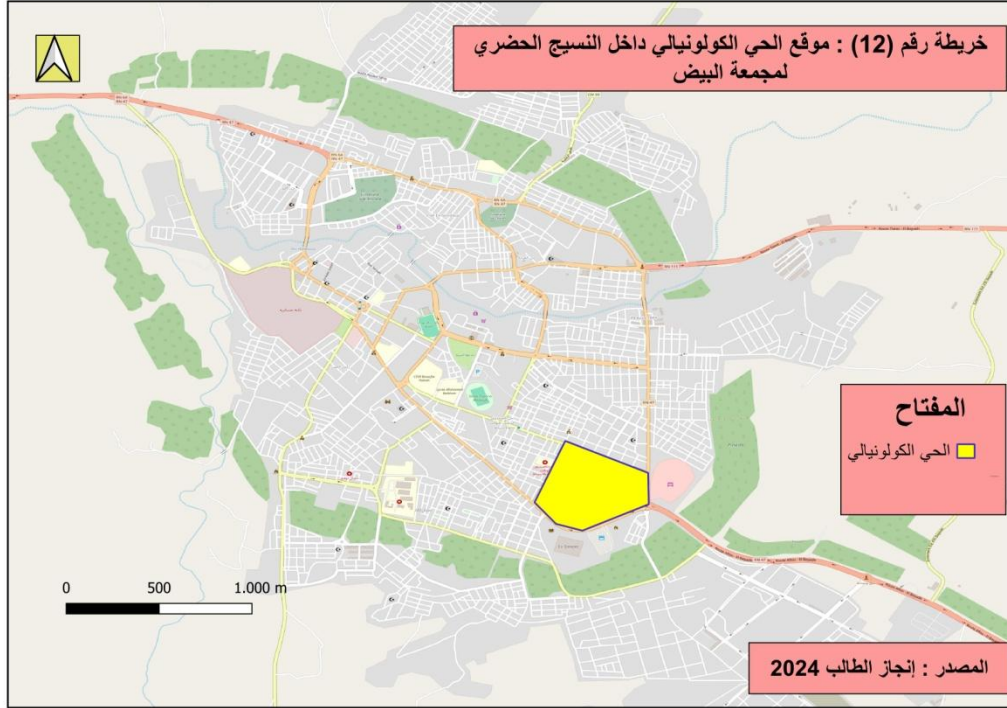
سيدي الشيخ تقدر المساحة ب 07 هكتار.

الحي الكولونيالي نقطة الإشعاع الأولى لمجمعة البيض : تم إنشاء الحي الكولونيالي في نهاية القرن

التاسع عشر بجوار الثكنة العسكرية من أجل إحكام السيطرة على المنطقة التي استمرت بها الثورات

الشعبية حتى مستهل القرن العشرين . و قد تم إنشاء عدة بساتين تابعة للمعمرين لممارسة النشاط

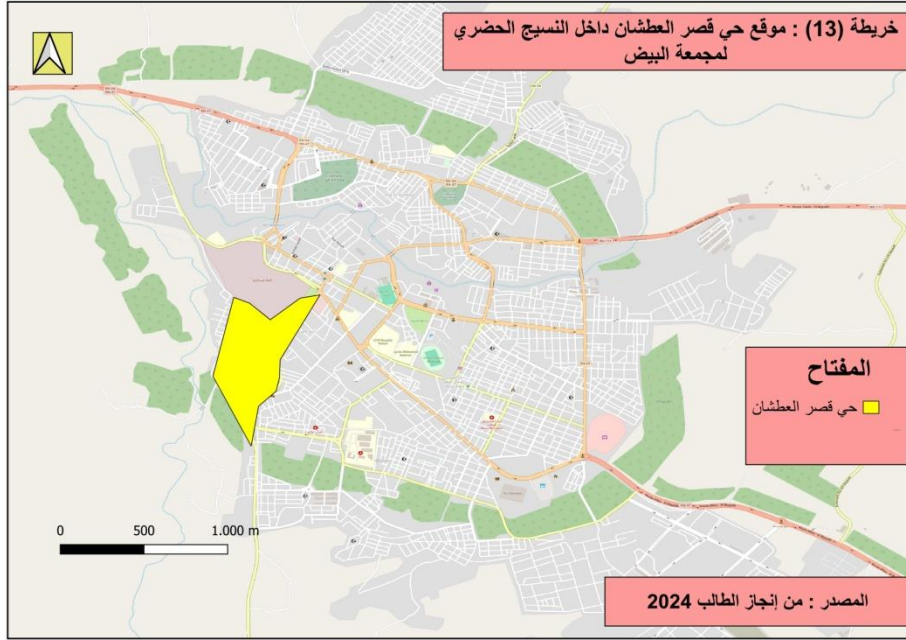
الفلاحي .



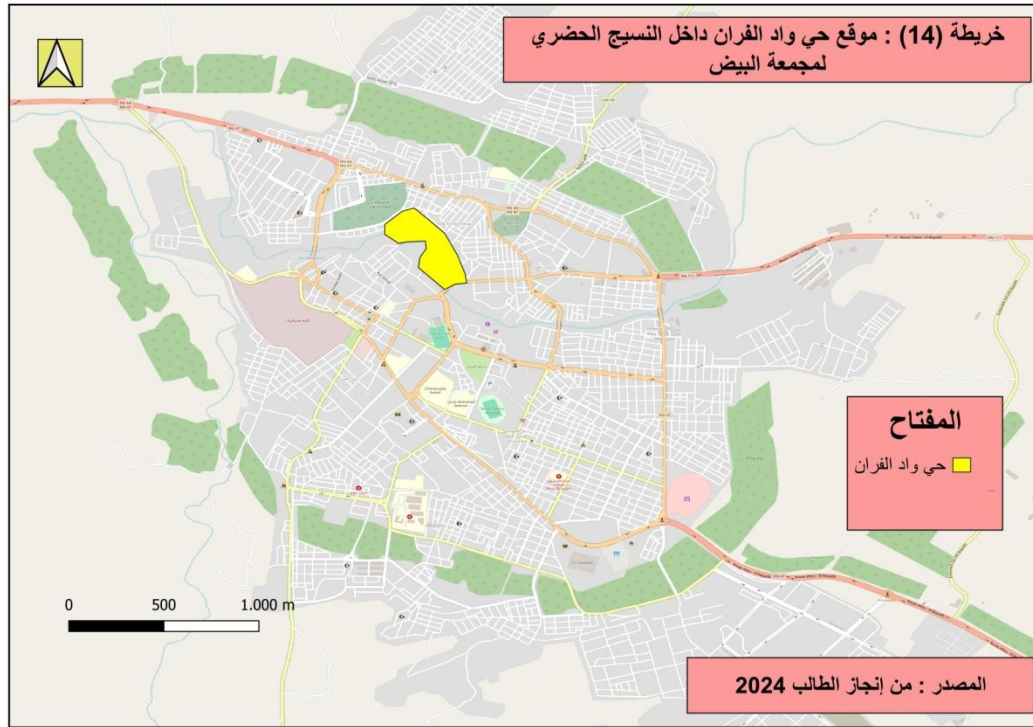
قصر العطشان : و هو عبارة عن امتداد للحى الكولونيالي و له نفس الخصائص المورفولوجية إلا

أنه مخصص للمكون المحلي من عروش الولاية للقيام بإدارة شؤون الأهالي في مختلف مناحي

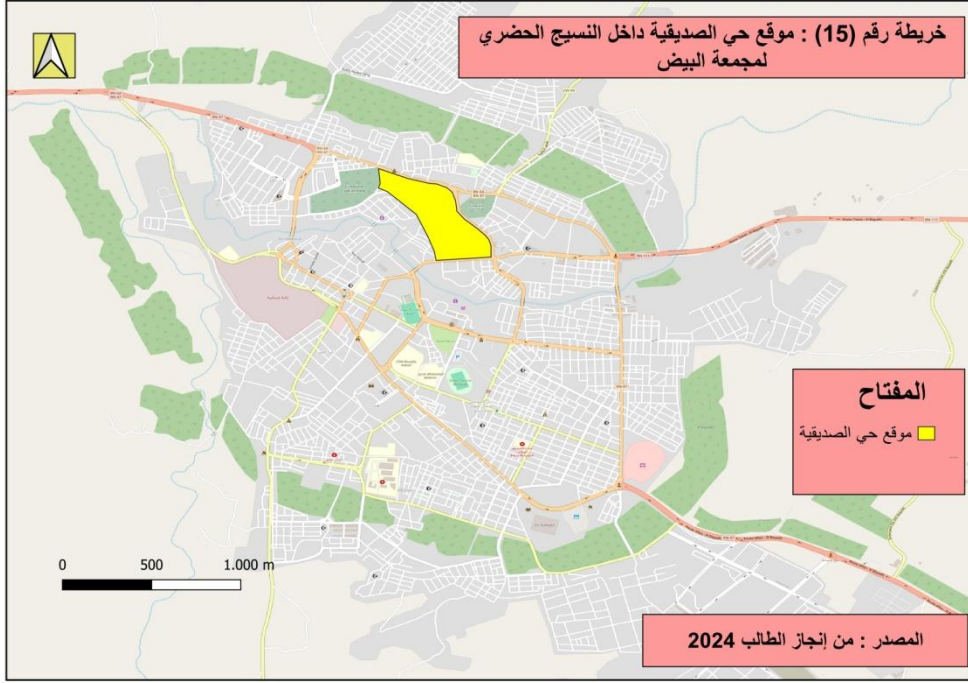
الحياة .



المرحلة الثانية 1880-1945 : تم إنشاء تجمع عمراني حي واد الفران وحي القرابة في الجهة الشرقية للنواة الأولى وقدرت المساحة حوالي 78.4 هكتار يتكون من طبقة البدو الرحل الذين نزحوا للمجمعة البيضية من جراء أوضاعهم الإقتصادية الصعبة لنفوق رؤوس أغنامهم مصدر عيشهم الوحيد و بالتالي لجأو لمجمعة البيض بحثا عن العمل الأجرى في القطاع الفلاحي أو قطاع البناء عند المعمرين .



المرحلة الثالثة 1945-1962: عرفت هذه الفترة ظهور حي الصديقية، حي اللوز في الجهة الشمالية مساحته تقدر ب 60.30 هكتار.



المرحلة الرابعة 1962 - 1984: أصبحت مدينة البيض مقر ولاية سنة 1984 حيث تم إنشاء حي السعادة و حي البهجة في الجهة الجنوبية بمساحة 98.4 هكتار وكذا السد الأخضر قدرت مساحته بـ 152.7 هكتار و ابتداء من هذه المرحلة ظهر تطور ملحوظ من حيث احترام قوانين التعمير و قواعد البناء و التي انعكست على استقامة الطرقات و إتقان واجهات المباني السكنية من حيث توحيد العلو و تنسيق الفتحات الخارجية .

صورة رقم (09) : شارع سكني بحي السعادة



المصدر : صورة ملتقطة من طرف الطالب 2024

المرحلة الخامسة 1984-1994: ظهور حي النصر في الجنوب الشرقي، حي الحياة وحي صلاح الدين في الجنوب وحي بن حمودة في الشرق وقدرت المساحة بـ 245.4 هكتار و هي نتيجة البرامج السكنية عبر صيغة التخصيصات الإجتماعية في شكلها الأول حيث كانت تحت تسيير البلديات .

المرحلة السادسة 1994-2014: شهدت في هذه الفترة ظهور حي أولاد يحي في الشمال وتوسعت المدينة في الإتجاه الجنوبي الشرقي للمحور المهيكل لطريق آفلو مع ظهور قطب تعليمي وقدرت المساحة بحوالي 482.1 هكتار و تميزت هذه الفترة مثل سابقتها بتغييرات هامة من حيث مورفولوجية السكن الفردي و التقنيات المستعملة في البناء و كذلك الظهور و بشكل ملحوظ للإستعمالات الوظيفية الأخرى للمساكن مثل التجارة و التخزين و الخدمات .

صورة رقم (10) : النمط الجديد للسكن في التحصينات الأخيرة



المصدر : صورة مأخوذة من طرف الطالب 2024

4 4 تطور مورفولوجية السكن الفردي بمدينة البيض :

1-4 أنماط السكن الفردي

1-1-4 السكن الفردي القديم:

كان ظهور هذا النمط خلال الفترة الاستعمارية و تعتبر أحياء واد الفران و عين المهبولة و القرابة التي شيدت من طرف السكان الأصليين الذين نزحوا من المجال الريفي المجاور بعد تآكل رؤوس أموالهم و هلاك مواشيهم (نتيجة للسياسات الإستعمارية الرامية لإعادة هيكلة المنطقة سوسيو إقتصادي) و شرعوا ببناء مساكن بوسائل بسيطة و مواد أولية متوفرة في أماكن قريبة كالحجرالذي

يتم جلبه من جبل بودرقة القريب من هذه الأحياء و الغرقة التي هي عبارة عن مزيج من الماء و التراب و القش و مستخلص الجير و الطوب النيء . يتميز هذا النمط السكني من الخارج بمستوى الإرتفاع المنخفض و الواجهة الصماء كما أن أغلبها تحتوي على المدخل فقط بدون نوافذ (و السقف المغطى بالقرميد) سقف مسطح أو مائل من جهة واحدة فقط .



4-1-2 السكن الفردي التقليدي المنظم:

ظهر هذا النمط من السكن أيضا إبان فترة الاستعمار الفرنسي ضمن أحياء سكنية برزت نتيجة توسع النواة الأولى للمدينة في عدة اتجاهات (حي برقام ،حي قصر العطشان .)... و هو مشابه للسكن الكولونيالي من حيث التنظيم و الشكل الخارجي للواجهة كما أن مواد البناء المستعملة هي مواد أولية محلية (الحجر المستصلح ،الجبس التقليدي، القرميد) أهم ما ميز السكن التقليدي بالمنظم

عن السكن القديم هو إضافة الفناء الداخلي أو ما يعرف بالحوش (Patio). الذي يتوسط المنزل و هو مقتبس من التصميم الداخلي للسكن الكولونيالي.



4-1-3 السكن الفردي الحديث :

في فترة الثمانينات ارتبطت التوسعات السكنية بمدينة البيض بظهور التحصيلات السكنية , من خلال سياسة الاحتياطات العقارية البلدية التي انتهجتها الدولة انطلاقا من الأمر الصادر 26 / 74 الذي يعطي للبلدية حق احتكار بيع القطع الأرضية الموجهة للبناء عن طريق التعاونيات العقارية إلا أن هذا التوجه في الإنتاج العقاري لم يستمر عبر إصدار قانون التوجيه العقاري رقم 25 - 90 الصادر في 18 نوفمبر 1990 الذي جرد البلديات من احتكار بيع أراضي وتوزيعها و اسند للوكالات العقارية عملية الانجاز و البيع , و بموجب استحداث وكالات محلية للتنظيم و

التسيير العقاري الحضري تم إنشاء الوكالة الولائية لتنظيم و التسيير العقاري الحضري لولاية البيض اثر القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 24 / 07 / 2004 بحيث شملت التجزئات التابعة للوكالة نوعين الترقوية و التي وجهت للفئات ذوي الدخل المرتفع , و التجزئات الاجتماعية الموجهة لفئات ذوي الدخل المحدود .

و يتركز هذا النمط في أحياء الصديقية و اللوز .



4-2. مستوى التحولات المورفولوجية :

تركزت التحولات الشكلية في نطاق دراستي البحثية على التغييرات و التحويلات التي مست حجم المبنى و الواجهات و المفردات الشكلية ذات البعد الرمزي في السكن الفردي و قد حددتها كالتالي :

3-1 حجم المبنى:

و ذلك من خلال التوسع العمودي للسكن بإضافة ما بين طابق الى أربع طوابق حسب استعمالات السكن و احتياجات و متطلبات مستخدميه .) و يكون بهدم السكن القديم كلياً و إعادة بنائه بطوابق متعددة حسب ما تقتضيه وظيفة السكن الجديدة أو المحافظة على شكل السكن السابق مع إضافة طابق أو أكثر حسب احتياجات مستعمليه.

أما بالنسبة للتوسع الأفقي عادة ما يكون بضم مساحة إضافية للسكن بطريقة قانونية أو غير قانونية أو من خلال الاستحواذ على مساحة خارجية تابعة للملكية العامة كبناء سور أو تسييجه كحديقة للبيت و هذا بغرض فصل حركة السكان عن أهل البيت و بهدف تحقيق الخصوصية البصرية .

2-4 الواجهات:

الواجهات السكنية هي ما يعطي الانطباع الأول عن البيئة المعمارية و العمرانية و الثقافية للمجتمع المحلي و تعكس الصورة البصرية للسكن و الحي و المدينة ككل فالتحول المورفولوجي من خلال التغيير الكلي للواجهة الصماء أو البسيطة إلى واجهة أكثر جرأة و حداثة بغية تحقيق الوظيفة الجمالية و النفعية أو التغيير الجزئي المتمثل في المعالجات التي مست الواجهة المعمارية (الأبواب . النوافذ . الشرفات . الأسطح) ...من حيث عملية الإزالة و إلغاء / الإضافة و الغلق / الفتح بهدف الحصول على أكبر قدر ممكن من الإضاءة الطبيعية و التهوية و دخول الشمس و تحقيق الأمن و الخصوصية .

3-4 السمات المعمارية:

الرموز و المفردات المعمارية التي لاحظتها بالسكنات الفردية لمدينة البيض لها البعد الاجتماعي و الثقافي في المجتمع المحلي . خاصة النمط التقليدي و القديم اذ تميزت بفترة السبعينات و الثمانينات بشرفات منخفضة الارتفاع على طول واجهة السكن و كانت تقريبا موجودة في كل السكنات و مع بداية التسعينات هذه الرمزية بدأت تتلاشى و شبه ألغيت في التصاميم الحديثة بحيث استبدلت بنوافذ موجهة نحو الخارج مباشرة بغرض الاستفادة من المساحة السكنية و دخول التهوية و الإضاءة بشكل أفضل . الفناء الداخلي أو ما يعرف بالحوش هو الآخر له بعد

ثقافي اجتماعي متجذر في تشييد السكن بمدينة البيض , إذ يعتمد صاحب السكن في بناء مسكنه على مبدأ التوجيه نحو الداخل من خلال الحوش الداخلي لأسباب عديدة متعلقة بالمناخ و عادات العائلات البيضية , بحيث يحتل مساحة كبيرة من السكن و يستعمل لوظائف متعددة على مر فصول السنة . أما حالياً لاحظنا في جل السكنات الفردية تخصيص مساحة صغيرة للحوش و تغيير موقعه من وسط الدار إلى مكان جانبي بغرض الاستفادة من المساحة .

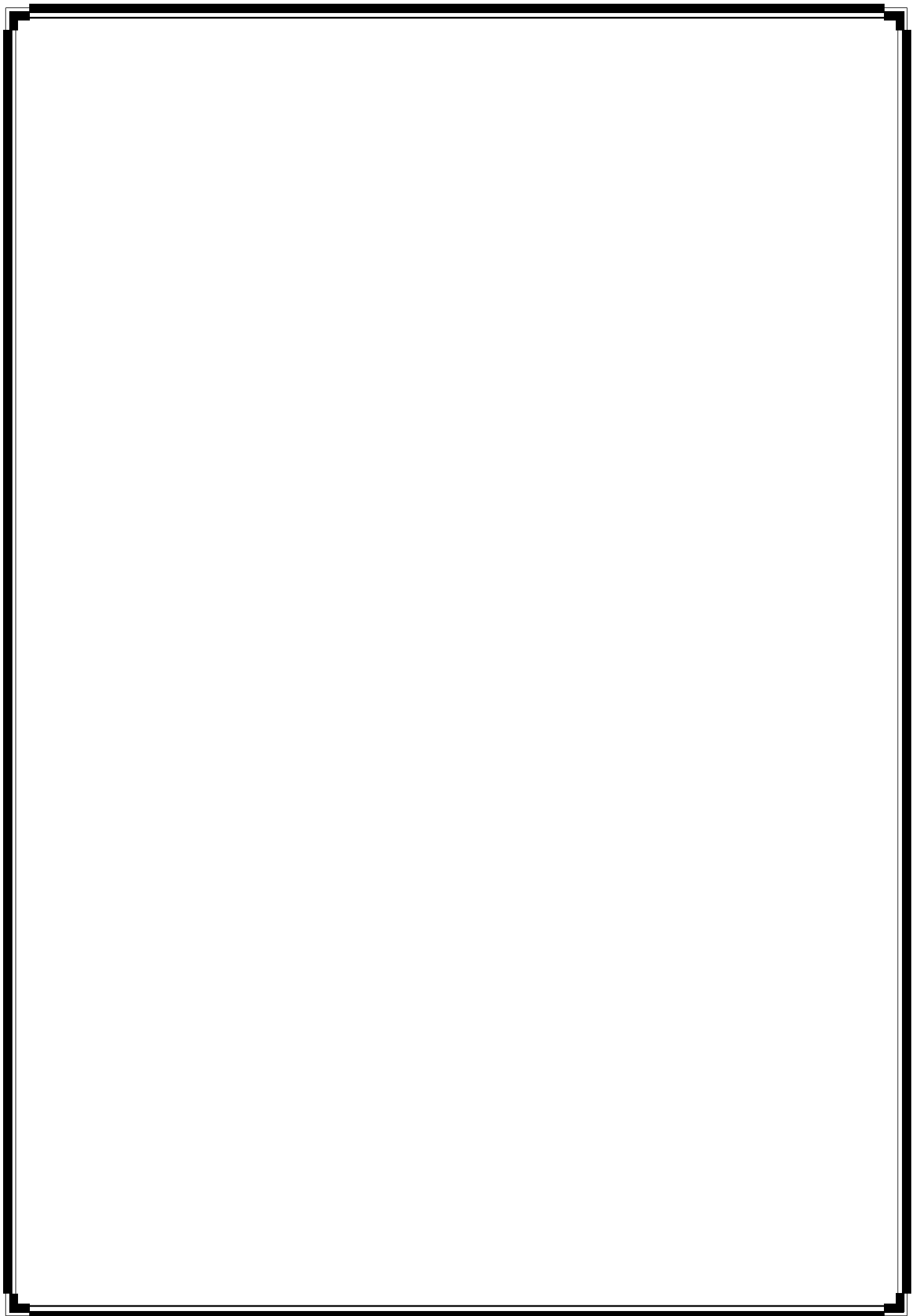
خلاصة الفصل :

رغم قدم ظاهرة الإستيطان (الإستقرار) في المنطقة السهبية إلا أنها بقيت نقطية و متشتتة (ponctuelle et éparpillée) ; و بقيت الخصوصية الريفية مهيمنة على الطابع العام للمنطقة و ذلك لقوى العطالة ذات التأثير الكبير على نمط الإستغلال السائد في المجال السهبي الغربي و المتمثلة في الشساعة الكبيرة للمنطقة و بطئ تجدد مواردها الطبيعية و أهم المميزات التي استنتجت من دراسة هذا الفصل هي :

1. تقهقر النمو في المجمعات القصورية خلال الفترة الإستعمارية بعد تكسير ظاهرة العشابة و العزابة التي كانت تستمد منها استمراريته عبر ممارسة نشاط الفلاحة المعيشية و مزاولة النشاط التجاري بين المنتجات التلية و الصحراوية التي يتم جلبها بواسطة البدو الرحل .
2. هيمنة المجمعات ذات النشأة الكولونيالية على الشبكة الحضرية للولاية من حيث الجاذبية تحت تأثير تركز التجهيزات العمومية و التموغ على محاور الطرق الرئيسية .
3. تأثير بطيء للمجمعات الريفية ذات النشأة الإدارية (1984) على مجالها المباشر و استمرارية الطابع الريفي في الغلبة على النشاط الإقتصادي للمنطقة رغم ما وطن من تجهيزات إدارية و خدمية و تعليمية في هذه البلديات إلا أنها لم تحدث تأثيرا معتبرا في الجاذبية و بقاء المجمعات الحضرية الكبيرة (البيض ، لبيض سيدي الشيخ ، بوقطب) متربعة على معظم التجهيزات النوعية التي تستفيد منها الولاية .

4. هيمنة السكن الفردي على الحضيرة السكنية للولاية رغم ظهور السكن الجماعي عبر عدة برامج خاصة برنامج السكن الإجتماعي إلا أن سكان الولاية متمسكون بخيار السكن الفردي لما يتميز به من حفظ لخصوصية السكان المحليين المحافظين على تقاليدهم في العيش ضمن العائلة الممتدة .

الخاتمة العامة



خاتمة عامة

خاتمة عامة :

إن دراسة الديناميكية الحضرية بالمنطقة السهبية بالبيض فرض تتبع نشأة ظاهرة التحضر، و هو ما تطلب دراسة موضوعية من الناحية المنهجية للبعد التاريخي و الجغرافي العام الذي تنتمي إليه المجمعات السهبية بالمنطقة حيث و من خلال استعراض العناصر الطبيعية الأساسية اتضح أن الإقليم السهبي يتمتع بمؤهلات وعوامل ايجابية تساعد على الاستقطاب والنشاط البشري، وتقابلها عوائق تحد من ذلك.

كما ظهر، وفي واقع الأمر، أنه لا يوجد عامل واحد فقط، مهما كانت أهميته، يمكن أن يكون السبب الوحيد في نمو وتطور المجمعات السهبية الغربية لتشكل مراكز حضرية مسقطبة، حيث توافرت مجموعة من القوى والمؤثرات المسؤولة عن تقوية و تحفيز النمو بها، وعملية النمو هذه، إنما هي عملية ديناميكية اعتمدت على توفر عوامل أولية أساسية تمثلت في (الموقع الجيد، والموارد الطبيعية ، مساحات زارعية خصبة، مياه سطحية) و عوامل بشرية تمثلت في التقسيم الإداري و ما يترتب عليه من توطين للتجهيزات و النشاطات مما عمل على تعزيز وتقوية كل منهما للآخر، و ما سمح بالحصول على مميزات خاصة اكتسبتها المجمعات الحضرية السهبية ، زادت من قدرتها على أداء وظائف متنوعة، الأمر الذي عمل على استقطاب الهجرة السكانية، وخلق فرص أكثر للاستثمار في أنشطة الخدمات والإنتاج.

وهكذا، اتضح أن عملية نمو المجمعات السهبية الغربية و خاصة بولاية البيض شكلت سيرورة و في نفس الوقت ارتقاء حضري ، استدعى حدوثها وجود تفاعل وتكامل بين العوامل المختلفة المؤثرة في ذلك، وهو ما عمل على استمرار و تواصل النمو الحضري ، حيث يمكن أن نميز ثلاثة أنواع من العوامل التي ساهمت في تكون الشبكة الحضرية بالمنطقة السهبية عموما و بولاية البيض خصوصا نذكر منها :

- ✓ عوامل أولية : تمثلت في الموقع الترابطي وتنوع الموارد الطبيعية ،
- ✓ عوامل مكملة لاستمرار النمو بلستقطاب مشاريع البنية التحتية و تركيز الأنشطة و الخدمات بها ،
- ✓ عوامل تتعلق بالدور الإقليمي من خلال التآقت الإداري و الهيراركية الحضرية ، والتخصص الوظيفي و القدرة على تحريك عملية التنمية ضمن الإقليم .

وهكذا ، فالمجال السهبي الغربي وفي ظل نموه وتطوره المستمر نشأت به شبكة حضرية . و من خلال عوامل التأثير السابقة، لم تكثف باستقطاب الهجرة السكانية إليها، بل عملت على زيادة قدرتها في استيعاب أعدادا أكبر من المهاجرين، ضمن محيطها العمراني ومجالها الحضري. حيث اتضح أن نمو المدن المتوسطة كان بوتيرة أكبر فاقت وتيرة نمو المراكز الحضرية الصغيرة الناشئة التي استهلكت نسبة معتبرة من الوافدين خلال الفترة الإحصائية التي أعقبت التقسيم الإداري لسنة 1984 م .

كما ظهر من خلال تحليل المعطيات الديموغرافية أن توزيع السكان في المنطقة السهبية الغربية تحكمت فيه عوامل أساسية هي: العامل الطبيعي من خلال وجود نطاق سهبي جاذب و نطاق صحراوي طارد للسكان ، و العامل الاقتصادي من خلال توطن المشاريع التنموية، والعوامل الاجتماعية و الديموغرافية المرتبطة بالنمو السكاني وحركات الهجرة الداخلية للسكان نحو مراكز الجذب خاصة مدن: البيض، مشرية، العين الصفراء، التي مثلت مراكز استقطاب منذ الاستقلال، إضافة إلى **لبيض سيدي الشيخ، بوقطب، الرقاصة ، البيوض و الكاف لحر** ، والتي تقع بمحاذاة محور الحركة الرئيسي المتمثل في الطريق الوطني رقم 6، و تمثل المجمعات السهبية بالبيض التي اتضح جليا أن أهم مظهر لقوتها هو قدرتها على هيكلية المجال بتشكيلها لأقطاب حضرية جذب كل على مستوى نطاقها الطبيعي تمثلت في مقرات الدوائر البعيدة عن مقر ولاية البيض (**لبيض سيدي الشيخ و بوقطب**) .

غير أن تحليل خصائص التنظيم للشبكة العمرانية و الحضرية بولاية البيض، أظهر أنه لا وجود لشبكة حضرية منظمة، متسلسلة و مترابطة، فوجود مثل هذه الشبكة يقتضي وجود تكامل بين المدن، من خلال العلاقات المترتبة التي تربط بينها بشكل يجعل المراكز المحلية الصغيرة ترتبط في البداية بالمراكز الموالية في الترتيب ثم المراكز الأعلى...

حيث اتضح أن أغلب المجمعات العمرانية في إقليم الولاية، ترتبط في أغلب الحالات مع المجموعة مقر ولاية البيض بالدرجة الأولى وبشكل كبير، ثم مع مجموعة بوقطب بدرجة ثانية، أكثر من ارتباطها بالمجمعات

الأخرى مما ساهم في تحجيم دور هاته الأخيرة كأقطاب للتوازن وتنظيم المجال الولائي. وهذا راجع إلى أن سياسة التنظيم المجالي لتجمعات الشبكة العمرانية على مستوى ولاية البيض، لم تأخذ بعين عملية تنظيم الشبكة العمرانية كهدف و وسيلة في نفس الوقت لتحقيق غاياتها.

حيث بقيت تجمعات الشبكة العمرانية في ولاية البيض تخضع بشكل كبير للتجمعات الحضرية المتوسطة، في ظل غياب دور أساسي و فاعل للتجمعات الصغيرة، والتي كان للضعف في مستوى التجهيزات بها، و عدم توفرها على قاعدة اقتصادية متينة، انعكاس سلبي على مكانتها، فالمنظومة الحضرية على مستوى الولاية، اتضح أنها لا تزال تشكو من عديد النقائص التي تقف عائق في وجه اكتمالها.

كما ظهر أيضا، أن بعض المدن الصغيرة تشهد تباطؤا وأحيانا تراجع في ترتيبها الحجمي أو من حيث التجهيز، وبالتالي التراجع عن دورها لصالح تجمعات أخرى قريبة منها على غرار عين عراك و الغاسول.

حيث ظهر من دراسة اتجاهات السياسات التنموية أن مختلف السياسات السابقة قد أفرزت تركزا للأنشطة الاقتصادية على محور الطريق الوطني رقم 06، وبالخصوص في عاصمة الولاية بالبيض، وبدرجة أقل وفي مرحلة لاحقة في مدينتي بوقطب و لبيض سيدي الشيخ فالوزن الذي تمتعت به هاته التجمعات لدى سلطات الدولة، والذي تجسد مجاليا، دعم سيطرتها على بقية المجال الولائي، وقلص حظوظ التجمعات الإقليمية الأخرى على مستوى الولاية، ما أدى لتباطؤ أقلمة المجال الولائي، وأصبحت كل المراكز التي تشكل النظام الحضري لإقليم الولاية، تدخل في كثير من الحالات ضمن تأثير ونفوذ التجمعات سابقة الذكر.

وليس هذا فحسب، بل لقد ظهر جليا أن تجمعات البيض و لبيض سيدي الشيخ و بوقطب قد حولت كل مجال البلديات المحيطة بها إلى مجال جذب واستقطاب و أصبحت بمثابة الأنوية الديناميكية لإقليم الولاية، مما أنتج ظاهرة الفراغ وعدم احترام التراتب الحضري، خاصة في ظل الاختلافات في مستوى التجهيز بين المراكز الحضرية.

خاتمة عامة

لكن رغم قوة استقطاب مدينة البيض، والذي يحمل طابع الحدة في كثير من الأحيان، بدأت تظهر بوادر تشكل مجالات استقطاب محلي حول مدن ومراكز إقليمية، كانت أكثر وضوحا و قوة بالنسبة لمديرتي لبيض سيدي الشيخ و بوقطب، وبدرجة أقل بالنسبة لم جمعة الرقاصة و بوعلام، و ضعيفة بالنسبة لم جمعات الكاف لحمر و سيدي طيفور.

هذا، وقد أظهر التحقيق الميداني، أن أفضل فرص التنمية المتوازنة لإقليم ولاية البيض، تنطوي على تنمية أقطاب حضرية، ودعم المراكز الصغيرة، مع خلق مجالات استقطاب محلية تتكامل فيما بينها ضمن المجال الأكبر الخاضع للمجمعات ذات المستوى الأعلى.

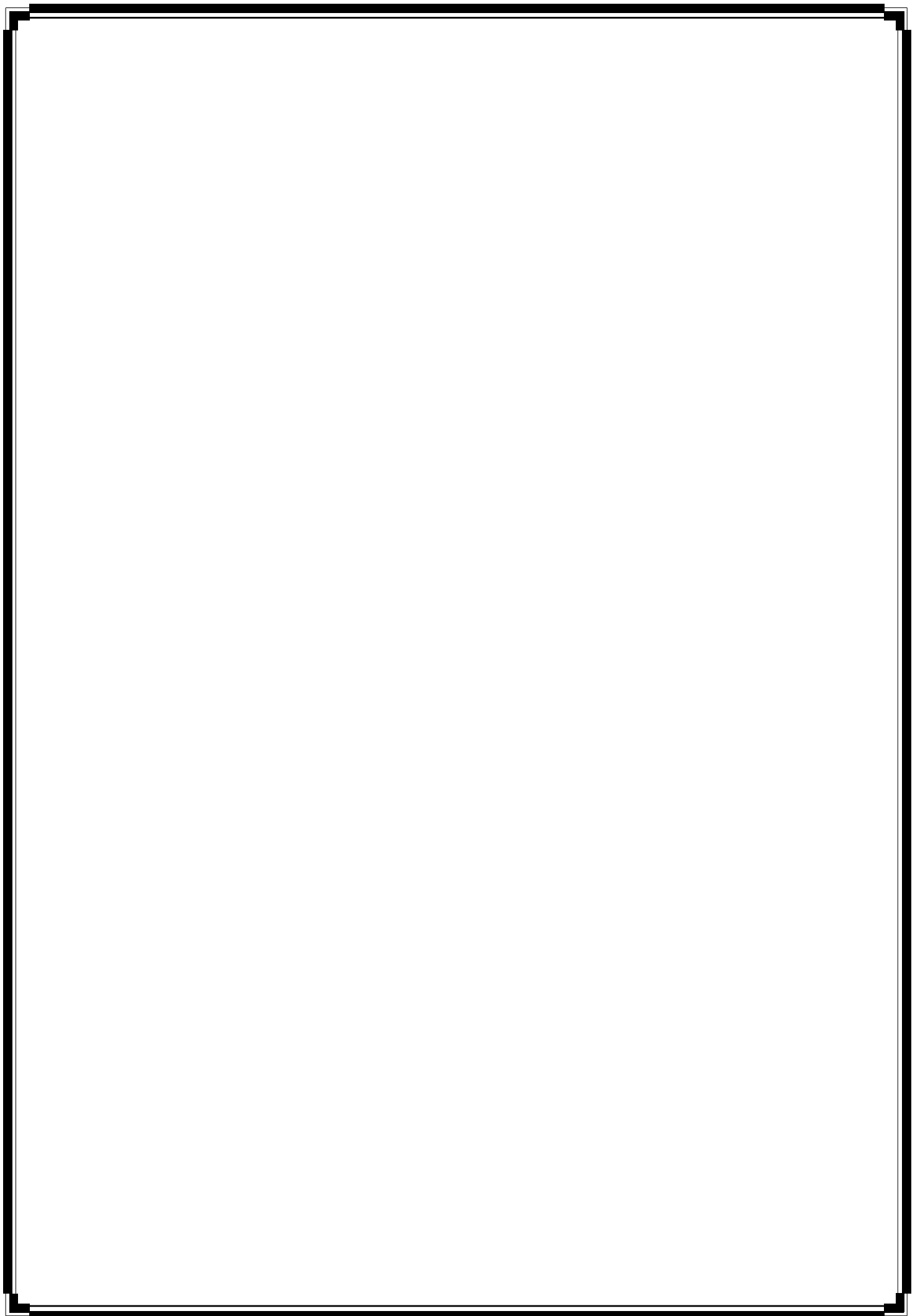
وهكذا، يتضح من كل ما سبق أن المجمعات السهبية بالبيض امتلكت القدرة على الفعل التحديثي وتحريك التنمية، من خلال قدرتها على تحفيز مجموعة من الديناميات المحلية و الإقليمية، عبر بنيتها السوسيو اقتصادية التي ضمنت إشعاعها محليا و جهويا.

إن كل هذه الديناميات والتحولات، سواء المجالية منها أو حتى على مستوى التخطيط التنموي، و من خلال نموذج المجمعات الحضرية بالبيض، تظهر أهمية تنظيم المجال وتنميته وفق آلية الاستقطاب، سواء على مستوى إقليم ولاية البيض، أو على مستوى الإقليم الوطني - و هو التوجه السائد الآن -، لكن يحتاج هذا إلى إقناع سكان المراكز الحضرية الصغيرة و سكان الأرياف بأهمية هذا النموذج، في ظل الصراعات التي تنشأ حول تركيز العمليات التنموية في مراكز معينة دون أخرى، وهي الحالة التي تم معاينتها في عديد البلديات ذات السكن المبعثر، ما انعكس سلبا على الوضع التنموي بها.

إن هذا الأمر يدفع نحو حتمية تطوير المشروع الإقليمي، وفق آليات جديدة قائمة على أسس المواطنة، و تكافؤ الفرص، والإنصاف الإقليمي، وهو ما شأنه تحفيز عملية التفكير الدائم لإيجاد الأطر الملائمة لنجاح كل عملية تنموية .

قائمة المراجع و

البيليوغرافيا



❖ المراجع العربية

▪ الكتب باللغة العربية :

- 01.** السيد عبد العاطي السيد ، علم الاجتماع الحضري بين النظرية و التطبيق ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، 1993
- 02.** المختار، محمد إبراهيم .(2005). مراحل البحث الاجتماعي وخطواته الإجرائية. (ط 1). القاهرة :دار الفكر العربي.
- 03.** الحسن، إحسان محمد،(2005) ، الأسس العلمية لمناهج البحث الاجتماعي .بيروت :دار الطليعة للطباعة والنشر.
- 04.** بارك روبرت إزرا ، ” المدينة كمختبر اجتماعي“ ، ترجمة المالكي عبد الرحمن، مدرسة شيكاغو ونشأة سوسيولوجيا التحضر والهجرة، أفريقيا الشرق، 2016.
- 05.** تيجاني بشير، التحضر والتهينة العمرانية في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون ، الجزائر، 2000 .
- 06.** جاكليين بوجوقارني، ترجمة عبد القادر حليمي، الجغرافيا الحضرية، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، 1989 .
- 07.** حبيب عدنان رشيد وآخرون :الشبكة الحضرية في الشرق الجزائري - دراسة النمو الحضري و تسلسل الحجم و التباعد – معهد علوم الأرض - جامعة قسنطينة – الجزائر – 1998
- 08.** حيان صيداوي، قراءة المدن ، دار قابس للطباعة والنشر والتوزيع بيروت ، 2004
- 09.** صفوح خير الدين، الجغرافيا موضوعها، ومناهجها، وأهدافها، دار الفكر المعاصر، بيروت، سنة 2000.
- 10.** خلف حسين علي الدليمي ، نظريات، أساليب، معايير، تقنيات ،: دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان ، الأردن .2015
- 11.** فادية عمر الجولان ، علم الاجتماع الحضري ، مركز الاسكندرية للكتاب – سلسلة الكتاب الجامعي ، 1998 .

- 12.** عبد الرحمان المالكي ، الثقافة والمجال: دراسة في سوسيولوجيا التحضر والهجرة في المغرب، مختبر سوسيولوجيا التنمية الاجتماعية/ جامعة سيدي محمد بن عبد الله في فاس،المغرب،2015 .
- 13.** فاعور علي، آفاق التحضر العربي، نمو المدن والعواصم الكبرى، دراسات وأبحاث،دار النهضة العربية،612 ، 2004.
- 14.** فؤاد محمد الشريف بن غضبان ، التحضر والحضرية في ظل عالم متغير ، دار اليازوري العلمية ، 2015
- 15.** فهمي سليم الغزوي و آخرون، المدخل إلى علم الاجتماع ، دار الشروق، عمان، 2014
- 16.** عبد المنعم شوقي ، مجتمع المدينة ، علم الاجتماع الحضري ، مكتبة القاهرة للنشر والتوزيع ، ط 7 ، 1981
- 17.** عبد الهادي الجوهري و آخرون ، دراسات في علم الاجتماع الحضري ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، 1995
- 18.** عبد اللطيف بن اشنهو ، الهجرة الريفية في الجزائر ، ترجمة عبد الحميد الاتاسي ، المؤسسة الوطنية للطباعة التجارية، الجزائر
- 19.** محمد عرب الموسوي ، جغرافية المدن بين النظرية والتطبيق ، دار الرضوان للنشر و التوزيع ، الاردن-عمان ، 2018
- 20.** محمد عاطف غيث ، علم الاجتماع الحضري - مدخل نظري ، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1993، ص 497
- 21.** مادلين غراويتز. **مناهج العلوم الاجتماعية**. ترجمة سام غراويتز عمار . المركز العربي للتعريب و الترجمة و التأليف و النشر - 1993, 453 ص .
- 22.** هبة فاروق القباني، خصائص المدن كلية التخطيط العمراني ، دمشق ، 2019 .
- 23.** يونس بنمورو ، السوسيولوجيا الكلاسيكية و المسألة الحضرية ، مختبر سوسيولوجيا التنمية الاجتماعية/ جامعة سيدي محمد بن عبد الله في فاس/المغرب،2013.

❖ الأطروحات و رسائل التخرج :

- 24.** ازرايب الصالح، التهيئة القديمة والجديدة والفعاليات الاجتماعية الاقتصادية في جبال لاوراس، رسالة دكتوراه في التهيئة العمرانية، جامعة قسنطينة 2011، 272 صفحة .
- 25.** الزعبي إبراهيم. المدن الصغيرة في محافظة اربد :الأوزان السكانية والوظائف الحضرية، جامعة الاردن 2009، 150 صفحة .
- 26.** القيسي، كميلة أحمد عبد الستار . ديناميكية النمو الحضري : دراسة تحليلية للأنظمة الحضرية . أطروحة دكتوراه. الجامعة التكنولوجية , العراق ، 2011
- 27.** بيدي فاطمة الزهراء، ولاية ميلا التنظيم الترابي و التنمية الية، ماجستير، معهد علوم الأرض، جامعة قسنطينة، 1998 .
- 28.** حمزة ياسين، التنظيم المجالي حول المدن الصغيرة في الأوساط السهلية :حالة بن مهدي -بسباس-
- 29.** ، الذرعان في ولاية الطارف، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في التهيئة العمرانية، جامعة قسنطينة 2001.202 صفحة.
- 30.** شواش عبد القادر .الديناميكية الإقليمية ورهانات التنمية المحلية المندمجة، حالة دراسية لبلديات من الإقليم الشمالي لولاية سطيف، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه في التهيئة العمرانية، جامعة قسنطينة2013 .
- 31.** عيون عبد الكريم : المقومات المحلية والتنمية الإقليمية في ولاية الطارف، دكتوراه دولة، معهد علوم الأرض، جامعة قسنطينة 2003 .
- 32.** عزباوي سهام، دور الشبكات) :الحضرية و الطرق (في تنظيم مجال ولاية أم البواقي)، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في التهيئة العمرانية ، جامعة قسنطينة.2005
- 33.** عزيزي عثمان .دور الجماعات والتجمعات المحلية في التسيير والتنمية بولاية خنشلة، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في التهيئة العمرانية، جامعة قسنطينة 2008 .

34. كامل المرابطي ، النمو الحضري وأثره في البناء الايكولوجي لمدينة بغداد ، اطروحة دكتوراه ، (جامعة بغداد) ، 1992.
35. مجاد ، خالد ، آليات استقرار البدو الرحل بمنطقة جنوب الشط الشرقي - ولاية البيض ، كلية علوم الأرض و الكون ، جامعة وهران 2 ، 2019 .
36. هيثم صلاح الدين ميره ، دراسة موجزة للأثار السلبية الناجمة عن التوسع العمراني لمدينة دمشق باتجاه جزء من غوطتها الغربية ،جامعة دمشق ،2007 .
37. دحمون منى ، قصر بوسمغون : دراسة تحليلية أثرية ،رسالة ماجستير،معهد علم الآثار، جامعة الجزائر. 2005 .
- ❖ المجالات :
38. بختي سيهام ، تفعيل دور السكن العمومي الإيجاري في حل أزمة السكن في الجزائر ، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية و السياسية ،العدد03، 2022،ص672.
39. بن عمارة محمد ، دريسي ميلود ، التلوث البصري في المحيط الحضري " مظهر تشوه واجهات المباني " ، مجلة تشريعات التعمير و البناء ، العدد 04 ، 2017 ، ص 236.
40. بن طيبة صونيا ، السكن الريفي العمود الحقيقي لتحقيق التنمية الوطنية ، مجلة النبراس للدراسات القانونية ، العدد 01 ، 2017 ، ص 70-88.
41. يونس بنمورو ، السوسيولوجيا الكلاسيكية و المسألة الحضرية ، الحوار المتمدن- العدد: 3986 - 2013
42. شعيب قماز ، مساعي تكريس التنمية الإنسانية من أجل توسيع الخيارات المستقبلية : دراسة حالة الجزائر، الملتقى الدولي حول : "صناعة المستقبل في السياسات العربية :نحو تفعيل لدور الدراسات المستقبلية" يومي 08 و09 ديسمبر 2018 جامعة قلمة .
43. د.بوشنفاتي بوزيان " في التحضر والثقافة الحضرية بالمغرب، دراسة في البناء لمدن الصفيح " منشورات الحوار الأكاديمي والجامعي، المحدية، الطبعة الأولى سنة 1988 ص:143.

OUVRAGES :

- 44.** Claude Chaline , **La dynamique urbaine** , Presses universitaires de France , 1980.
- 45.** Manuel Castells, *The Urban Question. A Marxist Approach* ([Alan Sheridan](#), translator). London, Edward Arnold (1977)
- 46.** MARC Cote. **L'Algerie ou L'espace retourne** .media plus. Algerie.1993
- 47.** MARC COTE, **l'espace Algerien, les premices d'un aménagement**, O.P.U, Alger. 1983.
- 48.** BOUKHOBZA, M'hamed. (1982). *l'agro-pastoralisme algérien , de l'ordre tribal au désordre colonial*. Alger : office des publication universitaires.
- 49.** DELFONSO Çerda , *la théorie générale de l'urbanisme* , paris 1975
- 50.** Philip Graves , **The Urban Growth Question , Law and Contemporary Problems**, 1979
- 51.** SAIDOUNI Maouia, **éléments d'introduction à l'urbanisme**, casbah édition, Alger, 2000.
- 52.** Vieira Fatima, **The Concept of Utopia** , Cambridge University Press, 2010
- 53.** Guillaume Pouyane , **Forme urbaine et mobilité quotidienne**, Montesquieu-Bordeaux IV, 2004.

❖ Articles :

- 54.** Bousmaha, A., Zeraib, S., Benhassine, N., & Kouba, Y. (2021). **Growth And Hierarchy Of Cities In Algeria: Application Of The Rank-Size Rule**. *Preprints.Org* , 1-13.
- 55.** Deluz-Labruyère, J. (1988). **Urbanisation En Algérie : Bilda. Processus Et Formes**. *Monde Arabe Et Musulman* (3), 3-342.
- 56.** Kadri, Y. (2018). **Le rôle des instruments d'urbanisme dans la fabrique de la ville d'oran**. *Les Cahiers Du Développement Urbain Durable* , 233-253.
- 57.** Harzeli, T. et al .(2023). **Urban Production In The Steppe Zone Of Western Algeria: The Role Of Local Actors In The Face Of National Urban Legislation**. *Tobacco Regulatory science*, 5263-5269.
- 58.** Harzeli, T. et al .(2023). **Socio-economic variables as an approach to**

study the spatial dynamics of the population in the Algerian steppe region The Province of El Bayadh as a Model. *Management and economics research journal*, Vol 05 N°04, P97-113.

59. Lakhal, A. (2003). *L'urbanisation En Algérie : Un Essai De Bilan Statistique. Villes En Parallèle (36-37), P. 72-89.*

60. Saharaoui, L., & Bada, Y. (2021). *La Planification Urbaine Et La Gestion Foncière En Algérie : Quelle Durabilité ? Cas De La Ville De Blida. Cybergeog: European Journal Of Geography [En Ligne] (Document 968).*

61. SELATNIA, K., & FARHI, A. (2017,). *UNE TYPOLOGIE POUR LES QUARTIERS INFORMELS A BISKRA. Courrier Du Savoir (22), 35-40.*

62. Semmoud, N. (2015). *Les Marges Urbaines : Un Analyseur Privilégié De L'urbanisme d'Alger. (27), 1-20.*

63. CHADLI, M., & HADJIEDJ, A. (2003). *L'apport des petites agglomérations dans la croissance urbaine en Algérie. Cybergeog: European Journal of Geography [Online], Space, Society, Territory , 1-11.*

64. Guemmaz, C. (2018). *Efforts to devote human development in order to expand future options: a case study of Algeria, International Forum on: "Making the Future in Arab Politics: Towards Activating the Role of Future Studies(original version in arabic).* Guelma.

65. Haddouche, I., Toutain, B., Saidi, S., & Mederbal, k. (2008). *How to reconcile the development of steppe populations and the fight against desertification? Case of the wilaya of Naama (Algeria). New medit , 25-31.*

66. Kanoun, M., Yakhlef, H., Huguenin, J., Meguellati, Julien, L., Taugourdeau, S., et al. (2015). *Pratiques d'alimentation pour l'engraissement des agneaux dans des systèmes d'élevage agropastoraux de la région d'El-Guedid-Djelfa. Research for Rural Development , 25-31.*

67. YOUSFI, B. (2014). *Dynamiques urbaines des villes sahariennes petites et moyennes. Cahiers de démographie locale , 251-280.*

68. Ledraa Tahar , " Teaching Urban Planning in the New Century" in Journal of The Saudi Umran Society, Sandercock, L. (2004)

69. D. F. Darwent,, "Growth Poles and Growth Centers in Regional Planning "A Review ," *Environment and Planning ,* vol. 1(1), pages 5-31, June. 1969

❖ Thèses :

70. BELOUADI, L. (2015), *Dynamique urbaine :Processus fonciers et immobilier à Saida* . Thèse de doctorat d'État en géographie. Université d'Oran (Algérie) .

71. HADEID, M. (2006), *Les mutations spatiales et sociales d'un espace à caractère steppique, le cas des Hautes Plaines sud-oranaises* (Algérie). Thèse de doctorat d'État en géographie. Université d'Oran (Algérie) et Université de Franche-Comté (France).

72. KASDALLAH, N. (2013) , *Dynamiques d'urbanisation des villes intermédiaires au Maghreb (Algérie, Maroc et Tunisie)Effet chef-lieu et perspectives de développement*, thèse de doctorat de géographie, université de Cergy-pontoise, Ecole Doctorale Droit et Sciences Humaines,351pages.

73. LEKHAL, A. (1996), *base économique et role spatial des petites villes dans l'est algerien essai de typologie*, Thèse de doctorat, 373 pages .

74. RAHAM, D. (2000), *Les structures spatiales de l'Est Algérien, les maillages territoriaux urbains et routiers*, These de Doctorat d'Etat, Université de Constantine

75. RAYMOND, C. (1979): *géographie de déveveloppement ,les hautes plaines sud-oranaise*,Thèse de doctorat,Monpellier .

76. Manuel Castells. The City and the Grassroots: A Cross-cultural Theory of Urban Social Movements. Berkeley : University of California Press (1983)

77. Gregory Claeys and Lyman Tower Sargent, eds., The Utopia Reader. New York University, 1999

❖ Colloques :

78. Belguidoum Saïd. La ville en question - analyse des dynamiques urbaines en Algérie. Penser la ville - approches comparatives, Oct 2008, Khenchela, Algérie. pp.1. halshs-00380510.

79. CERAMAC. L'avenir des petites villes, actes du colloque international de Clermontferrand, 20-21 november 2002 .

80. Yankel Fijalkow, Sociologie des villes, La Découverte, coll. « Repères Sociologie », 2007



قائمة الملاحق

البيانات الشخصية

✓ الفئة العمرية: أقل من 25 سنة 25-50 سنة أكثر من 50 سنة

✓ المستوى العلمي

أمي أساسي ثانوي جامعي
 أعزب متزوج مطلق أرمل

✓ الحالة الزوجية:

✓ عدد أفراد الأسرة: إناث ذكور

✓ طبيعة النشاط قبل: فلاح صناعة و حرف تجارة خدمات

✓ سنة القدوم:

✓ الانتماء القبلي (العرش):

✓ المنطقة الأصلية:

✓ من رافقك عند قدومك: الأسرة فقط العائلة الممتدة و الأقارب

✓ الوضعية الزوجية عند القدوم:

✓ هل كنت: عامل بطل خارج قوة العمل

• عوامل جغرافية:

✓ منطقة القدوم: ريف قرية بلدية

✓ بعد منطقة القدوم: أقل من 5 كلم من 5 الى 20 كلم أكثر من 20 كلم

هل تقيم هنا: وحدك مع بعض أفراد الأسرة مع كامل الأسرة

كيف اتخذت قرار الهجرة: بإرادتك تحت ظروف قاهرة ماهي؟

• عوامل فلاحية

ملكية السكن في الريف: ملك فردي ملك عائلي خيمة

هل كان مسكنك من: حجر لبن و تراب اسمنت

ملكية الأرض في الريف: ملك فردي ملك عائلي لا يوجد

ما مصدرها: إرث شراء استصلاح استفادة في اطار الثورة الزراعية أخرى

كم كانت المداخيل الشهرية بالتقريب:

هل كانت تلك المداخيل كافية لمعيشة أسرتك ومطالبها: كافية غير كافية إلى حد ما

ما ه ومصدرها: أجور ومرتبات منح ومعاشات تجارة عقارات فلاحية مصادر أخرى

تذائق:

هل كان المسكن يتوفر على: الماء الكهرباء الصرف الصحي

هل كانت المنطقة الريفية تتوفر على المرافق والخدمات الضرورية:

الخدمات التربوية والتعليمية: دار الحضانة وروضة أطفال المدرسة المتوسطة الثانوية

الخدمات الثقافية والرياضية: نوادي وملاعب رياضية نوادي ثقافية

الخدمات الصحية: العيادات الطبية الخاصة المستوصف ومركز للعلاج المستشفى الصيدلانية

خدمات اتصالية ومالية: بريد بنك طرق ومواصلات أسواق و مراكز تجارية

ملكية القطيع: ملك شخصي ملك عائلي مستغل بالنسبة عامل بالأجرة

هل استفدت من دعم مالي أو عيني ريفي : نعم لا

رؤوس أغنام وسائل ري وسيلة نقل
ماكينة فلاحية سكن ريفي مبلغ مالي

هل يمكن أن تحدد لنا الدوافع والأسباب التي دفعتك إلى ترك الريف:

عدم توفر فرص العمل الانتقال في العمل عدم وجود ملكية زراعية ملكية غير كافية عدم توفر السكن
عدم توفر الوسائل الحضرية عدم توفر الخدمات الضرورية عدم توفر الأمن الظروف الطبيعية القاسية
المشاكل العائلية

التصحّر: نقص مردودية الأرض ناتج عن: الضغط المتزايد لعدد الأغنام شح الأمطار و زيادة تردد و طول موجات الجفاف

• **نقص مردودية النشاط الفلاحي و الرعوي :**

تشرذم العقار الفلاحي عن طريق التقسيمات الإرثية غلاء الأعلاف غلاء اليد العاملة تقلبات سوق الماشية

• **عوائق تنموية**

ما هي وسيلة تنقلك نحو المدينة: حيوان دراجة هوائية دراجة نارية جرار سيارة

ما هو المسلك المتوفر: طريق ترابي طريق تيفي طريق معبد

نظام السقي: كم تبعد أقرب نقطة ماء : أقل من 1 كم من 1 الى 5 كم أكثر من 5 كلم

ما هي وسيلة جلب الماء: حيوان سيارة

تردد جلب الماء: يومي نصف أسبوعي أسبوعي

هل تملك وسيلة تخزين للماء: نعم لا

الربط بالكهرباء: هل انت مستفيد من الكهرباء: نعم لا

ما نوع التيار المار بمنطقتكم: كهرباء ريفية كهرباء فلاحية

هل انت مستفيد: بشكل مباشر خيط من عند الجار

سنة الإستفادة:

حاليا ما هي علاقتك بقوة العمل :

هل أنت: عامل بطل متقاعد عاجز عن العمل

في حالة العمل ما طبيعته :

صناعة وحرف بناء وأشغال عمومية تجارة أعمال حرة إدارة تعليم فلاحية نشاط آخر
يذكر:

هل أنت: رب عمل تعمل لحسابك الخاص عامل أجير

عوامل الرفاه الحضري يقدمت نحو المدينة للإستفادة من :

شبكة الماء الشروب شبكة الصرف الصحي شبكة الكهرباء شبكة الغاز الطبيعي شبكة الهاتف و الانترنت

عوامل ثقافية : التقرب من المرافق التعليمية

ابتدائية إكمالية ثانوية مركز تكوين مسجد زاوية

عوامل اجتماعية: الزواج خارج الأسرة بناء علاقات اجتماعية

عوامل اقتصادية: الهروب من البطالة اكتساب مهارات جديدة

تغيير النشاط من فلاحى الى: تجاري صناعي خدمي

- طلب سكن إجتماعي :نعم لا
- منطقة السكن عند القدوم :تخوم المدينة محيط المدينة وسط المدينة
- للساكين في تخوم المدينة هل كنت تسكن في خيمة بناء صلب
- هل غيرت النشاط : نعم لا
- للساكين في وسط المدينة :طبيعة الحصول على السكن :كراء شراء إستعانة بأملك الأقارب
- ملكية عائلي ملك صاحب العمل سكن وظيفي
- هل يتوفر المسكن على : الماء الشروب الصرف الصحي الكهرباء



ملخص الدراسة

الملخص :

يستهدف موضوع هذا البحث مناقشة وتحليل ظاهرة الديناميكية الحضرية للمجالات السهلية الغربية و ما أفرزته من مظاهر متعددة الأبعاد عملت على تحول الاهتمام من دراسة المراكز الحضرية كوحدات منعزلة إلى دراسة التفاعلات المجالية والبنية الإقليمية التي أنتجتها و ذلك اعتمادا على ولاية البيض، وأصبحت هذه المراكز الحضرية في نظر سلطات الدولة ومن خلال مختلف مخططات التهيئة ينظر لها ليس من حيث حجمها وكتلتها السكانية فقط و إنما من حيث قدرتها على إحداث ديناميات ضمن إقليمها ومدى قدرتها كذلك على تشكيل نظم إقليمية جديدة .

إذ أن ولاية البيض باعتبارها أرضية استيطان بشري قديمة و مكونا هاما ضمن إقليم السهول العليا الغربية شهدت تحولات وظيفية و ديمغرافية كان من شأنها إحداث ديناميكية حضرية غير مسبوقة و إحداث تغيرات عميقة في الهيكلة العمرانية وهي نتيجة أساسية لعملية التنمية الجهوية التي تحرص عليها السلطات العليا من خلال المخططات الوطنية و الجهوية و مختلف التدخلات عبر المشاريع الكبرى الممولة من الصناديق الخاصة (وطنية و جهوية) ، حيث هذه الوضعية جعلت من المراكز الحضرية للمنطقة السهلية الغربية موضوعا مثيرا للدراسة والتحليل وتحديد دورها في استقطاب المجال وتنظيمه وحث عملية التنمية ضمن بلديات إقليم المنطقة، فالمراكز الحضرية ومن خلال توجيهات مختلف مخططات التهيئة سواء الوطنية أو الجهوية أصبحت تشكل بؤرا تنموية مستقطبة ، وهو ما يمكن إرجاعه لعدة عوامل طبيعية ، تاريخية، سياسية، إقتصادية و حتى اجتماعية .

لذلك، سيظهر من خلال هذا البحث الدور الذي تقوم به المراكز الحضرية في تأطير و هيكلة المجال ،وهو ما استلزم الكشف عن محددات هذا الدور وطبيعته، والذي ارتبط إلى حد بعيد بنوعية التدخلات الحاصلة وطبيعتها والتي عكست التحولات الإقليمية والحضرية.

الكلمات المفتاحية : المنطقة السهلية الغربية ، المراكز الحضرية ، التنظيم المجالي ، قطب التنمية ،

مجال النفوذ .

Résumé :

Le sujet de cette recherche vise à discuter et à analyser le phénomène du dynamisme urbain des steppes occidentales et les manifestations multidimensionnelles qui ont abouti au déplacement de l'intérêt de l'étude des centres urbains en tant qu'unités isolées à l'étude des interactions spatiales et des structures régionales qui les ont produits. aux perspectives de l'État et à travers différents schémas d'aménagement, ces centres urbains sont apparus non seulement en termes de taille et de masse démographique, mais aussi en termes de capacité à créer des dynamiques sur leurs territoires et dans quelle mesure ils sont capables de former de nouveaux systèmes régionaux.

la wilaya de Bayadh, en tant qu'ancien foyer d'installation humaine et composante importante de la région des hautes plaines occidentales, a connu des transformations fonctionnelles et démographiques qui entraîneraient une dynamique urbaine sans précédent et de profonds changements dans la structure urbaine, ce qui est un résultat fondamental du processus de développement régional que les autorités supérieures souhaitaient à travers des plans nationaux et régionaux et diverses interventions à travers de grands projets financés par des fonds privés (nationaux et régionaux) .

cette situation a rendu l'étude des centres urbains de la région steppique occidentale un sujet passionnant, l'analyse et la détermination de son rôle dans l'attraction et l'organisation du territoire ainsi que l'incitation au processus de développement au sein des municipalités de la région. les centres urbains et à travers les directives de divers plans de développement, qu'ils soient nationaux ou régionaux, sont devenus des foyes de développement polarisés, ce qui peut être justifié par plusieurs facteurs naturels, historiques, politiques, économiques et même sociaux.

Par conséquent, cette recherche montrera le rôle joué par les centres urbains dans l'encadrement et la structuration du territoire, ce qui a nécessité de révéler les déterminants et la nature de ce rôle, qui était largement lié à la qualité et à la nature des interventions reflétant les transformations régionales et urbaines.

Mots clés : région steppique de l'ouest ,centres urbains, organisation spatiale, pole de développement ,aire d'influence

Summary

The subject of this research aims to discuss and analyze the phenomenon of urban dynamism of the western steppe areas and the resulting multidimensional manifestations that worked to shift attention from the study of urban centers as isolated units to the study of spatial interactions and regional structures that produced them through the case of Al-Bayadh department, and these urban centers became in the eyes of the state authorities and through various development schemes seen not only in terms of their size and population mass, but in terms of their ability to create dynamics within their territory and the extent of their ability as well to form New regional systems.

The western steppe region, as an ancient human settlement ground and an important component within the western high plains region, has witnessed functional and demographic transformations that would bring about unprecedented urban dynamism and profound changes in the urban structure, which is a key result of the regional development process that the higher authorities are keen on through national and regional plans and various interventions through major projects financed by special funds (national and regional).

Where this situation made the urban centers of the Western steppe region an exciting subject for study and analysis and determine their role in attracting and organizing the field and urging the development process within the municipalities of the region of the region, urban centers and through the directives of various development plans, whether national or regional, have become polarized development hotspots, which can be traced back to several natural, historical, political, economic and even social factors.

Therefore, this research will show the role played by urban centers in framing and structuring the field, which necessitated revealing the determinants and nature of this role, which was largely related to the quality and nature of the interventions that reflected regional and urban transformations

Keywords : Western steppe region , urban centers , spatial organization , development pole , sphere of influence .